الإثنين 18 أيّار 2020
العدد 4052 السنة الرابعة عشرة
Lundi 18 Mai 2020 no 4052 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

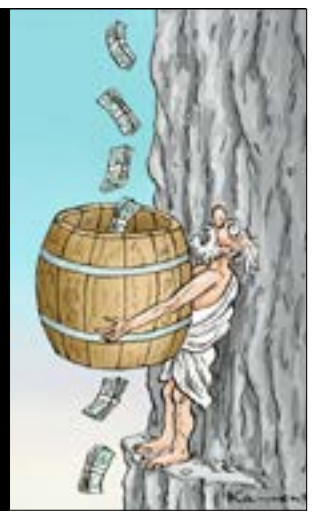

رأس المال

الحد الأدنى = غذاء أسبوع!

- **الأمجد سلامة**
الاقتصاد الجغرافي السياسي
- **غسان شماس**
قروض القطاع الخاص: الضحية الصامتة
- **وثيقة**
إفلاس اليوم «قبل 27 عاماً»!

عدّاد «كورونا» يحلّق: لبنان نحو «مناعة القطيع»؟ [7]

مزرعة مصرف لبنان: تهريب دولارات أيام العطلة! [4]

أبعِدوا سلامة عن المفاوضات [2]

سطو على كنوز البحر [7]

(مروان طحطح)

قضية

إنهاء العام الدراسي
المجذوب يوقف ابتزاز المدارس؟

5

سوريا

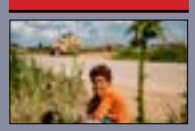

قمح الأرض لمن «يسيطر» عليها

10

العراق

الكاظمي يزور «الحشد»
لضمان وحدة المؤسسة

13

المشهد السياسي

أبعِدوا رياض سلامة عن المفاوضات مع صندوق النقد

يوماً بعد آخر يتجذر الانقسام في مقاربة السلطة للأزمة المالية. الحكومة تجد في طريقة إدارة المصرف المركزي للسياسة النقدية ما يثير الريبة. ورياض سلامة، يتعامل مع الحكومة بوصفه الطرف الاقوى. صراع بدا يظهر تأثيره السلبي على طريقة إدارة ملف المفاوضات مع صندوق النقد. في اجتماع اليوم سيحضر سلامة محاولاً ضرب الخطة الحكومية، ومهدّداً بإفشال هذه المفاوضات

(مروان طحطح)

تنطلق غداً الجولة الثانية من المفاوضات الرسمية بين الدولة اللبنانية ووفد صندوق النقد الدولي. هذه المرة سيكون رياض سلامة حاضراً شخصياً. وبعدما ترك في الجولة الأولى مهمّة التصويب على الخطة الحكومية إلى ممثليه، سيتولى المهمة بنفسه اليوم. وهو سيستكمل ما بدأوه عن أن «خسائر القطاع المصرفي المُقدّرة في الخطة مبالغ بها وغير دقيقة»، محاولاً إثبات هذه النظرية من خلال أرقام سيقدمها إلى الوفد. ليخلص من خلالها إلى أن الخطة لا يمكن تطبيقها.

ولأن رياض سلامة قرر التخلي عن دوره، بوصفه جزءاً من وفد يمثل الدولة اللبنانية في المفاوضات، فإن مصادر معنية بعملية التفاوض صارت على اقتناع بأن هذه المفاوضات، على سوئها، من المستحيل

> **منصة التداول مقابل التحقيق بمخالفات المصرف المركزي؟**

أن تنجح في ظل وجود سلامة كجزء من الوفد اللبناني. فملاحظاته التي قرّر طرحها أمام وفد صندوق النقد، كان ينبغي عليه أن يناقشها مع حكومة بلاده، وإن لم يتمكن من إقناع المعنيين بوجهة نظره او بأرقامه (التي رفض تسليمها في الأساس) فما عليه حينها إلا أن يلتزم بالقرار الذي اتخذ بالإجماع في مجلس الوزراء، وبالتالي، فإن مواجهته للوفد الحكومي في الاجتماعات الرسمية ستكون مضارها كبيرة، وتهدّد بإفشال هذه المفاوضات. باختصار، وجود سلامة صار عقبة في وجه أي مفاوضات جدية مع الصندوق، وهو أمر تدركه الحكومة جيداً، لكنها لا تزال عاجزة عن مواجهة هذه المعضلة. إلى ذلك، يستمر مصرف لبنان في المماطلة في إطلاق منصة التداول بالعملات. وقد تبيّن مؤخراً أن رياض سلامة يسعى إلى المقايضة ما بين استمرار التحقيق في قضية تدخّل مصرف لبنان لزيادة الضغط على العملة الوطنية وإطلاق المنصة. وفي المقابل، ونتيجة الضغوط التي يتعرض لها، بدأ يسوّق أنه، بغض النظر عن إطلاق المنصة من عدمه، سيسعى إلى التدخل في السوق لتخفيض سعر الصرف.

في المقابل، فإن مصادر متابعة تعتبر أن تأخير المنصة يعود إلى سعي سلامة لضمان قدرته على ضبط السوق في حال إطلاقها. وهو أمر سيبقى متعذّراً طالما استمر شحّ الدولار. أما الأسوأ فهو ما يتردد عن سعي حاكم مصرف لبنان إلى السماح للمواطنين بالحصول على 200 دولار يومياً عبر المنصة، وبالسعر الذي تحدده، علماً بأن هذه الخطوة إن نُفّذت، فستترافق مع استمرار حجز أموال المودعين ومنعهم من سحب أي مبالغ بالدولار. وتفتح هذه الخطوة الباب أمام تجارة جديدة بالعملة، قد تؤدي إلى تنظيم عمليات الشراء من مضاربين، فتكون النتيجة فتح باب جديد للسرقة. أما الحديث عن تأمين الدولارات للتجار بأسعار تراوح بين 3000 و3200 ليرة، فيبدو أمراً غير قابل للتحقق في ظل شح الدولار، المرجّح استمراره لفترة طويلة، علماً بأن هذا الوعد هو الذي أسهم في تراجع سعر الدولار حالياً، حيث أحجم عدد كبير من التجار عن الشراء بانتظار إطلاق المنصة.

باسيل: للانفتاح على سوريا

إلى ذلك، عقد النائب جبران باسيل مؤتمراً صحافياً يوم أمس، تناول فيه كل القضايا المطروحة راهناً، ودعا باسيل إلى التوقف عن قول إنّ «الودائع مضمونة»، مشيراً إلى أنّ قسماً منها لم يعد موجوداً، وعلى الدولة العمل لإعادة تكوينها واستعادتها. كما دعا إلى تصفير الفوائد على القطاعات المنتجة، أو إقرار القانون الذي تقدّم به تكتل لبنان القوي لضبط الفوائد، ووقف سياسة تثبيت سعر الصرف بكلفة عالية، واعتماد سعر صرف حقيقي وموحّد. وعاد باسيل ليؤكد رفضَ «سياسة تخسير المصارف كل شيء»، محذراً من المس بحرية الاقتصاد. ولأن «الدولة، برجالاتها، هي صاحبة المسؤولية الأولى»، فقد دعا إلى استخدام موجوداتها كجزء من صندوق لإقفال جزء من خسارة المصارف.

وتعليقاً على موضوع التهريب إلى سوريا، قال إن حجّة عدم القدرة على ضبط المعابر يُسوّق لها من هو متورّط فيها. ودعا الحكومة إلى أن تأخذ القرار، إمّا بالضبط أو بإلغاء الجمرك والتعويض عنه بضرائب.

وفي السياق، أعاد التأكيد على ضرورة الانفتاح على سوريا، مشيراً إلى أن «لا خلفيّة لذلك سوى حسن الجوار، لأنّ الأزمة السورية كانت أحد أهم أسباب اختناق اقتصادنا، وعلينا إعادة فتحه باتجاه عمقنا العربي من خلالها وفتح أبواب التصدير».

في ملف التعيينات، قال باسيل إنه «بدل الاختلاف على تعيين موقع مثل محافظ بيروت، يجب التركيز الآن على إنهاء التعيينات المالية في مصرف لبنان»، إذ «كيف لنا أن نُعالج أزمة النقد والمصارف والمصرف المركزي فيما الشواغر تطال نواب الحاكم ولجنة الرقابة على المصارف وهيئة الأسواق المالية وهيئة التحقيق الخاصة ومفوّض الحكومة لدى المصرف المركزي؟ فكيف نغيّر السياسة النقديّة، ولا نجري التغييرات اللازمة في المراكز النقديّة والماليّة؟».

وبعد أن استبعد مجلس الوزراء معمل سلعاتا للكهرباء في هذه المرحلة، قال باسيل إن سبب رفض المعمل هو مناقصة محطّة الغاز، لأن الشركة التي فازت بأفضل سعر قدّمت كما ينصّ دفتر الشروط على إنشاء ثلاث محطّات في الزهراني وسلعاتا ودير عمار، وهذه الشركة QP مع ENI، لا تريد أن يكون لديها عملاء في لبنان. أضاف: «هم يريدون تخسير هذه الشركة وتربيح شركة أخرى قدّمت فقط على محطتين، والسبيل الوحيد لإنجاحها هو بإلغاء محطة من الثلاث لتصبح اثنتين... فكيف نلغي محطة الغاز؟ بإلغاء معمل الكهرباء؛ ليبقى اثنتان، لماذا؟ لأن هذه الشركة متحالفة مع عميل محلّي ينتمي إلى نفس منظومة النفط المعروفة».

(الأخبار)

> **العدو يخطف راعياً بعد إطلاق النار عليه**

أعلنت قيادة الجيش عن إطلاق قوات العدو الإسرائيلي النار باتجاه محمد نور الدين عبد العظيم، قرب موقع رويسات العلم في مرتفعات كفرشوبا أثناء قيامه برعي الماشية. وقد أصيب عبد العظيم، وتم توقيفه من قبل عناصر العدو واقتياده إلى داخل فلسطين المحتلة.

وإذ أشار بيان الجيش إلى متابعة الموضوع بالتنسيق مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أعلن الناطق باسم قوات اليونيفيل، اندريا تيننتي، أن القوات الدولية فتحت تحقيقاً في حادث إطلاق النار على راعٍ في محيط منطقة كفرشوبا، و«توجهت إلى المنطقة لتحديد ظروف الحادث ومكانه، بما في ذلك الإشارة إلى الخط الأزرق». وأكد أن جنود اليونيفيل في المنطقة سمعوا إطلاق النار. وأعلن أن رئيس بعثة اليونيفيل وقائدها العام اللواء ستيفانو ديل كول «بدأ اتصالاته مع الأطراف وحثّهم على ممارسة ضبط النفس».

تجدر الإشارة إلى أن تينينتي قال، في تصريح «تبريريّ» لـ«الوكالة الوطنية للإعلام»، إن «الجيش الإسرائيلي أبلغ اليونيفيل اليوم أن شخصاً - ذكر أنه عبر الخط الأزرق في محيط منطقة كفر شوبا - تعرض لإطلاق نار من قبل القوات الإسرائيلية المتمركزة في المنطقة. وقد أخذ الجيش الإسرائيلي هذا الشخص إلى المستشفى لتلقّي العلاج».

(الأخبار)

هل يقاطع الوزراء الأرثوذكس جلسة التعيينات؟

مثّلت التعيينات الإدارية، وعلى رأسها تعيين محافظ جديد لمدينة بيروت، مادة أولى للصدام بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة حسان دياب. فبعد أن كان ميتروبوليت بيروت وتوابعها للروم الأرثوذكس المطران الياس عودة قد زار عون حيث تم الاتفاق على آلية نتج عنها اقتراح ثلاثة مرشحين هم القضاة زياد مكنا ووهيب دورة ومروان عبود، تفاجأ عون برفض دياب النقاش في هذه الأسماء. وتقول المصادر إن رئيس الحكومة اعتبر أن تخليه عن الاسم الذي كان قد طرحه لشغل منصب محافظ بيروت، أي مستشارته للشؤون الصحية بترا خوري، بمثابة «انكسار» لن يقبل به. وأبلغ رئيس الجمهورية تمسّكه بخوري. هكذا، توترت الأجواء بين الرئيسين من دون التوصل الى حل، في حين أن الوقت يداهم الجميع، نظراً الى انتهاء ولاية المحافظ زياد شبيب غداً وضرورة طرح مسألة تعيين خلف له في جلسة مجلس الوزراء يوم الثلاثاء المقبل. موقف دياب أغضب المطران عودة الذي ظن أنه قدّم تنازلاً كبيراً، أولاً عبر عدم التمسك بشبيب، وثانياً عبر عدم تزكية اسم محدد، بل القبول بالآلية التي نتج عنها 3 أسماء. لذلك دعا الوزراء الأرثوذكس الى اجتماع في المطرانية اليوم، في تصعيد شبيه باجتماع الأسبوع الماضي للنواب والشخصيات الأرثوذكسية، ثمة من يتحدث عن احتمال مقاطعة هؤلاء لجلسة التعيينات إذا ما تمسّك دياب بموقفه، ليتحول الصراع من خلاف على التعيينات الى خلاف طائفي هو الاول من نوعه في هذه الحكومة.

وطالب المطران عودة خلال العظة التي ألقاها يوم أمس بـ«العدالة والمساواة، واحترام الدستور وتطبيق القوانين». وقال: «ناديا باعتماد المساءلة والمحاسبة والثواب والعقاب، وبانتخاب آلية شفافة في التعيينات يصل من خلالها أصحاب الكفاءة والخبرة والنفوس النزيهة والأيدي النظيفة. لكننا كمن ينادي في الصحراء. فعوض الإفادة من طاقات أبنائنا ومعاملتهم كسواهم من أبناء هذا الوطن، تجاهلوهم على مرّ الأيام، ربما لأنهم لا يرفعون الصوت ولا يستعملون أساليب لا تشبههم. يبدو أن الصمت يعتبر ضعفاً في زمن الزعيق الفارغ، والسلوك الحضاري يعتبر تراجعاً». وتحدّى عودة المعنيين بالتخلي عن الصفقات والمحاصصة وإعلان الدولة المدنية. لكن «في انتظار المدينة الفاضلة اعتمدوا معياراً واحداً في التعيينات يسري على الجميع».

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

أمر العمليات صدر: الدعم المالي رهن إقفال الحدود مع سوريا

الأسابيع القليلة التي استهلكت للنقاش في لجان استشارية أو وزارية أو على صعيد مجلس الوزراء لوضع الخطة المالية والاقتصادية، كشفت الكثير عن التركيبة الفعلية لهذه البلاد. لكن الخلل الذي ستتحمل هذه الحكومة المسؤولية عنه، هو تجاوز إمكانية التفاهم الوطني العام على خطة المواجهة.

وعندما يجري الحديث عن تفاهم وطني عام، فذلك لا يوجب بالضرورة الوقوف عند خاطر قوى وزعامات، بل يعني إشراك جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية المعنية بالأزمة. والعنوان الصحيح الواقعي كان ولا يزال في خطة «تضمن توزيعاً عادلاً للمسؤوليات والتضحيات». وهي خطة تفترض أن يشارك فيها كل من سيتحمّل المسؤولية ودفع الأثمان. لكن ما حصل هو أن الحكومة وقعت ضحية الضغوط السياسية العشوائية. وهي ضغوط لا يمكن القول إنها لم تكن متوقعة.

يعرف الرئيس حسان دياب وغالبية الوزراء أنهم وصلوا نتيجة تفاهم سياسي غير معلن، بين فريق من أهل الحكم، وفريق من الشارع. وهذا «التفاهم» كان نتيجة اضطرار القوى السياسية إلى عدم تجاهل «المزاج العام» الذي ساد بعد اندلاع حراك 17 تشرين الأول الماضي. هنا يجب تذكير رئيس الحكومة والوزراء بأنه لولا هذا «المزاج»، لما كان بالإمكان تشكيل أول حكومة خالية من السياسيين منذ عام 1990، واستبدالهم بشخصيات ذات طابع تقني بمعزل عن صلاتها أو تمثيلها السياسي. وكان هذا الأمر بمثابة انقلاب غير عادي. يكفي أن نغمض أعيننا للحظات، ونتخيّل كيف قبلت قوى وزعامات بالبحث عن أسماء

> **لماذا يتجاهل دياب ان مزاج الناس بعد 17 تشرين انتخبه وليس القوى السياسيّة حصرا؟**

من خارج مكاتبها السياسية أو كتلها النيابية أو حاشيتها المباشرة.

مشكلة دياب والوزراء أنهم تجاهلوا عنصر القوة هذا، وعادوا ليكونوا أسرى القواعد السياسية إياها. وإلا كيف يمكن تفسير تعطّل التشكيلات القضائية والتعيينات المالية، أو الحالة التي ترافق البحث في هوية المحافظ الجديد لبيروت. كل هذا النقاش ما كان ليكون لو أن الحكومة ذهبت مباشرة إلى آليات ذات طابع قانوني، تلزم بها القوى السياسية في التعيينات. أما البحث عن مراضاة هذا أو ذاك، فهو ما يجعل المكاتب السياسية للطوائف ممثلة بالمرجعيات الدينية تعود لتعتبر نفسها شريكة في أي قرار إداري تتخذه الحكومة. ولأن الحكومة قبلت هذه القواعد، صارت المناقشات داخل مجلس الوزراء تتأثر بهذا المناخ الجديد. إن تراخي الرئيس دياب إزاء القوى السياسية سيجعله يدفع الثمن تراجعاً تدريجياً في التضامن الحكومي. وسيجد يوماً بعد يوم، من يتمرّد عليه من الوزراء باسم تمثيله السياسي أو الطائفي أو المذهبي. وهو تمرّد سينعكس أساساً على قوة الحكومة وقدرتها على تحقيق ما هو مطلوب منها الآن.

وفي هذا السياق، تَظهر المشكلة الأكبر في مقاربة المشكلة المالية والاقتصادية. إن مجرد الرضوخ لشعارات شعبوية لا تستند إلى علم أو حقائق، على طريقة الأخبار الزائفة التي تملأ فضاءات التواصل الاجتماعي، هو جريمة تدفع الى القرارات الخاطئة. في حالة المالية العامة، لا يمكن الركون الى الوجهة السائدة في الحديث عن كيفية خفض الدَّين واستعادة المال المنهوب. المتحدثون في هذه الأمور يعتبرون أن سياسيين أو موظفين كباراً نهبوا المال العام ونهبوا الناس. صحيح أنه يجب محاسبة كل هؤلاء، لكن الصحيح أيضاً، أن العاملين في حقول التجارة والبيع في قطاعات الخدمات العامة من مال وطعام ودواء واستشفاء وتعليم وبناء وسياحة، هؤلاء أيضاً نهبوا المال العام والخاص. هؤلاء استفادوا من الحظوة السياسية، ومن كل القوانين غير العادلة، ومارسوا التهرّب الضريبي على أنواعه، وراقبْتهم سياسات الفوائد والقروض المدعومة وعدم الرقابة على الأسعار، والتهريب عبر كل الحدود، وراكموا ثروات سببها تسعير غير منطقي جعل بيروت من أغلى عواصم العالم... ثم باعوا الدواء، والاستشفاء بسعر يمثل ثلاثة أضعاف سعره في بلد المنشأ، هؤلاء أيضاً من سارقي المال العام، ويجب ملاحقتهم وإعادة التدقيق في ثرواتهم التي انتفخت بصورة غير منطقية.

إن تخلّي دياب والوزراء عن حصة «المزاج العام» للشارع اللبناني من الحكومة، أمر له تبعاته الكبيرة، وسيجعل دياب أسير الحسابات السياسية التقليدية. صحيح أن دياب لن يقدر على إنزال الناس الى الشارع. لكن أداء الحكومة يعقّد على الآخرين إنزال «ناسهم» الى الشوارع. ليست كورونا السبب الوحيد في عدم تجدد التحركات الشعبية. بل هناك التردد الذي يصيب الناس في بيوتهم حيال مَن يتحمل المسؤولية عن الواقع القائم. وبهذا المعنى، فإن تراجع دياب وحكومته نحو قواعد اللعبة التقليدية، يقودنا من جديد الى تمظهر الطبقة السياسية من خلال لجان وخطط. إن وضع خطة مالية ـ اقتصادية يكون هدفها تلبية ملتوية لشروط صندوق النقد الدولي، لهو أمر لن يغضب سعد الحريري ولا فؤاد السنيورة ولا وليد جنبلاط ولا سمير جعجع ولا كل من هم خارج الحكومة. إن طريقة عمل الحكومة مع إدارة السياسة النقدية لا تختلف حتى اليوم عن أي إدارة سابقة، فلماذا يَغضب بقية أركان القوى السياسية إذاً؟

اليوم، سيعود وفد مصرف لبنان الى طاولة الاجتماعات مع صندوق النقد الدولي. لكنه يحمل معه ورقته الخاصة. ومهمة الوفد الدفاع عن موقع مصرف لبنان. يُفترض أن يشرح وجهة نظره بشأن كيفية احتساب الخسائر. وسيعرض طريقة للاحتساب تُظهر خسائره محدودة. وهو لن يدافع عن خطة الحكومة التي يقول رياض سلامة إنه أقصي عن البحث في تفاصيلها. وسيتقدم سلامة أكثر نحو الدفاع عن عدم تدخله في سوق القطع. وسيبرر موقفه بأن الحكومة قالت للناس إن خطتها تقود الى رفع سعر الدولار الى 3500 ليرة على الأقل. وإن وزير المالية أعلن الموافقة على تحرير سعر العملة بحسب مطالب صندوق النقد... وسيصرخ سلامة: إذا كنتم تريدون تحقيق هذه الشروط، فلماذا تطلبون مني إهدار دولارات لم أعد أملك الكثير منها؟

اليوم، يعرف الرئيس دياب كما وزراء الحكومة، كما بقية المعنيين، أن الشروط التي يضعها صندوق النقد، ظاهرها مالي ـ نقدي ـ إداري، وتركّز على تحرير كامل لسعر الصرف، وإجراء قصّ للودائع بصورة عشوائية وتخفيض حجم القطاع العام. وهذا الصندوق يَعد ـ في المقابل ـ بما لا يزيد على ثلاثة الى أربعة أضعاف حق لبنان بالاستدانة، أي ما لا يتجاوز الـ 3 مليارات دولار أميركي. وإذا كانت الحكومة تراهن، على أن موافقة صندوق النقد ستفتح له أبواب بقية الدائنين من دول ومصارف استثمار عالمية، فإن هذه الحكومة تعرف أن الشروط السياسية ستقفز من تلقاء نفسها الى الواجهة، وهي الشروط الموجودة على الطاولة وليس تحتها. وهي شروط تتلخص بضمانات عدم استفادة حزب الله من كل هذه السياسات والقروض. وبما أن الجميع يعرف أن هذه الاستفادة لم تكن قائمة وليست واردة في حسابات أحد بمن فيهم حزب الله، فإن الشرط الثاني الحاضر بقوة، هو المطلب الأميركي ـ الأوروبي بمنع استفادة سوريا من هذه العمليات المالية. ولذلك، خرج أمر العمليات فوراً تحت عنوان: ضبط الحدود الشرقية للبنان.

وسيخرج علينا من اللبنانيين، قبل الأجانب، مَن يطالب ليس بنشر الجيش والقوى الأمنية على طول الحدود، بل بالاستعانة بالقوات الدولية أو المتعددة الجنسيات أو جيوش عربية لضمان إقفال المعابر غير الرسمية. وهي كلمة تخفي مطلباً أميركياً ـ إسرائيلياً ـ سعودياً واحداً اسمه: محاصرة المقاومة في لبنان!

الواضح أن على الحكومة والقوى الفاعلة فيها العودة الى البحث عن خيارات تمنع دفع البلاد صوب مواجهات لا قدرة له على تحمل نتائجها، ولا مصلحة له أصلاً بها. إن مطلب قطع لبنان عن سوريا أو جعله تحت رقابة أميركا وحلفائها، هو حرب تموز جديدة. والحكومة معنية ليس برفض الشروط وحسب، بل بالعودة إلى البحث عن خطة مالية واقتصادية جديدة. وهذه المرة، على رئيس الحكومة البحث عن عناوين ممثلي العقد الاجتماعي الحقيقي للبنان. الدولة وأرباب العمل وأصحاب المال والمواطنون والأجراء... هؤلاء يمكنهم وضع خطة صعبة، وطويلة المدى، لكنها تفسح في المجال أمام تعديلات جوهرية يحتاج إليها لبنان للبقاء على قيد الحياة!

قضية اليوم

مزرعة رياض سلامة
تهريب دولارات من مصرف لبنان أيام العطلة!

أموال الشعب سائبة في مصرف لبنان. وبينما كان موظفوه يستعدّون للإضراب احتجاجاً على توقيفات طاولت زملاء لهم، سُرّبت معلومات من داخل المصرف المركزي تشير إلى قيام موظفين بنقل أموال من المصرف أيام الأحاد من دون تسجيلها في القيود. وتتحدث هذه المعلومات عن ميزة فُتحت لبعض هؤلاء بتحويل دائم من الليرة إلى الدولار على سعر 1515 وقبضها نقداً أحياناً. وبالرغم من كل الوقائع والاعترافات التي كشفت مسؤولية المصرف عن التلاعب بسعر الصرف، إلا أن القضاء يتّجه للملمة القضية!

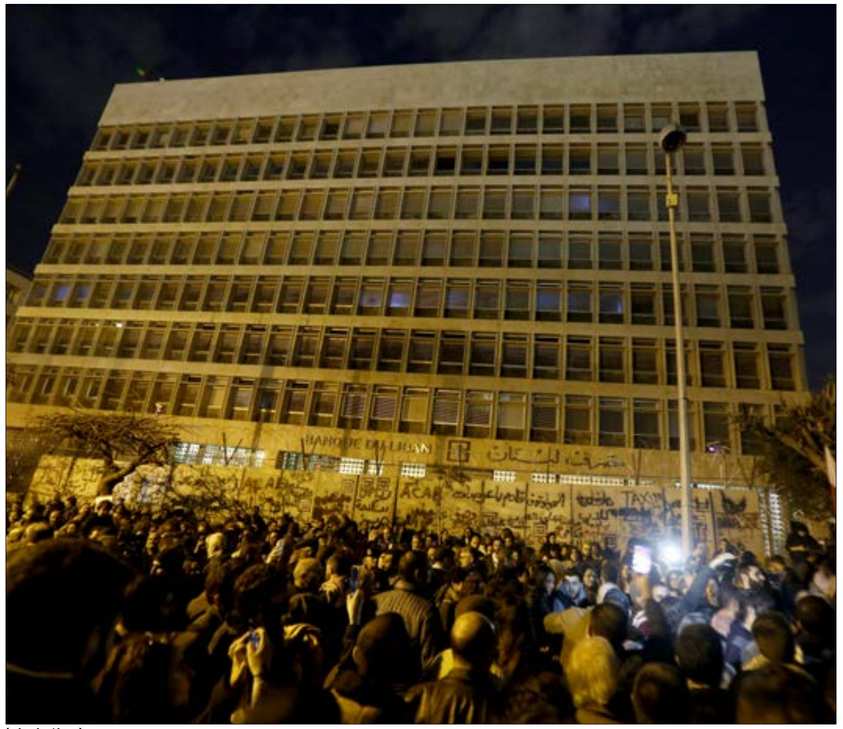
(مروان طحطح)

رضوان مرتضى

أقرّ رئيس العمليات النقدية في المصرف المركزي، مازن حمدان، بالقيام ببيع ملايين الدولارات وشرائها لمصلحة صرّافين، مرخّصين وغير مرخّصين، وأنه بمعاونة الموظف السابق في المصرف وسام

القاضي علي إبراهيم يعد بإطلاق سراح حمدان بعد إحالته على قاضي التحقيق اليوم

سويدان كان يجري بيع الدولارات من دون إيصالات. صرّح حمدان أمام المحقّقين بأنّه فعل ذلك بطلب وموافقة من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي نفى للقاضي علي إبراهيم ادّعاءات حمدان، مؤكّداً عدم علمه. هذا التناقض مرّ مرور الكرام على القضاء الذي يجهد للدفاع عن سلامة. إبراهيم الذي يتقاضى راتباً يبلغ 10 ملايين ليرة بدل عمله في هيئة التحقيق الخاصة التي يرأسها سلامة، لم يكتف بصرف النظر عن التحقيق مع الحاكم، بل شارك في صياغة بيان الهيئة للدفاع عن مصرف لبنان. أكّد البيان شراء المصرف المركزي وبيعه الدولار للصرافين، لكنه زعم أنّ مجموع عمليات بيع الدولار مقابل الليرة اللبنانية بلغ اثني عشر مليوناً وسبعمئة وخمسة آلاف دولار، ومجموع شراء الدولارات بلغ أحد عشر مليوناً وثلاثمئة ألف دولار أميركي. وبالرغم من الخلاصة التي تشير إلى أنّ «المبالغ المذكورة هي لفترة شهر وليست بأحجام التقلّبات التي شهدتها أسعار القطع خلال هذه الفترة»، فقد كان جلياً أن البيان لم يستطع أن يبرّئ حمدان، بل اكتفى بالتخفيف من وطأة اعترافاته، بعد تأكيدها. هذا الدفاع المموّه ترافق مع تسريب في وسائل الإعلام، نشرته قناة «الجديد»، يشير إلى أنّ هيئة التحقيق الخاصة قدّمت المستندات التي أثبتت أن حمدان لم يكن يتلاعب بالدولار، أو ينفّذ عملية مضاربة آدت إلى رفع السعر أو إلى تهريب الأموال إلى سوريا. كما أشارت التسريبات إلى وعد من المدعي العام المالي علي إبراهيم بإحالة حمدان، اليوم، إلى قاضي التحقيق، ليخلي سبيله يوم غد على أبعد تقدير! غير أنّ هذا كله لم ينفِ واقعة بيع الدولار وشرائه من دون إيصالات، وإلا لما كان الرجل موقوفاً أصلاً.

لو كان حمدان بائعاً في دكان لكان قد لجأ إلى تدوين المدفوعات والمقبوضات، لكن مدير العمليات النقدية يعمل في مصرف، أموالُ الشعب سائبة فيه ولا أحد يسأل عنها. وفي هذا السياق، تكشف معلومات خاصة لـ«الأخبار» أن موظفين في مصرف لبنان كانوا يدخلون إلى المصرف أيام السبت والأحد، وكانوا يُخرجون أموالاً بقصد «تصريفها». وتشير المعلومات إلى أنّ هذه الأموال لم تكن تُسجّل في القيود وقت إخراجها، بحجة تسجيلها لاحقاً. كانت أموال الشعب سائبة ومستباحة. وعليه، يجب الاطلاع على تسجيلات كاميرات المراقبة والتحقيق مع هؤلاء الموظفين لتحديد كيفية إخراجهم الأموال، ولماذا لم تكن تُسجّل في القيود في اليوم نفسه؟ وما الذي يؤكد أنها إذا سُجّلت في وقت لاحق، سيكون تسجيلاً دقيقاً/ في ظل الفوضى السائدة في المصرف.

ليس هذا فحسب، ففيما كان موظفو مصرف لبنان يستعدّون للإضراب احتجاجاً على توقيف موظفَين اثنين في التحقيقات الجارية، كشفت مصادر من داخل المصرف المركزي لـ«الأخبار» أن بعض الموظفين كان لديهم تسهيلات للحصول على دولارات من داخل المصرف، وفق سعر الصرف 1515 ليرة. وفيما كان اللبنانيون يُذلّون على أبواب المصارف لسحب 100 دولار، كان هؤلاء الموظفون يحوّلون ودائع من يشاؤون من الليرة إلى الدولار، ثم يقبضون بعضها نقداً.

بقرار من القاضي علي إبراهيم، سُحب ملف التحقيق بشأن دور مصرف لبنان بالتلاعب بسعر العملة، من أيدي الضابط الذي كان يُشرف على التحقيقات مع الصرافين والذي توصّل إلى أدلة واعترافات أوقف بموجبها نقيب الصرّافين محمود مراد ومدير العمليات النقدية في مصرف لبنان مازن حمدان ووسام سويدان. وبات الملف كاملاً بيد النيابة العامة المالية. وعلمت «الأخبار» أن عدداً من الموظفين، المرتبطين بمازن حمدان ومسؤول قسم المحاسبة في مديرية العمليات النقدية، سيُستدعون إلى التحقيق في النيابة العامة المالية. لكن، من غير المتوقّع أن يتجاوز إطار التحقيق معهم سقف «عدم المسّ برياض سلامة».

تقرير

إنهاء العام الدراسي وإلغاء الشهادات الرسمية
وزير التربية يوقف ابتزاز الأقساط؟

فاتن الحاج

تقدمت صحة التلامذة على كل الحسابات التربوية والمالية في السيناريو الأخير لمصير العام الدراسي والامتحانات الرسمية، إذ أنهى وزير التربية طارق المجذوب السنة وألغى الشهادات، في قرار ذهب أبعد من توصية لجنة التربية النيابية بـ«التعليق ريثما تسمح الظروف الصحية بالعودة واستكمال الدراسة». هذا السيناريو فرضته التطورات الصحية الأخيرة وانتظره الأهالي وبعض الأساتذة، وتمنوا لو أن الساعات الطويلة التي صرفها فريق الوزارة في دراسة السيناريوات والتدرج من قرار إلى آخر خصصت للتخطيط للعام الدراسي المقبل. إلا أن البعض لم يخفِ القلق من المفاجآت والإرباك التي سيحدثه القرار، لا سيما لجهة الكفايات المكتسبة لدى الطلاب والنزوح المتوقع من المدارس الخاصة إلى المدارس الرسمية.

لجان الأهل تنتظر أن يقطع القرار الطريق على ابتزاز إدارات المدارس للأهل في ملف الأقساط المدرسية، وأن تعد ملاحق الموازنات بعد شطب النفقات التشغيلية، تمهيداً لخفض الأقساط بنسبة 40% بالحد الأدنى، أي أن يعفى الأهل من القسط الثالث على الأقل، كما قال رئيس اتحاد لجان الأهل في المدارس الكاثوليكية في كسروان - الفتوح وجبيل ريشارد مرعب. وأشارت عضو المنسقية القانونية في اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور ملاك حمية إلى أن قرار إنهاء العام الدراسي يجعل المادة 4 من القانون 515 قابلة للتطبيق، شرط إعداد الملاحق المطلوبة بقرار من وزارة التربية، وتنص المادة على أنه «إذا تبين أن الأقساط المدفوعة هي دون الأقساط التي يرتبها هذا القانون يكون للمدرسة استيفاء الفرق، وإذا كانت تفوق هذه الأقساط يرد الفرق الى التلاميذ».

وفي مقابل تنفّس الأهالي الصعداء، ترك قرار وزير التربية استياءً في صفوف نقابة المعلمين وأصحاب المؤسسات التربوية الخاصة. وقال رئيس نقابة المعلمين رودولف عبود لـ«الأخبار» إن القرار «أوجد حلاً لمجموعة (الأهالي والتلامذة) وأهمل مجموعة أخرى (المعلمين)»، ملوّحاً بالنزول إلى الشارع للمطالبة بآلية لدفع رواتب المعلمين، والحل يكون بالاتفاق بين الأهل والمدرسة والدولة.

وقد أتى ردّ فعل الأول لأصحاب المدارس على لسان الأمين العام للمدارس الكاثوليكية بطرس عازار الذي هدّد، في بيان، بإعداد اقتراحات خطيرة سيرفعها المسؤولون عن المدارس، اليوم، إلى مرجعياتهم «لأن الوضع لم يعد مقبولاً السكوت عنه، لكونه يهدّد مصير الوطن ومؤسساته ومستقبله المرتبط بمستقبل أجيالنا الطالعة». وأسف «لعدم قيام وزير التربية باستشارات تربوية، وخصوصاً مع المؤسسات التربوية ونقابة المعلمين، لاتخاذ قرار تربوي يوازن بين مصلحة التلامذة وتأمين سلامتهم». وقال إن القرار «كشف غوغائية من كانوا يقولون إن المدارس الخاصة تتحكم في قرارات وزارة التربية». وكان عازار أشار في حديث تلفزيوني إلى أن المدارس لا تستطيع أن تستمر من دون أن يسدد الاهالي الأقساط، وأن المدارس بصدد إعداد كتاب توضيحي حول الموازنات وتقديمه الى وزارة التربية، نافياً قدرة المدارس على دفع الرواتب في حال عدم دفع الأقساط.

في المقابل، وصف التيار النقابي المستقل قرار وزير التربية بالسليم، داعياً إلى الاستعداد المحكم لكل الاحتمالات والظروف الطارئة، إذ «ليس بسيطاً الانتقال من حياة مدرسية روتينية الى حياة مدرسية في ظل كورونا. من هنا أهمية القيام بورشة من أجل إعداد المدارس والثانويات لاستقبال الأعداد الكبيرة التي ستنزح من التعليم الخاص الى التعليم الرسمي، واستخدام ما وفره إلغاء الامتحانات من كلفة تتخطى 16 مليار ليرة، ووضع خطة علمية آلية

الأهل لإلغاء القسط الثالث والمدارس تلوّح بسيف الرواتب

التباعد الجسدي والاجتماعي، ووضع خطة لتمكين المعلمين من متابعة تلامذتهم عن بعد».

القرار الذي لم يتطرق إلى الأقساط، الغى استثنائياً دورة العام 2020 لامتحانات الثانوية العامة بفروعها الأربعة (بعد إلغاء البريفيه لهذا العام)، واستكمال العام الدراسي عن بعد حتى آخر أيار، على أن تعطى إفادات للطلاب وفق ضوابط يحددها مجلس الوزراء. أما بالنسبة إلى أصحاب الطلبات الحرة، فلم تعلن الصيغة الخاصة بهم. كذلك، تقرر استكمال العام الدراسي للمراحل كافة، الأكاديمية والمهنية، بالتعليم عن بعد حتى آخر أيار، على أن يرفع الطلاب إلى الصف الأعلى مع تعويض الكفايات الناقصة في العام المقبل ووضع ضوابط. والضوابط بحسب المنطق القانوني هي أن يرد اسم التلميذ على اللوائح الأسمية التي تقدمت بها المدرسة إلى وزارة التربية. أما الجامعات فيعلن كل منها موعد التوقف عن التدريس عن بعد، ويكون لكل منها تقييم خاص بها (تنتظر الجامعة اللبنانية بياناً صادراً عن رئيسها يشرح التفاصيل).

(هيثم الموسوي)

تقرير

الخلاف بين «الأحمدين» يستعر: الحريري لا يتدخّل

ميسم رزق

ثلاثة أشهر مرّت على كلامه في ذكرى اغتيال والده عن «إعادة هيكلة تيار المُستقبل على المستوى التنظيمي»، ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري («لم يضرب ضربة بعد»، ما يَبدو في صالونات التيار، أو يُحكى في البيئة المُستقبلية أو يُدبّر على يد بعض المجموعات، ثم يُصوَّر عكسه عبر صفحات «blue force»، لا يدع مجالاً للشكّ في أن الصراع في بيروت بين الأمين العام لتيار «المُستقبل» أحمد الحريري ورئيس جمعية «بيروت للتنمية» أحمد هاشمية (راجع «الأخبار»الخميس 23 كانون الثاني 2020) يتأجّج، بينما رئيس التيار يتفرّج.

ظروف كثيرة ساعدت هاشمية ليكون «خليفة» الطاقم السابق من الأقربين في «بيت الوسط»، لكن ابن «العمّة» يغتنم ذلك للتخفف من عبء الإخفاقات المتراكمة للأمانة العامة للتيار ورميها على ظهر هاشمية، وهو الطامح إلى دخول البرلمان في الانتخابات النيابية المُقبلة مكان في البيئة المُستقبلية أو يُدبّر على يد بعض المجموعات، ثم يُصوَّر عكسه عبر صفحات «blue force»، لا يدع مجالاً للشكّ في أن الصراع في بيروت بين الأمين العام لتيار «المُستقبل» أحمد الحريري ورئيس جمعية «بيروت للتنمية» أحمد هاشمية (راجع «الأخبار»الخميس 23 كانون الثاني 2020) يتأجّج، بينما رئيس التيار يتفرّج.

داخل التيار، وصل إلى إشاعة تسنّم هاشمية مركز الأمين العام للتيار في المؤتمر العام المقبل. وأخذ الكلام يتّوسّع عن دور كبير لهاشمية في اختيار فريق العمل، خاصة في منسقية بيروت ومكاتبها، منهم على سبيل المثال المحامي محمد يغمور الذي كانَ سيحلّ محل زياد أمين المُكلّف بالشؤون القضائية والأمنية، وهو التقى الحريري وهاشمية في وادي أبو جميل منذ أسبوعين. لكن نشر المعلومة دفع بهيئة الإعلام إلى نفي الخبر عبر بيان، وصفته مصادر مستقبلية بـ«المتسرّع» لأنه خلق شرخاً بين فريقَي «الأحمدين»، وأثار استغراب كثر، لكون يموت كان موعوداً فعلاً بذلك. فحتى بعد إصدار البيان، زار بيت الوسط مرة جديدة، ونوقشت معه صيغة لمتابعته بعض المسؤوليات في بيروت، إذ إن ملف التعيينات «كله جُمّد».

هذا الشرخ تُرجم الأسبوع الماضي، حين هبّت مجموعة سامر الترك في طريق الجديدة، العاملة بتوجيهات أحمد الحريري، لنزع صور هاشمية المُعلقة إلى جانب صور رئيس التيار، قبل أن يتحرك مكتب «أبو فؤاد» (هاشمية) ويطلب إزالة الصور. وبعدها بأيام، عُقد لقاء في منطقة السبيل قيل إنه «لتأكيد أن أبناء بيروت ليسوا سلعة معروضة في مزاد التجار، وأرض بيروت ليست مشاعاً ينتهشه كل طامع في مركز هنا أول هناك». وكان المقصود من هذا الكلام هو بهاء الحريري، الذي يسعى لانتزاع «ورثة» أخيه السياسية، حيث أكد المجتمعون «تمسّكهم بسعد»، لكن اللقاء بحسب من حضره كان أيضاً «بهدف المصالحة بين أبناء المنطقة بعد التوتّر الذي ساد» على خلفية الانقسام بين «الأحمدَين».

مركز الملك سلمان «للإغاثة والأعمال الإنسانية» يتعاون مع جمعية «بيروت للتنمية»

رغم ذلك، يستمرّ الحذر من عودة التوتّر بينهما، ولا سيما أن الظروف الحالية تمنع أي تقدّم على المستوى التنظيمي، وبالتالي يبقى أحمد الحريري أميناً عاماً، بينما أحمد هاشمية مجرد «صديق لسعد». وما دام الأخير لم يضع حدّاً للخلاف بين صديقه وابن عمته، يستمر أحمد الحريري بالوقت ويُعدّه مرحلة مُناسبة للانسحاب التكتيكي من «الأمانة» وتحميل هاشمية كل أوزارها، عبر إيهامه بأن فريقها ينقل الدفة، إذ يزور كوادر كثيرون معروفون بولائهم للأمين العام الحالي مكتب هاشمية شاكين «المنظومة القديمة»، مع العلم بأنها في صلبها، من بكر حلاوي إلى سمير الخطيب ومحمد سعد ووليد دمشقية، وهو بذلك بدا مُقتنعاً بأنه يمسك بزمام الأمور كلها في بيروت. فهل يستطيع إصلاح ما خرّبه الأمين العام بفريق الأمين العام نفسه؟ أما السؤال الأهم: لماذا يتردّد رئيس «المستقبل» حتى الآن في إعطاء صفة رسمية لهاشمية، بينما أُعلن عن عبد الناصر محمود الدنا أنه مرشح للانتخابات النيابية في بيروت، قبل عامين من موعدها!

في جميع الأحوال، أثّرت أحداث الأشهر اللاحقة لاستقالة سعد الحريري من رئاسة الحكومة على حركة التيار. بدأ من وباء «كورونا» الذي دفع بالحريري إلى أن يحجّر نفسه في باريس فترة، شهر ومعه هاشمية، قبل العودة إلى بيروت، ومن ثمّ «الجلبة» التي أثارها بهاء الحريري بالهجوم على المنظومة السياسية في البلاد، ومن جملتها سعد الحريري، والإعلان عن نيته دخول الحياة السياسية. وهذا المرور لبهاء لم يكُن خفيفاً، بل إنه أقلق رئيس الحكومة السابق ودفعه إلى إجراء اتصالات مع الخارج من أجل تبيان حقيقة «مشروع بهاء»، فيما كان لافتاً أنه بعد زيارة السفير السعودي في بيروت بيت الوسط، باشر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية حملة توزيع مئات السلل الغذائية في العاصمة بيروت ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في نطاقها، وذلك بالتعاون مع جمعية «بيروت للتنمية» التي يرأسها هاشمية، فهل هي إشارة ثانية إلى أن «بهاء» من دون غطاء... حتى الآن؟

OMT

بعد أن قامت شركة OMT سابقاً بتخفيض العمولة على خدمة استيفاء رسوم السير السنوية إلى ١٢،٠٠٠ ل.ل.، ونظراً للظروف الاستثنائية والأزمة المعيشية والاقتصادية والمالية والصحية التي يمرّ بها لبنان منذ ١٧ تشرين الأوّل ٢٠١٩، سيتمّ ابتداءً من نهار الإثنين ١٨ أيّار ٢٠٢٠ تخفيض العمولة من ١٢،٠٠٠ ل.ل. إلى ١٠،٠٠٠ ل.ل.، وذلك تجاوباً مع طلب هيئة إدارة السير والآليات والمركبات.
لمزيد من المعلومات ٠١ ٣٩١٠٠٠
أو.أم.تي. حدك

على الغلاف

من يسرق الكنوز من بحر لبنان؟

تتصارع شركة بريطانية والسلطات القبرصية على آثار ثمينة تقول الشركة إنها منتشلة من المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان. وفيما بدأت دول المحيط كتركيا تتدخّل للمطالبة بما هو حقّ للبنانيين، تبدو الدولة غائبة

فراس الشوفي

فصلٌ آخر من فصول السيادة المنقوصة، تسجّله الدولة اللبنانية، منذ عام 2015، على الأقل، في إهمال قضيّة السفن التاريخية الغارقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، والتي عثرت عليها سفينة «صيّادة كنوز» عام 2010. فالدفاع عن الحقوق في مسائل من هذا النوع، ليس لأجل ثروةٍ إنسانية ولا مصدراً اقتصادياً مهماً للبنان الغارق في انهياره فحسب، إنما مسألة سياسية سيادية. بعد سقوط طائرة الركاب الإثيوبية قبالة شواطئ الناعمة جنوبي بيروت قبل 10 سنوات، كانت سفينة الأبحاث Odyssey Explorer، تقوم بأعمال استكشاف تحت الماء لمصلحة شركة بريطانية تدعى Recoveries Enigma. عرضت السفينة المساعدة على لبنان في البحث عن حطام الطائرة، عبر وكيلها آنذاك وليد النعوشي. إلّا أن قصد الشركة من «المساعدة الإنسانية» للبنان، سرعان ما انكشف، بعد ملاحظة أكثر من جهة، أن السفينة تبحث بشكل مريب في أماكن بعيدة عن مكان سقوط الطائرة الفعلي. بعد فترة قصيرة، بدأ التداول بأخبار حول اكتشاف السفينة مواقع لحطام عشرات السفن، تقبع بغالبيتها على عمق حوالي 2000 متر تحت سطح الماء، بينها سفينة يونانية واثنتان رومانيتان وواحدة أموية وثماني سفن عثمانية! ما يعني وجود «متحف» غائر تحت المياه اللبنانية، ربّما يوازي بأهميته اكتشاف النفط والغاز.

سفينة «الأبحاث» التي تحمل علم الباهاماس سبق لها أن حاولت سرقة محتويات سفينة إسبانية غارقة أمام البرتغال منذ عام 1804، بموجودات ذهبية وفضيّة تساوي حوالى نصف مليار دولار، قبل أن تستعيدها إسبانيا وتغرّم محكمة أميركية الشركة مليون دولار كتعويض لمدربد. وهي وقعت مرّة جديدة في قبضة السلطات القبرصية، عام 2015، عندما ضُبطت تحاول تهريب قطع أثرية منتشلة من تحت الماء في أحد المرافئ، بينها 360 قطعة من الخزف الصيني، تم إخراجها من إحدى أكبر السفن العثمانية بطول 43 متراً، وتعود إلى عام 1630 حين غرقت في رحلة بين إسطنبول والإسكندرية. ونتيجة التحقيقات، تبيّن أن هذه القطع تم انتشالها من حطام بعض السفن الغارقة ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، وفقاً لما قالته Enigma، التي عادت قبل أسبوعين وأكّدت في بيان صحافي أن السلطات اللبنانية على علم بذلك. وبالتالي، تطالب الشركة حالياً السلطات القبرصية باستعادة القطع الأثرية كونها لم يتم انتشالها من المياه القبرصية. وتتذرّع بأن عملية المصادرة تمت عام 2015 جراء «خطأ إداري» يتعلق فقط بعدم التصريح الجمركي حول هذه القطع التي عثر عليها القبارصة على متن «أوديسي».

(مروان طحطح)

وفيما يسود الصمت في بيروت، سال البروفسور ماريانو أنزار، أستاذ القانون الدولي في جامعة «Jaume in Castello de la Plana» الإسبانية، ضمن تحقيق نشرته «سايبرس ميل»: «(إذا كان ما تقوله الشركة صحيحاً) فلماذا لم تتحرك السلطات اللبنانية؟». ولفت الى أن «الدول المطلة على الشطان تملك كامل السيادة في مناطقها البحرية، ولها هي حقوق البحث والتنقيب في هذه البقع ومراقبة أي نشاط يتناقض مع سيادتها». وختم: «أفترض، أن السفينة عندما كانت تنقّب في المياه اللبنانية، ساءلتها السلطات اللبنانية عمّا تفعل. هل فعلوا ذلك؟ لا نعرف». ليس أنزار وحده من لا يعرف، اللبنانيون أيضاً لا يعرفون موقف سلطاتهم من هكذا مسألة سيادية خطيرة.

> **تدّعي الشركة البريطانية أن السلطات اللبنانية على علم بانتشالها كنوزاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة**

وأمام هذه المعطيات، تطرح مجموعة من الأسئلة، حتى لا تبقى هذه القضيّة مهملة:

أوّلاً: ما هي صحة المعلومات عن معرفة الدولة بنشاط «أوديسي»، وهل استحصلت السفينة على ترخيص للقيام بأعمال البحث وانتشال القطع الأثرية عام 2015 من السلطات اللبنانية؟ ومن أعطى الإذن بذلك: المديرية العامة للنقل البري والبحري أم المديرية العامة للآثار؟ وإذا تم إعطاء الإذن فعلاً، ألا يخالف ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولا سيما المادة 303، واتفاقية اليونيسكو، بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، واللتين تدعوان إلى حماية هذه الآثار المغمورة تحت الماء بدل تركها لسفينة تسرق آثار الشعوب وتبيعها بالجملة والمفرّق؟

ثانياً: هل تم التواصل مع السلطات القبرصية لمتابعة الموضوع؟ ومن هي الجهة التي تقوم بالتواصل حالياً؟ وهل السلطة السياسية الحالية على علم بما يحصل لناحية محاولة شركة Enigma حالياً استعادة القطع الأثرية، وما هو الموقف من دخول تركيا على الخط، بعدما بدأت تطالب بحقوق لها في القطع، بما أنها انتشلت من حطام سفينة عثمانية؟ وأخيراً، هل سيتحرك القضاء ووزارة الخارجية؟

ثالثاً: ما هي الإجراءات المتخذة أو الواجب اتخاذها لمنع حصول مثل هذه التعديات على التراث المغمور في المياه ضمن السيادة الوطنية اللبنانية، وهل يتم التنسيق مع اليونيسكو في هذا الشأن؟

رابعاً: هل ستتم مقاضاة Odyssey Explorer وEnigma في حال ثبت أن القطع انتشلت من المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، من دون إذن شرعي بذلك؟

خامساً: هل سيتم العمل على استعادة هذه القطع الأثرية والمحافظة عليها وفقاً لأحكام اتفاقية اليونيسكو بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، بما أن لبنان من الدول التي وقّعت على هذه الاتفاقية؟ أم أنها ستجد طريقها إلى السوق السوداء أو المتاحف الخاصة، كما حصل مع القطع التي سرقت من سوريا والعراق في السنوات الأخيرة أو تلك التي سرقتها الدول الاستعمارية من المشرق ومصر وتعرضها الآن في متاحف لندن وباريس ونيويورك؟

سادساً، هناك معلومات غير مؤكدة تفيد بأن لبنان كان قد كلّف في ما مضى مكتب محاماة في ليماسول لمتابعة الملفّ. وفي حال صحة هذه المعلومات، وجب السؤال عمّا هو مستند التكليف؟ ومن يقوم بدفع الأموال لهذا المكتب، وما هي النتيجة التي توصل إليها؟ وهل يُتابع الموضوع من قبل وزارة محددة؟ هل هي وزارة الثقافة عبر المديرية العامة للآثار كون الموضوع يتعلق بقطع أثرية، أم وزارة الأشغال العامة والنقل عبر المديرية العامة للنقل البري والبحري، كون الموضوع يتعلق بالمياه اللبنانية، أم وزارة العدل كون الموضوع قضائياً أو وزارة الخارجية؟ والأهم من ذلك كله، أن لا تكون كل وزارة تتّكل على ما تفترض أن زميلتها تقوم به، بما يضيع حقوق اللبنانيين، السابقين منهم والحاليون والمقبلون!

إن قضيّة من هذا النوع تستاهل أن تكون على جدول أعمال أول جلسة لمجلس الوزراء، ويمكن تكليف المديرية العامة للآثار سريعاً متابعة الأمر مع اليونيسكو، والتحرّك قضائياً ودبلوماسياً بالتوازي.

الحدث

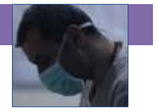

عدد الإصابات يحلّق مجدداً
لبنان نحو «مناعة القطيع»؟

على وقع إعادة ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا، تُفتتح البلاد تدريجياً اليوم، في ظلّ تفاقم الضغوط الاقتصادية وعدم القدرة على تحمّل تبعات الإقفال. وهو ما يُخشى معه من أن نكون على موعد مع موجة ثانية من الفيروس. هذا، على الأقل، ما أشّر إليه عدّاد الإصابات أمس، فيما يبدو أن هناك توجهاً نحو سياسة «مناعة القطيع»

هديل فرفور

بدءاً من اليوم، ستتوفر فحوصات كشف اكتساب المناعة في الجسم (فحص الـ antibody) في عدد من المُختبرات المتعاقدة مع وزارة الصحة التي بدأت إجراء هذا الفحص منذ أيام في عدد من المناطق.

أهمية هذا النوع من الفحوصات أنه يسمح باكتشاف الحالات التي أصيبت بفيروس كورونا وشفيت منه من دون أن تظهر عليها أي عوارض. وبما أن نحو 92% من الإصابات الحالية تراوح بين تلك التي لا تعاني من أعراض (30,6%) والمصنّفة خفيفة إلى متوسطة (62,3%)، فإن هذه الفحوصات يمكن أن تعطي تصوراً عن الواقع الوبائي في منطقة معينة عبر اكتشاف اكتساب المقيمين مناعة معينة أو لا. كما أن هذه الخطوة التي دعا إليها أطباء وعاملون في الشأن الصحي، منذ الأسابيع الأولى لوصول الفيروس إلى لبنان، تسمح بإجراء مسح وبائي بمهد لفتح مناطق وعزل أخرى. وهي تأتي بالتزامن مع إعادة فتح البلاد تدريجياً وإنهاء مرحلة الإقفال اليوم، وفق ما أعلن رئيس الحكومة حسان دياب أمس، لافتاً إلى اعتماد سياسة في المجال الصحي الأولوية لإجراء فحوصات اكتساب المناعة، للتأكد من حمايتهم في حال شهدنا مرحلة جديدة من إعادة انتشار الفيروس، علماً بأن «لبنان لا يزال في مرحلة خطرة وشديدة الحساسية»، بحسب دياب الذي لفت إلى أن اللبنانيين «مُطالبون بالتعامل مع إعادة فتح البلاد بعناية شديدة».

كلام رئيس الحكومة عن «الحساسية والخطورة» أكّده إعلان مُستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي ليلاً تسجيل 27 إصابة (عشر إصابات من بين 219 فحصاً منها إعادة لتسع فحوصات تأكدت إصابتها بالفيروس و17 إصابة من بين 150 فحصاً أجريت لعمال أجانب مخالطين)، فيما أعلنت وزارة الصحة صباحاً تسجيل 9 إصابات (5 في صفوف المقيمين من بين 1449 فحصاً و4 في صفوف الوافدين من بين 442 فحصاً)، مُشيرةً إلى أن عدّاد الإصابات وصل إلى 911. وإلى ذلك، هناك 17 حالة مشتبهاً في إصابتها في بلدة جديدة القبيطع (عكار)، وهي «قيد إعادة التحقق»، على ما نشرت الوكالة الوطنية للإعلام. وعليه، يتوقع أن يقفز العدّاد، اليوم، ليتجاوز الـ938 إصابة على الأقل، مع إضافة إصابات «الحريري»، ما ينذر بأن «الأزمة ستمتد إلى فترة طويلة»، على ما قال رئيس الحكومة.

> **دياب: لبنان لا يزال في مرحلة خطرة وشديدة الحساسية والأزمة ستمتد فترة طويلة**

في هذا الوقت، يستمرّ وصول الوافدين ضمن المرحلة الثالثة لإجلاء المغتربين ما يحتّم مزيداً من الحذر والتأهب، خصوصاً في ظل الحديث عن ارتفاع عددهم إلى 19 ألفاً.

وأمام هذه الوقائع، ستجد، على الأغلب، السلطات المحلية نفسها مُلزمة بتولي زمام الامور بنفسها والأخذ على عاتقها مهمة حماية القاطنين ضمن نطاقها، على غرار ما قامت به بلدية شحيم منذ أيام عندما طلبت عزل البلدة والتشديد في تطبيق إجراءات العزل. كذلك الأمر بالنسبة لمحافظة عكار التي أعلنت الاستنفار الصحي العام بعد تفاقم حالة القلق التي نجمت عن الاشتباه بـ17 حالة في بلدة جديدة القبيطع.

ومع إعلان نتائج الفحوصات في الأيام المقبلة، سيتبلور أكثر خيار عزل المناطق الذي أشار اليه رئيس الحكومة، أمس، مُشدّداً على أن الالتزام المُجتمعي «سيؤدي حتماً إلى الانتصار على الفيروس، وبالتالي الاستمرار في خطة إعادة فتح البلاد في المراحل التالية (...)».

ومع التشديد على التحلي باليقظة والحفاظ على التباعد الاجتماعي والالتزام بإرشادات الوقاية والحماية، يفتح اليوم، تدريجياً، معظم المؤسسات التجارية والصناعية، وتستأنف غالبية المصالح والمهن الحرة أعمالها ضمن دوامات وشروط حدّدتها المُذكّرة الصادرة عن وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي، أمس.

«جديد» المُذكّرة أنها سمحت بإعادة فتح أحواض السباحة الداخلية والخارجية التي تحتوي على مادة الكلور، مع الإبقاء على إقفال الشواطئ البحرية ومنع السباحة في البحر، فضلاً عن إبقائها على إقفال النوادي الرياضية والملاعب الداخلية والخارجية. كما مدّدت إقفال دور السينما والمولات وصالات الميسر والكازينو والحدائق العامة والكورنيش البحري.

(مروان طحطح)

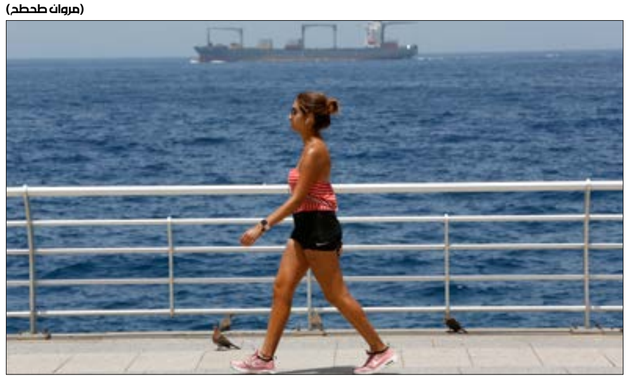

«كورونا» يصيب الجهاز الهضمي لا التنفسي فقط

علي عواد

تعقيدات مرض «كوفيد-19» كثيرة، وهي لا تزال محيّرة بالنسبة إلى العلماء. يدّل على ذلك بوضوح ما توصّل إليه باحثون في دراسة تفيد بأن نطاق فيروس «سارس-كوف-2» يتجاوز الرئتين إلى الأمعاء والكبد. اكتشاف تمّ من خلال فحص عيّنات من البراز البشري تعود إلى مصابين بالفيروس، وبالتحديد من يعانون من أعراض الإسهال والاضطرابات المعوية.

ففي دراسة علميّة نشرتها المجلّة الطبية الرسمية للجمعية الأميركية لأمراض الجهاز الهضمي «gastrojournal.org»، كشفت أن إنزيم ACE2 (موجود بكثرة على سطح خلايا AT2 الرئوية، ترتبط به تيجان فيروس كورونا قبل أن تقتحم الخلية وتأمرها بإنتاج المزيد من الفيروس في داخلها. بعد ذلك، تتدمّر الخلية، وتنتشر الفيروسات التي صُنعت في داخلها) لا يوجد بشكل كبير في خلايا الرئة فحسب، بل أيضاً في خلايا Entrocyte الموجودة في الأمعاء الدقيقة Small Intestine وفي القولون. وبعد ارتباط فيروس «سارس-كوف-2» بإنزيم ACE2 في الأمعاء، تبدأ أعراض مثل الإسهال والاضطراب المعوي في الحدوث لدى نسبة كبيرة من المصابين بالفيروس، غير أنه، بحسب الدراسة، لا تزال الآلية الدقيقة لـ«كوفيد-19» والأعراض المَرضية في المعدة غير واضحة لغاية الآن.

كذلك، كشفت الدراسة عن أمر بالغ الأهمية، إذ تبيّن أن بعض المرضى يعانون من إصابات تراوح بين خفيفة إلى متوسطة في الكبد. وبعد التحقيقات، تبين أن إنزيم ACE2 يوجد بنسبة 59,7% في الخلايا الصفراوية للكبد، في حين يسجّل نسبة 2,6% في خلايا الكبد Hepatocytes. يشير ذلك، وفق الدراسة، إلى أن المرض الناتج عن الفيروس قد يتسبّب في تلف مباشر داخل الكبد، وفي القنوات الصفراوية بشكل عام. في هذا الإطار، يشدّد الباحثون على الحاجة إلى بذل جهد كبير في التنبُّه إلى الأعراض الهضمية الأوليّة للكشف والتشخيص المبكرين، ما يؤمّن القدرة للأطباء على التدخل السريع في معالجة الأعراض.

> **«كوفيد-19» قد يؤدي إلى تلف مباشر داخل الكبد**

نتائج الدراسة تتقاطع مع أخرى قامت بها مجموعة من العلماء في جامعة هونغ كونغ، ونشرت على موقع مجلة «نيتشر»، تفيد بأن فحص العلماء للبراز البشري لمرضى بـ«كوفيد-19»، بيّن وجود آثار للفيروس، علماً بأن الفريق نفسه كان قد فحص عيّنات من براز الخفاش من فصيلة خفاش حدوة الحصان Horseshoe bats، أظهرت تجانساً عالياً لفيروسات كورونا المتعلقة بالسارس. كما كشفت عن توالد كبير للفيروس داخل أمعاء تلك الخفافيش، فيما خلصت الدراسة إلى أن «سارس-كوف-2» سيتسبّب إلى جانب عدوى الجهاز التنفسي، في اعتلال معويّ، لوحظ من جرّاء تطوّر أعراض الجهاز الهضمي لدى بعض المرضى، واكتشاف الحمض النووي الريبي RNA الفيروسي في عيّنات البراز. ويشير التناسخ الكبير للفيروس في الأعضاء المعوية البشرية، إلى أن الجهاز المعوي قد يكون مسار الانتقال الجديد للفيروس.

من هنا، أصبحت الأعراض المعوية محطّ اهتمام الباحثين الذين ينقسمون إلى عدة فرق، منهم من يحاول فهم حجم نسبة انتقال العدوى بالفيروس عبر البراز، وآخرون يحاولون التأكّد مما إذا كان براز خفاش حدوة الحصان وراء انتقال الفيروس من الخفاش إلى الإنسان، في حين يحاول البعض التوصل إلى إمكانية تشخيص الإصابة مبكراً، عبر فحص عيّنات من البراز البشري.

إعداد
حسين فحص
تصميم
علي فرات

الكرة الاوروبية

عودة الدوريات «تخفّف النزيف»

خسائر كبيرة تكبدتها اتّحادات وأندية كرة القدم حول العالم جرّاء التوقف القسري الناتج عن انتشار فيروس كورونا. إلّا أنّ العودة الحالية للدوري الالماني، وإمكانية عودة عدد من الدوريات في اوروبا والعالم سيساهم بالحدّ من الخسائر الكبيرة. وبالتالي إعادة العجلة المالية والاقتصادية في القطاع الرياضي إلى الدوران ولو بشكل بطيء.

عند توقف الدوريات توقع العديد من المصادر والشركات الإحصائية أن تصل خسائر الدوري الألماني لكرة القدم إلى حوالى 800 مليون يورو، إلّا أن العودة الحالية للمباريات يمكن أن تقلّل الخسائر إلى 300 مليون. هو رقم كبير بلا شك، إلّا أن مقارنته مع الرقم الأساسي يمكن أن يجعل الأمور أفضل، خاصّة للاعبين والأندية، إضافة إلى 56 ألف شخص يعملون في كرة القدم الألمانية وتحديداً في الدرجتين الأولى والثانية. ستخسر الأندية اليوم عائدات حضور المباريات بسبب غياب الجمهور عن الملاعب، إلّا أنها ستكسب عائدات النقل التلفزيوني . وهذا الأهم. والتي تصل إلى حدود 300 مليون يورو. هذه العائدات ستتقدّ 13 ناديا من أصل 36 في الدرجتين الأولى والثانية في ألمانيا من الإفلاس، وستحمي وظائف عشرات آلاف العمال. واللافت أنه في الظروف الطبيعية، تتقاضى أندية البوندسليغا ما مجموعه 1,4 مليار يورو، من بثّ الجولات الـ34 للبطولة. هذا الرقم الكبير يُمكن أن يعود، على اعتبار أن غياب الجماهير عن الملاعب والاكتفاء بمشاهدة المباريات عبر الشاشة الصغيرة، سيشعل سوق الإعلانات، وبالتالي تكسب القنوات الناقلة المزيد من الأموال التي ستنعكس بدورها على العقود مع الأندية. إضافة إلى ذلك إنّ رابطة الدوري الألماني لا تزال تعمل للحصول على قرض بقيمة 300 مليون يورو من أجل دعم الأندية مادياً.

الظروف في ألمانيا تبدو ممتازة مقارنة ببعض الدوريات الأوروبية الأخرى. فرنسا توّجت نادي باريس سان جيرمان منذ أسابيع والغت الدوري، وبالتالي فإنّ خسائر الأندية والعاملين في مجال كرة القدم ستكون كبيرة جداً وصعبة التعويض. وفي هذا الإطار اعتبر السلوفيني الكسندر تشيفيرين رئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (ويفا) أن قرار رابطة

> **تتمنّى الأندية الإنكليزية عودة النشاط في منتصف حزيران المقبل**

الدوري الفرنسي «سابق لأوانه». وقال تشيفيرين في نهاية الأسبوع «بالنسبة لي، القرار كان سابقاً لأوانه... رأيي الشخصي أنكم أنهيتم الموسم في وقت باكر جداً». هذا ليس مثالياً، لأنه يمكن للأمور أن تتحسّن ويمكن للجميع اللعب مجدّداً، باستثناء بعض البطولات».

وبعيداً عن الإلغاء تتمنّى أندية إنكلترا السير على خطى ألمانيا وإطلاق الدوري من جديد في منتصف حزيران المقبل. وفي حال تمّ استكمال الدوري الإنكليزي فإنّ أندية البريميرليغ ستكسب جزءاً من أموال النقل التلفزيوني، وبالتالي ستنجو من خطر الوقوع في المحظور. وكان نادي مانشستر يونايتد مهدّداً بخسارة حوالى 143 مليون دولار (خسائر عامة). أما نادي ليفربول ففي حال عدم استكمال الدوري سيكون أكبر الخاسرين من عوائد البثّ التلفزيوني، حيث تُقدّر خسارته من هذا البند حوالى 68 مليون دولار. ويتوقع العديد من المصادر أن يعود الدوري الإنكليزي في حزيران، وبالتالي إنقاذ الأندية الصغيرة والموظفين الذين يعملون في قطاع كرة القدم.

إيطاليا من جهتها ربما ستواجه مصير فرنسا وهو الإلغاء. وذكر موقع «كالتشيو ميركاتو» الإيطالي في وقت سابق أن نادي يوفنتوس الإيطالي قد يتعرّض لخسارة مادية يمكن أن تصل إلى حدود 110 ملايين يورو. وتم تحديد 45 مليون يورو منها من خلال حقوق البث التلفزيوني للدوري الإيطالي ودوري أبطال أوروبا. ولفت الموقع إلى أن الخسائر تتمثّل في 40 مليون يورو خاصة بإيرادات الرعاية وقد يخسر البايكونبري ما يصل إلى 20 مليون يورو من مبيعات التذاكر.

الخسائر ذاتها قد تحصل في إسبانيا، وبحسب صحيفة ماركا فإنّ خسائر نادي برشلونة بسبب كورونا فقط بلغت نحو 150 مليون يورو جرّاء غياب مبيعات التذاكر وإغلاق المتاجر الرسمية والمتحف والأكاديميات.

إذاً هي مرحلة حساسة واستثنائية في كرة القدم العالمية. ألمانيا نجحت في إنجاز المرحلة الأولى، وباقي الدوريات تترقّب وتتابع هذه التجربة باهتمام كبير، وفي حال أعادت إطلاق عجلتها الكروية هي الأخرى ستتمكّن من تقليل الخسائر.

(الأخبار)

الكرة اللبنانية

إنجازٌ معنويّ للبنان: علي حمام أفضل ظهير أيمن في آسيا

عبد القادر سعد

حقّقت كرة القدم اللبنانية بشكل عام والمدافع الدولي علي حمام بشكل خاص إنجازاً معنوياً بإحرازه لقب أفضل مدافع أيمن ضمن التشكيلة المثالية لدوري أبطال آسيا، التي أطلق التصويت عليها موقع الاتحاد الآسيوي لكرة القدم. وأورد الاتّحاد القارّي أنه «مع توقّف دوري أبطال آسيا 2020 حالياً، يواصل الموقع الإلكتروني للاتحاد الآسيوي لكرة القدم سلسلة تقاريره لتحديد أبرز النجوم في النسخ الأربع الأخيرة من البطولة القارية الأبرز على مستوى الأندية». وعليه دخل لاعب النجمة الحالي وفريق ذوب آهان الإيراني سابقاً السباق لاختيار أفضل النجوم عن عام 2016، حين لعب مع الفريق الإيراني في دوري أبطال آسيا لهذا العام. ونافس حمام على مركز الظهير الأيمن مع عدد من اللاعبين ضمن خمسة عشر لاعباً تنافسوا في خط الدفاع.

وجرى اختيار حمام بين أربعة منافسين جرى اختيارهم من ضمن الاتحاد الآسيوي هم إلى جانب حمام: أحمد الياسي لاعب النصر الإماراتي، محمد تريسور لاعب لخويا القطري ومحمد إيرانبوريان لاعب تراكتور سازي تبريز الإيراني. شارك في التصويت الذي انتهى يوم السبت 16327 شخصاً، حيث نال حمام 59% من مجمل الأصوات ويفارق مريح عن الإيراني إيرانبوريان الذي نال 32% من الأصوات، في حين حلّ أحمد الياسي ثالثاً بنسبة 9% وتريسور رابعاً.

وكان الاتحاد الآسيوي قد أطلق التصويت بعد إعلانه الأسماء المتنافسة مع أرقام ومعلومات عن كلّ لاعب خلال البطولة التي شارك فيها وجاءت على الشكل التالي:

علي حمام ـ زوب آهان:

- نسبة دقة التمرير 76%.
- تمريرات حاسمة 2 (أفضل مدافع في صنع الأهداف).
- نسبة النجاح في التدخلات 80%.

في أربع من المباريات السبع التي لعبها المدافع اللبناني علي حمام، حافظ زوب آهان على شباكه نظيفة، بينما كان الدولي اللبناني السابق المدافع الوحيد الذي قام بتمريرتين حاسمتين في نسخة 2016 من دوري الأبطال، قبل أن يتمكّن العين الإماراتي من إقصاء فريق أصفهان من دور الـ16.

احمد الياسي ـ النصر الإماراتي:

> **ناك حمام نسبة 59% من مجمل الأصوات وبفارق مريح عن الإيراني إيرانبوريان**

- هدف واحد، تمريرة حاسمة.
- نسبة النجاح في التدخلات 82%
- تفوّق في 47 مواجهة ثنائية، وقام بعمل 17 قطعاً للكرة.

كان أحمد الياسي في أفضل حالاته عندما قدّم النصر أفضل أداء له على الإطلاق في دوري أبطال آسيا. ثلاث مرات بشباك نظيفة في دور المجموعات، وإحراز هدف في دور الـ16 كان عودة عادلة للمدافع الذي خرج فريقه في نهاية المطاف من ربع النهائي.

محمد تريسور ـ لخويا:

- نسبة دقة التمرير 83%.
- 100% في المراوغات الناجحة.
- نسبة النجاح في التدخلات 67%.

كان جزءاً من خطّ الظهر لفريق لخويا الذي تعرّض لدخول هدفين فقط في دور المجموعات، حيث لعب محمد تريسور دوره على أكمل وجه في طرفي الملعب، وفاز بثلثي المواجهات التي دخل فيها وأكمل جميع المراوغات الثماني التي قام بها بنجاح، قبل أن يُخرج فريق العاصمة الدوحة من دور الـ16.

محمد إيرانبوريان ـ تراكتور سازي تبريز

- صنع 12 فرصة.
- 12 كرة عرضية ناجحة.
- أكمل 21 مراوغة بنجاح.

ممتاز في الخلف ويشكل تهديداً مستمراً في الأمام، كان محمد إيرانبوريان متميزاً وساهم في تقدّم تراكتور سازي إلى دور الـ16 للمرة الأولى. على الرغم من خروج فريق تبريز على يد النصر، فإن الظهير الأيمن اختتم مشواره بهدف مذهل في مباراة الإياب.

فرحة حمام بعد انتهاء التوصيت وإعلان النتيجة كانت كبيرة حيث قال على صفحته على فايسبوك: «منذ أن تم ترشيحي من قبل الاتحاد الآسيوي لجائزة أفضل ظهير في آسيا، وبعدما علمت أن التصويت سيكون جماهيرياً كانت قناعتي مطلقة بأن الجمهور اللبناني بشكل عام وجمهور نادي النجمة العظيم بشكل خاص سيكون معي على الموعد كما كان دوماً بجانبي طوال مسيرتي في هذا النادي العظيم. إن عشقي لكم وامتناني لوقوفكم بجانبي منذ أن وطئت قدمي للمرة الأولى أرض المنارة إلى اليوم هو امتنان ومحبة، سابقى أفتخر بها ما أمدني الله من عُمر على هذه البسيطة. شكراً لكم من القلب».

حمام للجمهور اللبناني: شكراً لكم من القلب (أرشيف)

كالشيو

الحكومة الإيطالية تتريّث... لا لعودة المنافسات!

شدّد رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي على أنه يريد «ضمانات إضافية» قبل أن تمنح حكومته الضوء الأخضر لاستئناف منافسات الدوري المحلي لكرة القدم المعلّق منذ آذار/ مارس الماضي بسبب فيروس كورونا المستجد. وتشهد إيطاليا التي تعدّ من أكثر الدول تضرّراً بوباء «كوفيد-19» على صعيد الوفيات، نقاشات مضنية في الآونة الأخيرة من أجل السماح بعودة منافسات «سيري أ» التي عُلّقت منذ التاسع من آذار/ مارس. وأبدت الأندية الأربعاء الماضي رغبتها في استئناف المباريات اعتباراً من 13 حزيران/ يونيو، لكن اعتماد هذا التاريخ لا يزال يحتاج إلى موافقة رسمية من الحكومة. وعلى رغم التوافق على هذا الموعد، تشير التقارير الصحافية إلى أن الأندية لا تزال منقسمة حول نقاط عدة مطروحة ضمن الخطط المعدّة لعودة المباريات. وعاودت الأندية التمارين الفردية للاعبين في مراكزها اعتباراً من الرابع من أيار/ مايو، ومن المقرّر أن تعود للتمارين الجماعية اعتباراً من اليوم الاثنين.

تعاود الأندية تدريباتها الجماعية اليوم (أ ف ب)

وقبل ساعات من ذلك، أعطى كونتي إشارة إضافية على أن التباينات، لا سيما بين السلطات السياسية والصحية من جهة، والسلطات الرياضية من جهة أخرى، لا تزال تفرض نفسها. وقال في مؤتمر صحافي ليل السبت الأحد «قبل بدء الموسم، نحتاج إلى بعض الضمانات الإضافية، ومن خلال الحديث إلى وزير الرياضة فبنقتشزو سبادافورا، يتّضح أننا لم نحصل عليها بعد». وتابع «أمل أن يكون ذلك ممكناً في أقرب وقت ممكن».

ويتمحور الخلاف حول البروتوكول الصحي الصارم الواجب اعتماده لعودة المباريات، وهو ما بات شرطاً أساسياً لأيّ بطولة كروية تريد استئناف منافساتها، كما فعلت ألمانيا التي أعادت الدوري البوندسليغا الألمانية اعتباراً من السبت الفائت. ويرى العديد من الأندية أن البروتوكول الصحي الذي عانى الاتحاد المحلي للعبة من أجل التوصل إليه بناء على توصيات اللجنة الفنية والعلمية التي تقدّم المشورة للحكومة بشأن «كوفيد-19»، صارم جداً بشكل يجعله غير قابل للتنفيذ.

وتدور الإشكالية الأساسية حول نقطتين، تتعلّق الأولى بالصعوبات اللوجستية التي تواجهها الأندية في إجراءات المعسكرات التدريبية المغلقة التي تستمرّ 15 يوماً اعتباراً من الاثنين. ونظرياً، يجب على اللاعبين العمل والأكل والنوم في مراكز التدريب أو في فندق مخصّص بالكامل لفريقهم لتجنّب خطر التقاط العدوى، لكن العديد من الأندية لا تملك هذه المرافق.

أمّا الإشكالية الثانية، فتتعلّق بالحجر الصحي الجماعي، أي عزل كامل أفراد الفريق في حال تبيّنت إصابة أحدهم بـ«كوفيد-19». وتحذّر الأندية اتّباع النموذج الألماني، أي أن يتم حجر المصاب فقط وليس الفريق بأكمله.

سوريا

قمح الأرض لمن «يسيطر» عليها

تعمل الحكومة السورية على الاستفادة من التعافي الملحوظ للقطاع الزراعي بهدف الحصول على إنتاج أكبر من القمح، مايسدّ باباً من أبواب الإنفاق بالعملات الأجنبية للاستيراد. لكن دون هذا عوائق عدة، ولا سيما في مناطق الجزيرة السورية، صاحبة أعلى كمية إنتاج للقمح، إذ تشتري القوى المسيطرة هناك المحاصيل، مايحول دون وصولها إلى الحكومة

تنافس دمشق والأكراد ومن تدعمهم أنقرة على شراء محاصيل القمح (أ ف ب)

الحسكة ــ **إيهم مرعي**

لا توحي المعطيات المتوافرة عن موسم المحاصيل الاستراتيجية هذا العام في سوريا بموسم وافر كالعام الماضي لأسباب تتعلق بواقع المناخ، واحتلال القوات التركية والجماعات الموالية لها مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة. وبرغم أن الحكومة السورية تبذل جهوداً ملحوظة لإنعاش القطاع الزراعي، تصطدم هذه الجهود بحجم التخريب الكبير الذي طاول البنى التحتية الزراعية، ما يجعل إمكانية تعافيها التام عملية طويلة الأمد. فالقطاع الزراعي كان يعتمد

لم تستلم الحكومة السورية العام الماضي كامل الموسم

قبل الحرب بصورة كبيرة على المحاصيل المروية التي تحتاج إلى كهرباء ومحروقات، وهي لم تعد موجودة بنسب عالية كحاصة مع خروج غالبية مناطق توليد الطاقة عن سيطرة دمشق.

يضاف إلى ما سبق وجود منافسين لـ«المؤسسة السورية للحبوب» التابعة للحكومة، كـ«الإدارة الذاتية» في الشرق السوري و«الحكومة المؤقتة» في مناطق سيطرة الجيش التركي، اللتين تستحوذان على محاصيل الفلاحين هناك. في سياق هذا التنافس، عمدت دمشق إلى سلسلة من التسهيلات للمزارعين، لتشجيعهم على تسليم محاصيلهم للمراكز الحكومية والحصول على أكبر كميات ممكنة من إنتاجهم، بهدف الاستغناء عن عقود الاستيراد التي تشكل عبئاً إضافياً على العملات الأجنبية. تضمّنت هذه القرارات رفع سعر الشراء إلى 225 ل. س.، بزيادة 40 ليرة عن تسعيرة العام الفائت، مع مباشرة استلام محاصيل العام الماضي بالسعر الجديد، والإستلام على الهوية الشخصية بغضّ النظر عن شهادة المنشأ، مع تخفيض نسبة الشوائب إلى 16%.

من هؤلاء المزارعين أبو محمد الذي بدأ رحلة البحث لحجز حصّادة لمحصوله في قريته الواقعة على طريق عمودا ـ الدرباسية، وهي من أهم المناطق لزراعة القمح والشعير. يقول أبو محمد إن الأوضاع «غير مبشّرة بموسم زراعي وفير»، بسبب الظروف المناخية التي أدّت إلى ضعف في إنتاج السنابل ومحدوديتها. لكنه يرى أن قرارات التسعيرة الأخيرة «جيدة» عدا التسعيرة التي لا تتناسب مع تكاليف الإنتاج أو هامش ربح جيد. أما فيصل، وهو مزارع في قرى المالكية بريف الحسكة، فيرى أن الأهم هو دعم الفلاح وسط الغلاء الفاحش الذي تعيشه البلاد، مشيراً إلى أن رفع تسعيرة القمح واستلام محصول الشعير «مهمان جداً لتحقيق الأمن الغذائي، والحفاظ على الثروة الحيوانية».

وكانت أرقام الإنتاج العام الماضي (نحو 2,3 مليون طن) قد أعطت مؤشراً على بدء مرحلة التعافي بعد استعادة الحكومة مناطق زراعية واسعة في حلب ودير الزور والرقة، وهي مؤشرات استمرت هذا العام على صعيد الأرقام في تقدير اللجنة الاقتصادية الحكومية، مع توقعها إنتاج قرابة 2,9 مليون طن، وهو رقم سيعيد البلاد إلى الاكتفاء الذاتي (حاجة البلاد قرابة 2,3 مليون سنوياً) في حال تمكنت الحكومة من استلامه كاملاً. لكن ما حدث في عام 2019 عملياً أن الحكومة لم تتسلم أكثر من مليون طن (أقل من 45% من المجمل)، وهو ما يمكن أن يتكرر إلا في حال وضع أسعار أكثر تشجيعاً للمزارعين لدفعهم إلى تسليم دمشق بدلاً من الآخرين.

ومع أن «الإدارة الذاتية» الكردية لم تمنع مزارعي الحسكة الموسم الفائت من تسليم محاصيلهم للمراكز الحكومية في المحافظة، التي كانت تستلم بسعر أعلى بـ 25 ل. س.، فإنها هذا العام تعتمد سعر استلام مطابقاً للحكومي، مع الحديث عن إمكانية رفعه إلى 250 ل. س.، وهو ما سيهدد التسليم للمراكز الحكومية. كما أن تركيا احتلت مساحات خصبة بين رأس العين وتل أبيض في ريفي الحسكة والرقة، بعد عملية «نبع السلام»، أدى إلى خروجها عن موسم التسويق الحكومي، وسط حديث عن نية لدى «الحكومة المؤقتة» لاستلام محاصيل تلك المناطق بسعر مضاعف عن 225 ل. س.

برغم هذه المعطيات، يتفاءل المدير العام لـ«المؤسسة السورية للحبوب»، يوسف قاسم، بأن «موسم استلام القمح سيكون جيداً هذا العام»، قائلاً لـ«الأخبار»، إن الحكومة افتتحت هذا العام 49 مركزاً لاستلام القمح من الفلاحين في المحافظات كافة، وبزيادة ستة مراكز عن العام الماضي. ويضيف قاسم: «تم تخصيص 450 مليار ليرة لاستلام محصول القمح قابلة للزيادة وفق واقع التسويق»، لافتاً إلى «زيادة عدد مراكز الحسكة من 2 إلى 9، منها 5 مؤقتة، لتسهيل عمليات التسويق». لكنه ذكر أن وجود طرف آخر يعمل على شراء القمح العام الماضي أدى إلى اتخاذ قرار بإيقاف الاستلام من فلاحي العام الحسكة»، لكن «سيبقى الاستلام مفتوحاً في الحسكة هذا العام حتى انتهاء موسم التسويق».

ويشار إلى أن رئيس «هيئة الزراعة» في «الإدارة الذاتية»، سليمان بارودو، قال في تصريحات إعلامية، إن «مراكز الإدارة ستسلم نحو 850 ألف طن من القمح هذا العام»، مضيفاً أن «الهيئة جهّزت 20 مركزاً في مناطق سيطرتها».

اليمن

صنعاء عند شروطها: اتصالات مسقط وغريفيث من دون نتائج

على عكس مايروّج له مارتن غريفيث، لا تظهر الاتصالات في مسقط أي تقدّم في تحقيق هدنة شاملة في اليمن. وبينما تتمسّك صنعاء بشروطها وأبرزها «وثيقة الحل الشامل» وما تنص عليه من رفع للحصار أولاً، تجاورت خروقات الرياض هدنتها المعلنة من طرف واحد ألف خرق

صنعاء ــ **رشيد الحداد**

يبذل المبعوث الدولي إلى اليمن، مارتن غريفيث، جهوداً كبيرة لإحياء عملية السلام المتعثّرة منذ أواخر 2018، حاملاً رؤى وأفكاراً لحلول مجزّأة ومؤقتة لا تطفئ نيران الحرب ولا تنهي معاناة اليمنيين بقدر ما تتيح لـ«التحالف» السعودي ترتيب أوراقه العسكرية في مختلف الجبهات، كما ترى صنعاء. غريفيث، الذي تحوّل في نظر الأخيرة من مبعوث سلام محايد إلى مسوّق لرؤى وأفكار الرياض وأبو ظبي، تجاهل خلال إفادته الأخيرة التي قدّمها أمام مجلس الأمن، عبر الدائرة التلفزيونية من مقرّ إقامته في الأردن، وثيقة «الحل السياسي الشامل» التي قدّمها «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء إلى الأمم المتحدة في 8 نيسان/أبريل الماضي، ردّاً على مقترحات أممية سابقة لم تقدّم أي حلول للعدوان والحصار كما خلت من أي ضمانات. فمنطق العودة إلى «حوار غير مشروط» أثبت فشله خلال المشاورات التي رعتها الأمم المتحدة في السويد وسويسرا والكويت، ولم يعد مقبولاً يمنياً من دون وقف شامل ونهائي للحرب التي تشنّها المملكة منذ أكثر من خمس سنوات، مع رفع الحصار.

مع ذلك، يحاول غريفيث استغلال أزمة «كورونا» ومخاطرها على اليمن، في ظل تهالك الإمكانات الصحية لتمرير خريطة طريق ترحّل الحل الشامل إلى مرحلة أخرى، وتستبدل وقف العدوان والحصار بهدنة شاملة تلبّي مصالح السعودية التي تحاول تهدئة الأوضاع حتى تتجاوز أزماتها الداخلية. ووفقاً لمصادر دبلوماسية في العاصمة، لم تقدم «خريطة الطريق» التي أعلنها غريفيث أي جديد، وكرّرت أفكاراً سابقة لم تخرج عن مصالح دول العدوان، إذ تبقي الحصار الشامل وتتجاهل القضايا الأساسية وتداعيات «كورونا» الاقتصادية والإنسانية.

على مدى الأسابيع الماضية، كان ردّ عدد من قيادات حركة «أنصار الله» موحداً في هذا الجانب. فـ«المجلس الأعلى» والوفد المفاوض شدّدا، خلال اللقاءات الدورية مع غريفيث، على أنه

سريع لـ«الأخبار»: أكثر من 1068 غارة خلال الهدنة المزعومة

يحاول غريفيث ترحيل الحل الشامل إلى مرحلة أخرى حتى تتجاوز السعودية أزماتها الداخلية (أ ف ب)

«لا حوارات تحت النار والحصار»، وأن «السلام يبدأ بوقف العمل العسكري كلياً وإنهاء التصعيد البري والجوي، ورفع الحصار الجوي والبري والبحري كضرورة لاستئناف السلام والتوصل إلى حل شامل». وفقاً لمبادرة «الحل الشامل» التي قدّمتها صنعاء، فإن الحل بحاجة إلى قرار صريح وواضح من مجلس الأمن لوقف الحرب كلياً ورفع الحصار، وليس تكرار الجلسات الشهرية مع الأطراف.

وأجرى وفد صنعاء المفاوض في العاصمة العمانية مسقط، برئاسة محمد عبد السلام، لقاءات مع سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسفراء الاتحاد الأوروبي، وكذلك نائب وزير الخارجية الإيراني، علي أصغر خاجي، وقبلهم عقد الوفد لقاءين عبر دائرة تلفزيونية مع غريفيث. اللقاءات تركّزت حول المساعي لإحياء السلام، فيما كان ردّ الوفد التمسك بما جاء في وثيقة «الحل الشامل» التي تشترط وقف العدوان ورفع الحصار. كما تشترط المبادرة اليمنية توقيع اتفاق سلام شامل بين صنعاء والرياض تحت إشراف الأمم، على أن يبدأ التنفيذ بعد من الخطوات الإجرائية لتهيئة أجواء مواتية لاستئناف التفاوض، كوقف العمليات العسكرية من الطرفين والالتزام بتهدئة إعلامية، ووضع خريطة طريق للخطوات الكفيلة برفع الحصار وتنفيذ المزيد من التدابير الإنسانية، كحل ملفّ الأسرى والتدابير الاقتصادية، لإنهاء الانقسام المالي بين صنعاء وعدن.

أما التحالف السعودي، وإن أعلن في 8 نيسان/أبريل الماضي وقف النار لأسبوعين، ثم جدّده في 24 نيسان/أبريل لثلاثين يوماً، فإنه صعّد هجماته في جبهات مأرب والجوف والبيضاء، بل شن المئات من الغارات الجوية على عدد من المحافظات، كما حاول التقدّم في عدد من جبهات ما وراء الحدود ونفّذ عشرات الهجمات البرية خلال الهدنة. وأفاد المتحدّث الرسمي باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، في حديث إلى «الأخبار»، بأن «تحالف العدوان شن أكثر من 1068 غارة خلال الهدنة المزعومة، وأكثر من 86 عملية هجومية وتسللاً تصدّت لها قوات الجيش واللجان الشعبية خلال المدة نفسها».

تقرير

«كمين» لاستدراج السلطة: من تقاسم فلسطين إلى تقاسم الضفة

علي حيدر

تتعدّد أساليب الالتفاف الأميركية والإسرائيلية على الموقف الفلسطيني الرافض لمخطط شرعنة الاحتلال، وضم الضفة المحتلة، ومن ضمنها توجيه دعوات إلى الفلسطينيين لتقديم اقتراح مضاد مقابل رؤية الرئيس الأميركي، دونالد ترامب. يتذرّع أصحاب هذه الدعوة بأن امتناع الفلسطينيين عن هذه الخطوة سيدفع ترامب إلى المبادرة لتنفيذ الضم من جانب واحد، وربما بالمدى الذي يتجاوز السقف الذي تم تحديده في الصفقة التي قدمها، أي بما يلبي طموح اليمين الإسرائيلي وعلى رأسه بنيامين نتنياهو.

من الواضح أن هذه الدعوات تختزن رهاناً أميركياً جدياً على عودة السلطة إلى طاولة المفاوضات، إذ يستندون إلى معطيات وتجارب. فقبل البحث يميناً وشمالاً عن السياقات التي أملت مخطط ترامب، فإن جذوره تكمن قبل أي شيء في المنطق الذي استندت إليه التسوية. فمن يقبل التنازل عن 78% من فلسطين التاريخية في اتفاق أوسلو، من الطبيعي أن يفهم العدو ومن خلفه الولايات المتحدة أنه سيجد المبررات لقبول إضافة نسبة 30% من الضفة وفق مخطط ترامب، و60% وفق طموحات اليمين الإسرائيلي.

ومن وجد في المعادلات الإقليمية والدولية مبرراً لقبول هذه المعادلة خلال أوسلو، قد يستند إلى المبررات عينها لتبرير تنازل إضافي في السياق نفسه، وهذا على الأقل ما يرادوهم في تل أبيب وواشنطن.

مما يغذّي رهانات القيادتين الأميركية والإسرائيلية أنهم لم يروا من الطرف الفلسطيني (التسووي) سوى الانتظار السلبي الخالي من أي مبادرة عملانية، كما لم يلمسوا أي ترجمة لمواقف الرفض لصفقة ترامب. النتيجة العملية لذلك، على المدى المتوسط، رهان طارحي الصفقة على إمكانية تعايش طرف فلسطيني مع الوقائع التي سيجري فرضها، تماماً كما تم تبرير تقاسم فلسطين. هكذا، تراهن الخطة الأميركية ـ الإسرائيلية على حشر الفلسطينيين بين خيارين: تقديم اقتراح بديل عن مخطط ترامب، أو الامتناع عن ذلك. إن تبنوا الخيار الثاني، فسيشكل ذلك ذريعة لتبرير شرعنة مبادرة العدو في تنفيذ الضم، وسيتحمل كالعادة الفلسطينيون المسؤولية، بتهمة أنهم فوّتوا فرصة كان يمكن لهم بها تخفيف الأضرار.

بذلك، سيقدّم الطرف الفلسطيني الرسمي كأنه ليس لديه طرح بديل مع أنه معلن منذ «أوسلو»، وسبق أن كرّره رئيس السلطة، محمود عباس، وسائر المسؤولين الفلسطينيين الرسميين، ويقوم على التمسك بدولة على حدود 67 مع تبادل للأراضي، وحل «عادل» متفق عليه لقضية اللاجئين، ومؤتمر دولي بحرر التسوية من التفرّد الأميركي في رعاية المفاوضات، مع تأكيد أن هذا المسار ثبت بالتجربة أنه لم يكن سوى وهم تم تسويقه في الشارع الفلسطيني، ومنح العدو الوقت والمشروعية لفرض سياساته الاستيطانية.

وإن تبنوا الخيار الأول، فقد يكونون قد وقعوا في فخ اقتراح بديل سيؤدي إلى انزلاقهم سريعاً إلى التفاوض بناءً على قاعدة رؤية ترامب، وهذا سيشكل انقلاباً على المرجعيات التي طالما استند إليها أنصار التسوية كقاعدة لأيّ مفاوضات (بعيداً عن موقف الرفض المطلق لتقسيم فلسطين بين المحتل وشعبها). مع ذلك، ليس من المبالغة القول إن أي خطا جديد تحت عناوين المرونة والواقعية السياسية سيؤدي هذه المرة إلى تداعيات أشد خطورة من نتائج «أوسلو» وما أعقبه من وقائع فرضها العدو تحت مظلة المفاوضات. وسيؤدي بالضرورة إلى التسليم بالسقف البديل الذي فرضه اليمين بدعم واشنطن، ويقوم على أساس شرعنة الوقائع الاستيطانية التي فرضها الاحتلال.

إن نجحت عملية الاستدراج (لبعض الفلسطينيين) بالجلوس على طاولة المفاوضات تحت شعار التخفيف من شرورها ومخاطرها، فيعني ذلك شرعنة الانتقال من القبول بتقاسم فلسطين (المرفوض في أصله وتفاصيله) إلى القبول بتقاسم الضفة؛ من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى المزيد من الصراعات الفلسطينية ـ الفلسطينية.

تقرير

حكومة نتنياهو تنال الثقة: حان الوقت للضمّ في الضفة

نالت حكومة بنيامين نتنياهو الجديدة ثقة الكنيست أمس بغالبية 73 عضواً فيما عارضها 46. وتضمّ الحكومة الأكبر في تاريخ إسرائيل 34 وزيراً ضمن ائتلاف بين معظم أحزاب اليمين والحريديم، وبين حزب «أزرق أبيض» برئاسة بني غانتس، بعد أن تشظّى الأخير إلى أحزاب عدة، على خلفية رفض الائتلاف مع نتنياهو. وفي الكلمة التي ألقاها في الكنيست قبيل التصويت على الثقة، عدّد نتنياهو مهمات حكومته وأهدافها، وكان الأبرز تشديده على مواصلة «محاربة تمركز إيران في سوريا ومنعها من امتلاك سلاح نووي»، وأن «إسرائيل لن تتردّد في استهداف أي تهديد ضدها في كل الساحات»، مع الإشارة إلى أن «الوقت حان لفرض القانون الإسرائيلي على البلدات في يهودا والسامرة»، في إشارة إلى ضمّ أجزاء واسعة من الضفة المحتلة إلى إسرائيل، قائلاً إن الضم «لن يبعدنا عن السلام، بل سيجعلنا أقرب إليه».

يأتي تشكيل الحكومة الجديدة بعد أزمة سياسية استمرت ما يقارب الـ 500 يوم، تخلّلتها ثلاث عمليات انتخابية مبكرة لم يسبق لإسرائيل أن شهدت مثلها، وهو ما أدى إلى استنزاف سياسي واقتصادي وتدنٍّ في ثقة الإسرائيليين بالطبقة السياسية. وينصّ الائتلاف الائتلافي بين نتنياهو وغانتس على أن يتولى الأخير منصباً جديداً بعد استحداثه هو رئيس الوزراء البديل، إلى جانب شغله منصب وزير الأمن. بموجب الاتفاق، يستمر غانتس في منصبيه 18 شهراً، ثم يتولى في أعقابها رئاسة الحكومة، على أن يتولى نتنياهو حينئذ منصب رئيس الوزراء المناوب ووزير الأمن، وهي المداورة التي يشكك معظم المراقبين في حدوثها لأنهم يرون أن الأخير لن يلتزم وعوده. كما كان من المقرّر أن تكسم الحكومة اليمين الدستورية الخميس الماضي لكن خلافات داخل «الليكود» حول تولي بعض الحقائب أرجأت العملية إلى أن تم التوافق أمس.

(الأخبار)

مصر

«قاتل» سوزان تميم يواصل حصاد تنازلاته المالية

القاهرة ــ **الأخبار**

بعد إدانته بالتحريض على قتل الفنانة اللبنانية سوزان تميم في دبي عام 2008، وخروجه بعفو رئاسي صحي قبل نحو ثلاثة أعوام بموجب صفقة تجارية مع النظام المصري، إذ أدرج اسمه ضمن قائمة العفو الصحي بعد قضائه أقل من نصف العقوبة، لا يزال رجل الأعمال الإسكندري هشام طلعت مصطفى يواصل جني حصاد تنازلاته المالية للنظام. ففي 2017، خرج مصطفى بموجب صفقة ضخ فيها مليارات الجنيهات في مشروع العاصمة الإدارية الجديدة بصيغة استثمارات لمجموعات شركاته التي تعتبر من أهم شركات التطوير العقاري، بجانب مبالغ كبيرة دفعت على نحو غير مباشر للمشاريع التي يعلنها الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومنها ملايين الجنيهات لمؤتمرات الشباب وتجهيز مبانٍ حكومية.

في المقابل، بدأ طلعت مصطفى يحصد امتيازات كثيرة ولا سيما في ظل علاقة الشراكة التي تجمعه مع الأمير السعودي الوليد بن طلال، كما حصل على مشروعات من الحكومة مباشرة ودون أي مزايدات. وأحدث الامتيازات التي منحها له النظام أخيراً تسوية نزاع حول مشروع «سان ستيفانو» السياحي، وهو واحد من أرقى المناطق المطلّة على كورنيش المتوسط بالإسكندرية بعدما تعدت شركاته في وقت سابق على بعض أراضي الدولة، إضافة إلى سيطرتها على مساحة كبيرة من الكورنيش. اللافت في التسوية الجديدة سداد مصطفى نحو 12 مليون جنيه سنوياً مقابل حق الانتفاع (5 ملايين لمشروعات تنموية اجتماعية و7 ملايين نقداً تزيد سنوياً بقيمة 12%)، لكن هذا لا يعبر عن الواقع الحقيقي لقيمة المخالفات التي نفذتها المجموعة في منطقة هي الأغلى بالإسكندرية.

وجاءت الصيغة الرسمية للتسوية، التي لا يمكن الطعن عليها قضائياً بعد التعديلات الأخيرة على قوانين الاستثمار، باعتبار الاتفاق خطوة لحل المشكلات بين المستثمرين والجهات الحكومية وبموافقة اللجنة

خرج هشام طلعت مصطفى بصفقة ضخ فيها مليارات الجنيهات للدولة

الوزارية المعنية بتسوية منازعات عقود الاستثمار خلال اجتماعها الشهر الماضي. والأهم أنها جاءت في وقت يحظى فيه هشام بعلاقات قوية مع الدائرة المحيطة بالرئيس، التي سهلت الإفراج عنه وصارت تستفيد منه. كما يتردد أن مسؤولين كباراً حصلوا على عقارات بأسماء أقارب لهم في مشروعاته مجاناً، فضلاً عن الدعم الذي قدمه إلى مجموعة القنوات التي تديرها المخابرات عبر حملات إعلانية لتعويض خسائرها الأخيرة.

من جانب ثان، يتردد أن مصطفى لديه رغبة في العودة إلى العمل السياسي، علماً بأنه كان قيادياً سابقاً في «الحزب الوطني» المحلول قبل دخوله إلى السجن، لكنه الآن يكتفي بالتركيز على المشروعات التي يعمل على التوسع فيها، بعدما تمكن من الحصول على امتيازات استثنائية بالتنسيق مع الدولة.

إيران

طهران والزلازل: عودة البحث عن عاصمة جديدة!

حسين شعيتو

يعدّ قانون نقل العاصمة الإيرانية، من طهران إلى مدينة أخرى في البلاد، من القوانين القديمة التي صوّت عليها البرلمان بالأكثرية في أكثر من مناسبة، منذ عهد الرئيس محمد خاتمي حتى اليوم، لكنه لم ينفذ نظراً إلى صعوبة التطبيق والكلفة الباهظة التي يتطلّبها،

سيكون المشروع على راس جدول اعمال الحكومة المقبلة

بالإضافة إلى معارضة بعض الشخصيات البارزة لهذا القرار على مرّ السنوات. القانون، الذي أشاره من جديد الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد في ولايته الثانية ودعمه أيضاً الرئيس حسن روحاني فور تسلّمه السلطة ودعا إلى تطبيقه في أقصر وقت، صعد إلى الواجهة من جديد بعد الزلزال

ما اعاد الإثارة الامر هو الهزة الأخيرة التي وصلت إلى 5 درجات على مقياس ريختر (أ ف ب)

الذي تعرّضت له طهران الأسبوع الماضي، وبلغت قوته خمس درجات على مقياس ريختر. ينص القرار على النقل الجزئي أو الكلي للعاصمة أو اتخاذ عاصمة تجارية والإبقاء على طهران عاصمة سياسية فقط، وذلك للحدّ من التلوث والاكتظاظ السكاني الهائل، إضافة إلى تفادي الخسائر الكبيرة لمدينة معرّضة للكوارث الطبيعية بين حين وآخر. لكن عارضته شخصيات بارزة؛ أبرزها رئيس البرلمان، علي لاريجاني. الأخير لطالما عارض المشروع بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة والتحدّيات الراهنة والعقوبات. أما النائب المحافظ محمد أنصاري، فيرى أن هذا القرار يعود إلى المرشد، وبالية يحددها هو، ولا يكفي أن يصوّت عليه برلمان أو حكومة. اليوم، بعد عودة الهزات الأرضية بنمط مقلق، ولا سيما الهزّة الأخيرة التي نشرت الذعر في العاصمة ودفعت السكان إلى النزول من بيوتهم والانتشار في الحدائق العامة أو ملازمة سياراتهم، يقفز المشروع إلى الواجهة. لكن النقاش يتركّز هذه المرّة على إبقاء طهران عاصمة سياسية، واختيار عاصمة تجارية للبلاد، بما يعني التخفيف من مركزية طهران، وذلك على عكس ثنائية أنقرة وإسطنبول في تركيا، إذ إن إسطنبول عرضة لخطر الزلازل هي الأخرى.

يقول عضو مركز «جيوبوليتيك» عباس أصلاني لـ«الأخبار»، إنه عند طرح المشروع كان عدد سكان طهران 12 مليون نسمة، ولكنه بلغ حالياً 20 مليوناً، «وهذا رقم ضخم جداً، ناهيك عن احتلال العاصمة مركزاً متقدّماً من حيث المدن الأكثر تلوثاً في العالم». ويضيف أصلاني: «العمل الجدّي على تطبيق خطّة النقل بات مطلوباً رغم العوائق الاقتصادية، فهذا من شأنه تأمين الحماية لبلد معرّض كل قرن لزلزال مدمّر، وفق خبراء الجغرافيا الإيرانيين... مهما كانت كلفة النقل صعبة، ستكون بلا شك أسهل من الكارثة التي قد تحلّ على المؤسّسات والسكّان، وهذا ما أثار الذعر في نفوس الناس» بعد الهزّة الأخيرة. كما يشدّد على أهمية وضع الحجر الأساس في إحدى المدن المرشحة، مثل: أصفهان (عاصمة الدولة الصفوية)، زنجان، سمنان... «ولو على الصعيد الاقتصادي فقط، مثلما فعلت بعض الدول كالصين وباكستان».

أما الباحث السياسي حسن هاني زاده، فيرى أنه برغم أهمية المشروع، فإنه ليس سهلاً، لأن «العقوبات الاقتصادية والظروف الراهنة على مرّ أربعة عقود من الطبيعي أن تشكّل عائقاً لتنفيذ مثل هذا القانون الذي يهدف إلى تخفيف نسبة السكّان في طهران إلى حد أربعة ملايين فقط، أي نحو 25% من عدد السكان والعمّال الحالي، وهذا أمر شبه مستحيل». والخطة موضوعة منذ سنوات، وتبلورت في عهد نجاد، لكن من المنطقي، طبقاً لهاني زاده، ألا تنفذ مقارنة بكلفتها الباهظة وصعوبة نقل المؤسّسات، مع العلم أنه في عهد روحاني تم العمل على آلية محدّدة في ما يتعلّق بالاستثمارات والشركات الاقتصادية، وذلك بإعطاء حوافز وتخفيفات ضريبية للاستثمار خارج العاصمة، وقد أفلحت هذه الخطوة في انتعاش بعض مدن الشمال والجنوب، مثل سمنان وتبريز وشيراز ومشهد، والتخفيف النسبي عن طهران.

يرى خبراء إيرانيون أن مشروع نقل أجزاء من العاصمة إلى مدن أخرى سيكون على رأس جدول أعمال الحكومة المقبلة، وقد تكون الوجهة ميناء بندر عباس في الجنوب الإيراني والأهواز، كأبرز المناطق المرشّحة لأن تأخذ دور العاصمة الاقتصادية، نظراً إلى نشاط حركة الملاحة فيها وقدرة استيعابها، فضلاً عن وجود أكبر حقول النفط والغاز والمصافي على مقربة منها وموقعها الجغرافي على قرب الخليج والحدود مع العراق.

استراحة

كلمات متقاطعة 3450

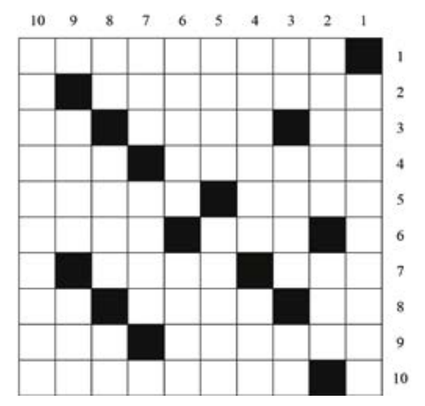

أفقيا

1- رئيس عربي راحل – 2- أكبر جزيرة في أرخبيل ريوكيو الياباني – 3- ورك – جاثٍ على ركبتَيه – قشر وكشط – 4- مدينة في مقدونيا شهدت معارك عنيفة في الحرب العالمية الأولى – أكبر سلسلة جبال في أوروبا – 5- من مشاهير المغنّين في العهد العباسي – عائلة عالم نفسي فرنسي راحل له دراسات هامة عن الطفل – 6- عكسها ذكر الأفعى – إحدى جمهوريات روسيا – 7- صوت خفيّ – كل ما يرتفع من السوائل الحارة كالدخان – 8- للتأوّه – من العصافير – للتفسير – 9- معركة شهدت إنكسار نابليون بونابرت – قرية جنوب غربي المدينة إنتصر فيها المسلمون على مُشركي قريش – 10- حيوان بحري يؤكل يُعرف بإسم السلطعون

عمودياً

1- شعار سيدني السياحي في أوستراليا – 2- جبل في شبه جزيرة سيناء تجلى فيه الرب لموسى ومن بعده لإيليا النبيّ – بقرة وحشية – 3- ضرب العملة – من الحبوب – خاصتك بالأجنبية – 4- عاصمة أفريقية – طريق وسبيل – 5- يحصل على الشيء – برنامج أميركي لاكتشاف الفضاء – 6- مرفأ صيني – عكس دخول – 7- عظم بلي إبهام الرجل – ماركة الات موسيقية وكهربائية – 8- متشابهان – جزيرة اندونيسية بالقرب من بالي – أغلظ أوتار العود – 9- نوع من الأجبان – تهذيب – 10- جرم سماوي كثر الحديث عنه يُعتقد في حضارة المايا أنه سوف يقترب من الأرض ليسبب دمارها

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- قلم الرصاص – 2- ديكارت – نجد – 3- ارميا – فو – 4- را – ارز – بوا – 5- اطر – أمير – 6- يعتزل – تبّ – 7- خندق – نال – 8- لح – دل – مدّ – 9- ي ي ي – محراب – 10- جبال الصوان

عمودياً

1- دار الخليج – 2- قيراط – نحيب – 3- لكم – ريد – يا – 4- مايا – عقد – 5- أرارات – لما – 6- لثّ – زمزم – حلّ – 7- يل – برص – 8- صنوبر – او – 9- اج – تامبا – 10- صدى البلد

3450 sudoku

6	3				9		2	
8		1	3				5	
		2	4				6	
3			7	1				8
2		5		3		7		6
4				9	6			1
	4				8	6		
	2				7	3		5
	6		1					9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي اوعمودي.

حل الشبكة 3449

4	9	8	1	3	6	2	5	7
6	7	2	8	9	5	4	1	3
3	1	5	2	7	4	9	6	8
8	3	9	5	4	2	6	7	1
5	6	7	9	1	3	8	2	4
1	2	4	7	6	8	3	9	5
2	5	6	4	8	7	1	3	9
9	4	3	6	5	1	7	8	2
7	8	1	3	2	9	5	4	6

مشاهير 3450

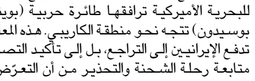

سيدة تونس الأولى السابقة. كانت ترأس منظمة المرأة العربية في بلدها كما أسست جمعية للعناية بمرضى السرطان. كانت رمزاً للفساد ويُشاع أنها حاولت الإنتحار بعد الثورة

8+6+10+2+1 = نوع مسحوق غسيل ■ 11+5+9+8 = يسعى لوظيفة ■ 4+3+7 = حرف جر

حل الشبكة الماضية: **جون فلامستيد**

إعداد
نعوم مسعود

العراق

الكاظمي يزور «الحشد»: لضمان وحدة المؤسسة

بغداد ـ **الأخبار**

دلالاتٌ عديدة حملتها زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، إلى المقرّ العام لـ«هيئة الحشد الشعبي». «الحشد قرّة عين العراق»، هكذا وصف الكاظمي المؤسسة الأمنيّة ـ العسكريّة التي «ترهب داعش»، مؤكّداً في كلمة له قبل يومين، أننا «مقبلون على صولة نهائية لاجتثاث داعش الساعي إلى إعادة تنظيم فلوله، ومقاتلو الحشد في مقدمة هذه الصولة إلى جانب إخوانهم في الجيش وبقية القوات». وأضاف الكاظمي: «قانون الحشد رقم 40، الصادر عام 2016، هو الإطار القانوني الذي يحمي هذه المؤسسة، وسندافع عنه». وإذ أشار إلى أنه «حشد الوطن»، فقد حذّر من «أصوات النشاز التي تحاول إيجاد فجوة بين الحشد والدولة».

خطابٌ كان له صدى إيجابيّ لدى قيادة «الحشد»، وخاصّة أنّ الكاظمي شدّد على ضرورة إنصاف عائلات الشهداء والمضحّين والحفاظ على وحدة المؤسسة يُعيد انشقاق أربعة فصائل محسوبة على «المرجعيّة الدينيّة العليا» (آية الله علي السيستاني) الشهر الماضي، وانتقال إمرتها إلى القائد العام للقوات المسلّحة مباشرة. مصادر عديدة ذكرت أن «الزيارة طمأنت أجنحة بارزة في الحشد»، فبعضها كان متوجّساً من الرجل، بل يعتقد أنّه سيعمل على تذويب الحشد ضمن وزارتي الدفاع والداخليّة». هنا يمكن تسجيل النقاط التاليّة:

1- حضور الفصائل المنشقّة، وعلى رأسها الأمين العام لـ«فرقة العباس القتاليّة»، ميثم الزيدي، يشي بجهد بعيداً من الأضواء لإرجاع تلك الفصائل إلى «الهيئة»، والبحث عن حلول للخلافات، والمعلومات تؤكّد أن توجّه النجف الحالي هو «الحفاظ على وحدة الحشد».

2- تدعم «المرجعيّة» خيارات الكاظمي في الحفاظ على «الحشد»، والأخير عبّر عن ذلك بالقول إن «القانون رقم 2016/40 هو الحامي لهذه المؤسسة»، وإن عقيدة هذه المؤسسة هي «الولاء للوطن والمرجعيّة». في المقابل، شددت المرجعية على تنفيذ هذا القانون تحديداً، وذلك في البيان الصادر (الجمعة الماضي) عن معتمدها في كربلاء، عبد المهدي الكربلائي، بقوله: «المرجعية تدعو إلى ضرورة تطبيق قانون هيئة الحشد، وتفعيل هيكلية الحشد بحذافيرها، مع توضيح المرتكزات التي من أجلها أسّس وفق رؤى وفتاوى المرجعية الدينيّة».

3- كان حضور أبي فدك المحمداوي، رئيس أركان «الحشد» (نائب رئيس «الهيئة» وخليفة أبي مهدي المهندس)، بارزاً جدّاً. صحيحٌ أن الرجل لم يُعيّن رسمياً، لكنّه حاضرٌ ومتابعٌ للمهمات التي أُسندت إليه. وفي سياق «حل أزمة الانشقاقات» من المرجّح الإبقاء عليه، ومنح الزيدي ومن معه المزيد من الصلاحيات والمواقع. هنا يبرز بيان عادل عبد المهدي بالدعوة إلى «تقويم وتصحيح بعض المسارات غير الصحيحة التي تجري عليها هيئة الحشد... وأن تكون قرارات الهيئة بالتشاور مع الوية العتبات المقدسة».

4- تأكيد دور «الحشد» والعراق في مكافحة الإرهاب وفي التحولات الإقليميّة، وقد عبّر الكاظمي عن ذلك بالقول: «لسنا دولة هامشية»، مشيراً إلى أن «معركتنا لن تكون طويلة مع الإرهاب، ولكنها طويلة في الإصلاح». هذه التصريحات حُتمت بارتداء الكاظمي زيّ «الحشد»، في رسالة، وإن كانت رمزية، أكدت انتماء «الحشد» إلى الدولة، وحرص رئيس حكومتها على حماية مؤسسة توسم عالمياً بالإرهاب.

5- صحيحٌ أن زيارة الكاظمي بروتوكوليّة، بعد زيارته لـ«الدفاع» و«جهاز مكافحة الإرهاب»، وقبل زيارته لـ«الداخليّة»، لكنّها تؤكّد استعادة «هيبة مؤسسات الدولة» التي تلاشت منذ 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي، كما تعكس الزيارة توجّهاً بتعاون المؤسسة الأمنية ـ العسكريّة، بكامل صنوفها، مع رئيس الوزراء، وهذا ما يريده الكاظمي قريباً لضبط التفلّت الأمني في مختلف المحافظات، من جرّاء تهديد «داعش»، أو أضرار المجموعات الخارجة عن القانون.

إلى ذلك، أطلقت «قيادة العمليات المشتركة» أمس حملة تمشيط واسعة لملاحقة فلول «داعش» شمال محافظة الأنبار، وجنوب محافظة نينوى، وغرب محافظة صلاح الدين، وصولاً إلى الحدود العراقيّة ـ السوريّة، عقب «الغزوات» التي شنّها التنظيم في تلك المحافظات قبل أيام، وأسفرت عن عشرات القتلى والجرحى.

تعكس الزيارة توجّها بتعاون المؤسسة الامنية ـ العسكرية بكامل صنوفها (أ ف ب)

تحرير

إيران مصمّمة على دعم فنزويلا: واشنطن تنتظر في الكاريبي؟

تستغل الولايات المتحدة أزمة «كورونا» لتشديد الحصار على الدول التي ترفض الخضوع لضغوطها، وفي مقدّمتها إيران وفنزويلا. في المقابل، لا تكتفي طهران برفض الضغوط عليها وتحدّي هذه السياسة، بل عمدت في الأيام الأخيرة إلى مساندة كراكاس، عبر إرسال شحنة وقود إلى البلد الذي يعاني من شح البنزين وخطر توقّف عجلة العمل من جرّاء تفاقم الأزمة الاقتصادية.

المبادرة الإيرانية، التي أظهرت أنها لا تقيم وزناً للتهديدات الأميركية، أثارت حفيظة البيت الأبيض، فلوّحت مصادر في الأخير باتخاذ إجراءات، متحدثة عن دفع فنزويلا أطناناً من الذهب لإيران. وفي الساعات الأخيرة، تصاعدت التهديدات مع تقارير أفادت برصد أربع سفن حربية للبحرية الأميركية ترافقها طائرة حربية (بوينغ بي-8 بوسيدون) تتجه نحو منطقة الكاريبي. هذه المعلومات لم تدفع الإيرانيين إلى التراجع، بل إلى تأكيد التصميم على متابعة رحلة الشحنة والتحذير من أن التعرّض لها لن يكون بلا تبعات.

أما طهران، فسارعت إلى استدعاء السفير السويسري لديها (ممثل المصالح الأميركية)، الذي تسلّم من نائب وزير الخارجية، عباس عراقجي، أمس، رسالة تحذير من اتخاذ إجراءات ضد سفن بلاده. كما وجّه وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، رأى فيها أن أي إجراءات أميركية ضد شحنة الوقود ستكون «خطيرة وغير قانونية وشكلاً من القرصنة».

وكانت البيانات قد ذكرت أن ناقلة «كلافيل» ترفع علم إيران وحملت وقوداً من ميناء بندر عباس قد عبرت قناة السويس الأربعاء الماضي. وتركز الأجواء التي تنقلها وسائل الإعلام الإيرانية المحسوبة على «حرس الثورة»، كوكالتي «نور» و«فارس»، بشأن الاستعدادات العسكرية الأميركية، على استعداد طهران للرد على أي استهداف للسفينة، وهو ما يعني أن أي قرار سيتّخذه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بشأن السفينة الإيرانية سيكون مدروساً بدقة. فالاختبار الإيراني لترامب يبدو حساساً في هذه المرحلة، إذ يتطلّب الأمر تحمّل رد الفعل في الخليج أو بحر عمان حيث تنتشر السفن والقوات والمصالح الأميركية المختلفة كأهداف في متناول اليد من جهة، ومن جهة أخرى تحمّل تداعيات هذا الرد على توقيت «كورونا» واقتراب موسم الانتخابات الرئاسية.

(الأخبار، رويترز)

وفية

انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم
رمزي علي جعفر
المتوفى يوم الجمعة 15 أيار 2020
ووري جثمانه الثرى في كندا
والده: المرحوم الحاج علي حبيب جعفر
والدته: المرحومة الحاجة نديمة زين
زوجته: جولييت سماحة
أولاده: رودي جعفر زوجته جومانا داغر،
جانين زوجة شارلي درزي،
روني جعفر زوجته دانيانا بطركي
أشقاؤه: شوقي، عدلي، حبيب والمرحوم الحاج نشأت
شقيقاته: لبنى، ناهد ودينا
نرجو ممن عرفه أن يذكره في صلاته ويدعو له بالرحمة والمغفرة للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب
إنّا لله وإنّا إليه راجعون
الأسفون: آل جعفر، سماحة، زين، داغر، درزي، بطركي
وعموم أهالي بلدة جويا.

عقارات للبيع

أرض للبيع في منطقة شويت ما بين عاليه و بعبدا. كاشفة بحراً جزيلا موقع مميز حوالي ال12.000 سعر مدروس و شيك مصرفي مقبول. دون وسيط.
RSI 03.357374

لإعلاناتكم الرسمية والحيوية والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

شركة جورج و أنطوان غناجه ش.م.ل. (الشركة الأم)
والشركات التابعة لها
تعلم عملائها وزبائنها الكرام بأن السيد **وسام حسين شاهين** لم يعد يعمل لديها منذ تاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٣٠ وهو لم يعد مفوض باستلام أي مبلغ من المال او اي شيء آخر تحت طائلة المسؤولية. للتواصل مع الشركة، الرجاء الاتصال على الرقم التالي: ٠١/٥٨٧١٩١

Invitation to bid No: 2020-007 for the Provision of X-ray Irradiation Indicator Tags and Radiation Detector Machine for the period of 24 Months - Framework Agreement
Invitation to bid No: 2020-008 Printing MSS Tool Kit FWA for 1 year

The Lebanese Red Cross Society (LRCS) hereby invites sealed bids from manufacturers/ reputed firms/ registered suppliers for the supply of the following supplies/ services

Lot No.	Lot description	Indicative Number	Delivery Site
1	Printing MSS Tool Kit (Module + Box)	2000	LRC Head Quarter -spears street

No	Item	Delivery Site
1	X-ray Irradiation Indicator Tags	All Over Lebanon
2	Radiation Detector Machine	All Over Lebanon

ITENDER DETAILS
The Tender details are as follows:

INCOTERMS	DDP – Beirut Delivery Duty Paid
Delivery address	LRC Head Quarter / All over Lebanon
ITB Published	Monday 18 May 2020

All documents can be downloaded from **http://www.redcross.org.lb/** (Please select "Tender" from the menu at the top right of the page.) Tenderers are advised to check the website regularly as any changes or additional information related to this tender will be updated via the website. Tenders must be submitted in a sealed envelope

Mailing address	Lebanese Red Cross Society Head Quarters, Finance Department – 2nd Floor Spears Street, Kantari, Beirut, Lebanon
Tender deadline	2020-007: Friday 29 May 2020 2020-008 Monday 01 June 2020 Time: 4:00:00 PM PLEASE NOTE: NO BIDS WILL BE ACCEPTED AFTER THE ABOVE CLOSING TIME AND DATE
Bids to be marked	"Tender reference: 2020-007 Do not open before Friday, May 29, 2020" Tender reference: 2020-008 Do not open before : Monday 01 June 2020"
Deadline for questions	2020-007 Friday 22 May 2020 2020-008 Thursday 28 May 2020 Time: 4:00:00 PM

سينما

موقع تفاعلي يعرض كنوز الفن السابع **يا عشّاق السينما... عليكم بـ Mubi**

لا شك في أنّ مشاهدة الأفلام لم تعد محصورة في موقع معيّن. يمكن البحث على يوتيوب عن فيلم تريد مشاهدته أو الذهاب إلى نتفليكس أو الالتفات إلى المواقع التي انطلقت خلال انتشار فيروس كورونا وأتاحت الأفلام للجميع. رغم وفرة المواقع «السينمائية» التي قد تعدّ مغرية، إلّا أنّ موقع «موبي» يأتي في طليعتها في لبنان (الموقع الأهم Criterion Channel ليس متاحاً للأسف في لبنان). أنشئ Mubi عام 2007 من قبل رجل أعمال تركي، بهدف بناء شبكة تواصل للسينفيليين. إنه بمثابة عالم افتراضي للتعرّف إلى محبي السينما من جميع أنحاء العالم، يتيح دخول وفهم روحية الأعمال السينمائية والتعمق في فنّ السينما بشكل كبير. يمكن القول بأنّ «موبي» يتشابه مع المواقع الأخرى من حيث الشكل، لكنه يتفوّق عليها من حيث المضمون والبنية.

إذ يجمع أفضل وأهم الأفلام العالمية، المستقلّة وغير التجارية، التي تشارك في أهم المهرجانات العالمية. بالإضافة إلى ذلك، ينشر «موبي» سلسلة أفلام تحاكي ثقافة معينة وتتعمق في تقاليد وعادات الشعوب. كما يقدّم السينما المتخصصة بين الحين والآخر. أفلام «موبي» لا تتوافر على أي موقع آخر، ميزته أنّه يدخل المشاهد إلى عالم السينما ويضعه أمام كمية هائلة من الخيارات غير المحدودة والعابرة للقارات. إنّه الموقع المخصص للسينفيليين، الشغوفين بالفن السابع، الذين يريدون اكتشاف الجديد. ينشر«موبي» يومياً فيلماً جديداً لمدة 30 يوماً، ومجموع الأفلام اليومية التي يمكن مشاهدتها تصل إلى 30، مع اشتراك شهري يبلغ 10,99$. لا تنتهي خصائص الموقع هنا، بل إنّه يتيح للمشاهد كتابة رأيه النقدي بالفيلم الذي يراه، موفراً خاصية متابعة تعليقات الآخرين حول الأفلام المعروضة، ومعرفة الذوق العام للأفلام المتوافرة. يقدم الموقع ميزة تكوين صداقات افتراضية مع محبي السينما، كتلك الخصائص التي يقدمها فايسبوك، لكن ضمن قالب محدّد ومتخصص. هنا نقترح فيلمين يمكن مشاهدتهما على الموقع في الوقت الحالي.

https://mubi.com

«عمي الأميركي»: السلوك البشري بكاميرا ألان رينيه

قلب أحمر نابض. جدار مليء بالصور. حركة من خلال عدسة الكاميرا بفتحة دائرية صغيرة شبه مغلقة، ثم صور لنباتات وحيوانات. أشناب وطحالب وأغصان شجر وسلحفاة وضفدع في الماء. مقص ومحبرة قديمة على طاولة. صوت راوٍ غير مرئي يتحدث عن الحياة نفسها: «السبب الوحيد للوجود هو الوجود. وبعبارة أخرى، كي تحافظ الكينونة على بنيتها العضوية؛ لا بد أن تبقى على قيد الحياة... وإلا، لا يوجد كائن». اختارت الكاميرا ثلاثة أشخاص وصوتاً يتحدث عنهم ليخبرنا سيرتهم الذاتية باختصار: الاسم والعمر وتاريخ الميلاد والمهنة والحالة الاجتماعية. وفي وقت لاحق، يقول الصوت الذي تحدث عن الحياة نفسها «إن محفزات الدماغ تأتي من الآخرين، حتى إننا في الأساس لا شيء بدون الآخرين».

الآن رينيه، المفتون بنظريات الكاتب والفيلسوف وطبيب الأعصاب وعالم الأحياء الفرنسي هنري لابوريت (1914 ــ 1995)، يقدّم في «عمي الأميركي» (1980)، عملاً يجمع بين العلم والخيال، ليشرح بيولوجية الإنسان. ولتوضيح نظريات لابوريت حول السلوك البشري وعلم النفس التطوري للبقاء والقتال والمكافأة والعقاب والقلق؛ استعمل رينيه عالم الأحياء المعروف كراو لقصة ثلاث شخصيات ذات ماضٍ مُختلف وقناعات وأساليب حياة مختلفة، لكن مساراتها تنتهي بالتقاطع. جانين (نيكول غارسيا) التي غادرت منزل والديها المناضلين الشيوعيين لتعيش حياتها الخاصة كممثلة. جان (روجيه بيار) السياسي الصاعد والغني والطموح والمتزوّج والعاشق. رينيه (جيرار ديباردييو) المزارع السابق الذي أصبح مديراً لشركة تواجه مشاكل اقتصادية على حافة الانهيار.

لا ينبغي أن نتوقع من ألان رينيه أن يصنع فيلماً تقليدياً، و«عمي الأميركي» دليل على ذلك. هذا الفيلم لا يشبه تحدّيه للعبة الذكريات كما في فيلم «العام الماضي في مارينباد» (1961). هنا الافتتاحية المذكورة أعلاه قريبة من السرد الوثائقي لتأثيرات الحرب في المدينة اليابانية الذي استعمله رينيه في فيلم «هيروشيما يا حبي» (1959). بدا «عمي الأميركي» بتقرير بيانات، لكنه ابتعد عن تلك الدراما الرومانسية اليابانية الفرنسية. بينما يكشف البروفيسور لابوريت نظرياته السلوكية؛ يقارنها رينيه في عدة تسلسلات للأحداث غير بعيدة عن الحقائق اليومية لأناس حقيقيين، يمكن التنبؤ بها من خلال النتائج التي تم الحصول عليها في التجارب العلمية على الحيوانات. مع ذلك، لا يسمح رينيه لنفسه بالوقوع في فخ تقديم فيلم أشبه بتقرير علمي. لقد بنى الشخصيات بعمق، وتصرفاتها طبيعية جداً. ولهذا السبب، فإنّ مقارنة تصرفاتها بردود

> **الأسلوب قريب من السرد الوثائقي في فيلم «هيروشيما يا حبّي»**

الأفعال البديهية للحيوانات، المفتوحة على نطاق واسع في الفيلم، يكسبها تأثيراً كبيراً على المشاهد. مع ذلك، لم يسمح لنا رينيه بالتعلق العاطفي بالأبطال، فالآلام التي تعانيها الشخصيات الثلاث تتلقى معالجة موضوعية ضمن المسافة اللازمة المطلوبة في التجارب العلمية.

عبقرية رينيه السينمائية ونظريات لابوريت العلمية، تمتزجان هنا لكشف العديد من السلوكيات البشرية العادية، التي لا نلاحظها في حياتنا اليومية، ولكنها تؤثر على قراراتنا. كل تجربة هي لبنة تشكل السلوك البشري، يشرحها رينيه ولابوريت لفهم السلوك الذي يؤدي إلى هيمنة شخص على آخر، والذي يؤدي أيضاً إلى الحرب. تتداخل القصص الثلاث، ويكشف رينيه هشاشتنا كبشر، ويتحدث عن مواقفنا الصغيرة العادية التي يمكن أن تفضي إلى مواقف قاسية مثل الانتحار.

Mon oncle d'Amérique
على Mubi لمدة 26 يوماً

كريس ماركر: «الرصيف» الذي اختصر حياة البشر

تجربة استثنائية في فيلم استثنائي. فرادة كامنة في صور ثابتة ممتدة على مساحة الفيلم. صورٌ لا تتحرك بل تنساب فوقها الكاميرا على وقع موسيقى كنسية مهيبة. مشاعر عارمة خلال نصف ساعة ولقطات بالأبيض والأسود حُفرت في ذاكرة السينما. هو خيال علمي اختصر حياة البشر.

بعد حرب عالمية نووية ثالثة، استحال العالم أنقاضاً. لكن كيف ننقذ البشرية؟ وجد العلماء الحل: السفر عبر الزمن. الحلّ الوحيد هو إرسال شخص إلى الماضي للتنبيه مما سيحصل تالياً، أو إلى المستقبل علّه يتوصّل إلى حلّ لفناء البشرية. «الرصيف» (1962) فيلم قصير رائق، مظهره بسيط ولكن باطنه معقّد وعاطفي. فيلم يحفر بعمق في عروق الذاكرة ويمكث هناك. غامض لا يمكن نسيانه.

يخلق الفيلم مناخاً غير مألوف وحسّي. الأجمل هو المزج بين الخيال العلمي والواقع البشري. هذا الواقع بمشاكل البشر العامة خلال الحروب ومشاكلهم الشخصية. ولا مفرّ من قصة الحب الحزينة التي تضيع بين طيّات الزمن والذاكرة.

كريس ماركر يروي قصته متكئاً على الصور الثابتة من دون أيّ حركة محسوسة. الرواية هنا هي العنصر الأهم، نقّحها بموسيقى جليلة وصوت الراوي الدافئ.. الصوت والحبكة يخترقان جمود الصورة، هكذا يعوّض المخرج الفرنسي غياب الحركة.

«الرصيف» يقيّدنا به. تضرب الصور الثابتة المشاعر، يلامس تأثيرها التنويم المغناطيسي، فنشعر بالعجز أمام الشاشة، بالأصفاد التي تكبّلنا للتسمّر والإنصات منذ البداية حتى النهاية. الصور الفوتوغرافية البيضاء والسوداء تثير مناخاً مثيراً للقلق، فيتجاوز التأثير حدود الصورة ومحدودية الحركة. الفيلم أبعد من الحرب وأعمق من تأثيراتها، يأخذنا إلى حدود الوقت ومحيط الذاكرة وأثر اللحظة لنصل إلى أوان انكسار حاجز الزمن.

تتدفق الأسئلة مع تتابع صور الفيلم. يصبح السؤال: هل الحاضر مهم؟ ألا يمكننا أن نستعيض عنه بعودة بالذاكرة إلى الماضي، ليصبح ملاذنا الجميل الذي نستند إليه خلال الحاضر؟ هل الحاضر حقيقي في الأساس؟ هل بات المستقبل وهماً؟ والسؤال الكبير: إلى أي مدى يمكن للسفر عبر الزمن أن يكون جميلاً؟ كم سندمن الانتقال بين أبعاد الزمن؟

رغم ثبات الصورة، إلا أنّ «الرصيف» يحرّكنا: مشاعرنا، ذاكرتنا وعقولنا. الحرب، السفر عبر الزمن، الخوف، موت الأحلام وابتسامة امرأة جميلة... الزمن يمكن اختراقه، إذاً لا بأس في النهاية من عودة إلى البداية: «هذه قصة رجل تلبّسته صورةٌ من الطفولة»...

La jetée على Mubi

إعداد **شفيق طبارة**

ستريمينغ

كوثر بن هنية: مريم والكلاب... ومجتمع «على كف عفريت»

تسعة مشاهد فقط، كانت كافية للمخرجة التونسية كوثر بن هنية لإيصال الذل والإهانة والألم والغضب الذي تعرّضت له الشابة مريم (مريم الفرجاني) البالغة 21 عاماً في ليلة واحدة فقط، بدءاً من معاناتها من النظام الأبوي والاغتصاب وفساد الشرطة والنظام الصحي، وانتهاءً بالنظام الاجتماعي الكامل لتونس (أو أيّ دولة عربية أخرى). احتفال طلابي، رغبت فيه مريم (مريم الفرجاني) بالرقص والضحك والفرح، ولمّ لا بالتعرف إلى يوسف (غانم الزرلي) الشاب الوسيم والناشط الثوري. ليلة انتهت بقتال ليلي من أجل احترام حقوقها وكرامتها، لكن المشكلة أن من يجب عليهم مساعدتها هم جلادوها.

يقدّم لنا «على كف عفريت» (2017 ـ مع أنني أفضّل الترجمة الأجنبية «الجميلة والكلاب» ولكن العنوان العربي يحمل معنى سياسياً أمنياً يتّضح في الفيلم) رحلة في مدينة مصاصي الدماء. ليلة تجتمع فيها الذئاب حول فريسة واحدة، وتتنافس في ما بينها على نهش لحم الضحية. اللون الأزرق الجميل لفستان مريم، يستحيل كابوساً يذكّرنا بأفلام الرعب (الجيالو) التي تضع قصصها المرعبة بين الواقع والحقيقة التي لا يمكن تصديقها.

الفصول التي تشكّل «على كف عفريت» الذي طرح أخيراً على نتفليكس، تمنح الفيلم هذا الشعور باليأس الذي لا نهاية له. حتى النهاية التي تحمل الأمل، كانت ضبابية، لأنّ الموضوع قديم ولم ولن ينتهي مع نهاية الفيلم. المرأة التي عاشت لقرون من الشك حيال حياتها الجنسية ومظهرها وكل شيء، لم تستطع في أكثر المجتمعات العالمية المتقدمة مدنياً أن تتخلص من كلمة «خاطئة». المرأة هي التي أكلت التفاحة، وبالتالي تستحق ما يحصل لها لغاية اليوم. حتى النساء اللواتي حاولن أن يساعدن مريم، لم يقدمن أكثر من كلمات التعاطف الصغيرة. وحتى يوسف الذي ساعدها طوال الفيلم، تبدو نواياه مشكوكاً فيها. لا يمكن تصديق أحد في الفيلم غيرها. الجميع كذابون وذئاب شرسة هدفها حماية القطيع.

قصة حقيقية، خبر أثار الضجة في تونس، تحول إلى كتاب بعنوان ملفت «مذنبة لأنها تعرضت للاغتصاب»، قدمته بن هنية على الشاشة الكبيرة، بسلسلة طويلة من العذابات التي لا مفرّ منها. لاحقت بن هنية مريم في كل المشاهد التي أعطت للفيلم إيقاعاً مستداماً، غرست فيه التوتر، خاصة في النصف الثاني عندما تجد مريم نفسها محاصرة في عرين من اغتصبها، حيث الكلاب الشرسة تحوم حولها، والمذنبون وأصدقاؤهم يظهرون مثل وحش حقيقي على استعداد لفعل أيّ شيء لتخويف الشابة وثنيها عن تقديم الشكوى. يبرز الشريط مدى صعوبة أو استحالة تغيير عادات وتقاليد وعقلية بلد ومجتمع بأكمله.

«تشتكين من الاغتصاب وأنت بهذا الفستان الفاضح؟»، «دكتور، أردت أن أعرف إن كانت هذه أول مرة لها»، «ساقطة، عاهرة»، «ألا يوجد من يحكم فيكِ؟»... هذه الأقوال صدرت عن مؤسسة الشرطة، عن رجال غلبت ذكوريتهم ضميرهم المهني والإنساني. في بلد قطع شوطاً في مجال منح المرأة مكتسبات قانونية مقارنة بالدول الأخرى، وخاض معارك كثيرة للتخلص من الديكتاتورية والتحول إلى دولة ديمقراطية تحترم حقوق المواطنين بالتساوي؛ لا يزال فيها رجال الشرطة أنفسهم يستبيحون جسد المرأة بالنظرات المهينة واللمسات وكأن الذكورية هي مهنة الرجال الأولى، الدستور الذي يعلو ويحكم أي قانون آخر.

على الرغم من أن الفيلم مُفرط في بعض الأحيان بالميلودراما والإفراط في التصرف ووضوح الكليشيهات، إلا أنّ اللافت أن هذه الكليشيهات هي حقيقية، لم تستعملها بن هنية بل عرضتها فقط، ومن خلالها كشفت هشاشة مجتمعاتنا، واستخفافنا بمثل هذه الحوادث وكيفية التعامل معها.

Beauty and the Dogs
على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 18 أيار 2020 العدد 4052

بيان

في زنازين «إسرائيل» والإستبداد العربي

الحرية لأبطال الحرية والكرامة

تحت عنوان «كوفيد 19: عقابٌ مزدوج ينال الأسرى الفلسطينيين في الزنازين الإسرائيلية، وسُجناء الرأي في العالم العربي»، أصدرت مجموعة من الفنانين والمثقفين بياناً تضامنياً مع الأسرى الفلسطينيين وسجناء الرأي في العالم العربي في ظلّ جائحة كورونا. واليوم الاثنين، تشهد باريس مؤتمراً صحافياً لإعلان هذه الخطوة. وتزامناً مع الكشف عن مضمونه في العاصمة الفرنسية، تنشر «الأخبار» نصّ البيان:

إنّنا نقدّر ما تمثّله الحرية، في زمن الحجر هذا، من أهمية للإنسان، ونَعِي مدى ما يسبّبه فقدان حريّة التنقّل من مأساة تحول دون رؤية الأقرباء والأحبّاء واحتضانهم (بل وحتى توديعهم الوداع الأخير). إنّ تلك المأساة هي ما يعانيه الأسرى الفلسطينيّون يومياً في الزنازين الإسرائيليّة وكذلك سُجناء الرأي في العالم العربي. غير أنّه بخلاف الحجر الذي نعيشه من دون سياجٍ وقضبان لحماية أنفسنا من فيروس كوفيدَ 19، فإنّ السجن يظلّ سلاحَ الجبناء ضدّ النساء والرجال والأطفال ممّن لا ذنب لهم سوى الدفاع عن الحقوق الإنسانيّة الأساسيّة؛ وهو سلاح يستعمله الكيان الصهيوني منذ عقود من أجل كسر إرادة الفلسطينيين في الدفاع عن حقوقهم الثابتة؛ غير أنّه يُجابَهُ دائماً بصمودهم في مواجهة الاحتلال والفصل العنصري؛ وهو كذلك سلاح الأنظمة الفاسدة المنتشرة في العالم العربي، من أجل إسكات أيّ معارضة، بل حتّى مُجرّد النقد.

وفي زمن الوباء هذا، يصبح السجن عقاباً مزدوجاً: فإلى الحرمان من الحريّة ومن حقوق أساسيّة أخرى، تُضاف إمكانية الإصابة بفيروس كورونا شديد العدوى.

إنّ الأسرى الفلسطينيّين في الزنازين الصهيونيّة وسُجناء الرأي في العالم العربي يعيشون متراصّين بأمكنةٍ تكتظّ بهم وفي ظروف صحيّة كارثيّة في أغلب الأحيان، مع افتقاد الحدّ الأدنى من المواد الوقائيّة الضامنة للسلامة الصحيّة؛ فعلى امتداد العالم العربي من المغرب إلى العراق مروراً بمصر (ربّما باستثناء تونس) يقبع الآلاف من السجناء السياسيين في ظروف تفاقم من انتشار العدوى.

في بداية هذه السّنة كان هناك حوالى 5000 سجينٍ في الزنازين الصهيونية، منهم 431 رهنَ الاحتجاز الإداري؛ أي دون توجيه تهمةٍ أو إصدار حكم، من بينهم 194 أحداث قُصَّرٌ، 30 منهم تقلّ أعمارهم عن 16 سنة؛ بالإضافة إلى 43 امرأة و6 أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني. وقد وجّه مرضى من الأسرى الفلسطينيين نداءً إلى جمعيّات حقوق الإنسان وإلى كل الأحرار في العالم، جاء فيه : «إنّنا نُطالِبُ بتطبيق ما بقي لنا من حقوق، في وقت يهدّد المرض كلّ يوم حياتنا دون أن تُتّخَذُ أيّ تدابير ملموسة أو إجراءات للحدّ من انتشار الوباء»... «لا تتركونا نموت على أسرّتنا ودون أن يتحرّك أحد لحمايتنا والحيلولة دون هلاكنا». وفي يوم 17 نيسان/ أبريل 2020، وبمناسبة «اليوم العالمي للأسرى الفلسطينيين»

> **اعتبر الموقعون أن السجن في زمن الوباء عقاب مزدوج**

(استديو JR Bee)

أطلق المجتمع المدني الفلسطيني ومنظّمات حقوق الإنسان الفلسطينية نداءً عاجلاً للإفراج الفوري عن الأسرى والأسيرات والمعتقلين/ات الفلسطينيين/ات من السجون الإسرائيلية، وخاصة من هم أكثر عرضة للإصابة بالوباء، كالمصابين/ات بالأمراض المزمنة، احتراماً لِحقّهم في الحياة وتأميناً لسلامتهم. وقد طالب الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش بدوره بحماية الأسرى والموقوفين الفلسطينيين في السّجون الإسرائيلية وسط الجائحة المستجدّة لفيروس كورونا.

إنّ رامي شعث المدافع المصري ـ الفلسطيني عن حقوق الإنسان ومنسّق الحملة الشعبية المصرية لمقاطعة إسرائيل (BDS مصر) ليرمز إلى وحدة قضيّة الأسرى الفلسطينيين والمساجين السّياسيين في العالم العربي، وهو يقبع اليوم، ومنذ عشرة أشهر، في سجن طرة سيّئ الذكر بالقاهرة. فقد أصدرت بحقّه محكمة مصريّة يوم 17 نيسان/ أبريل 2020، بناءً على تهمة دون حجّة، حكماً غيابياً ودون حضور محامين، وعلى 12 شخصاً آخرين منهم النائب البرلماني السّابق زياد العليمي، أحد الوجوه البارزة لثورة 2011، ويضعهم الحكم على القوائم المصريّة للإرهاب مما يعني ذلك من حدٍّ لحقوقهم. وقد أدان المجتمع المدني والأحزاب والقوى السياسية المدنية في مصر في بيان مشترك إدراج زياد العليمي ورامي شعث على «قوائم الإرهاب» وطالبوا الحكومة المصرية بالإفراج الفوري عنهما ورفع اسميهما من قوائم الإرهاب وإلغاء كل ما تّرتب على ذلك من إجراءات، ووقف مسلسل الظلم والتنكيل الممتد بحقيهما.

ولا تفتأ مصر الرّئيس عبد الفتّاح السّيسي تمارس الإيقافات والاعتقالات وأشكال التّعذيب، خنقاً لأيّ صوت مخالف مثلما يؤكّد ذلك 60000 سجين سياسي تحتسبهم جمعيّات الدّفاع عن حقوق الإنسان في السّجون المصريّة.

وقد نادت ميشيل باشيلي، المفوّضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بالتّسريح العاجل للموقوفين عبر العالم للحيلولة دون أن تسبّب جائحة كورونا كوارث داخل السّجون المكتظّة. وأصمّ الكيان الصّهيوني أذنيه عن هذا النّداء حيث اعتقل جيشه بين غرّة آذار/ مارس و3 نيسان/ أبريل من هذه السنة 2017 فلسطينيّاً، منهم ستة عشر طفلاً. كما طالبت منظّمات الدّفاع عن حقوق الإنسان الحكومات العربيّة بإطلاق سراح دون شرط جميع النّاشطين المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين من أجل التّعبير بسلميّة عن آرائهم. ولئن أعلنت بعض الأنظمة عن تسريح مساجين وأطلقت فعلاً سراح بعضهم، فإنّ الأمر لا يتعلّق بالسّجناء السّياسيين.

إنّنا نطالب بإطلاق السّراح العاجل غير المشروط لكلّ الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في الزّنازين الصّهيونيّة وكلّ السّجناء السّياسيين في العالم العربي، ونعتبر نظام الفصل العنصري القائم في فلسطين والأنظمة الظّالمة في المنطقة، مسؤولةً على صحّة أولئك السّجناء وحفظ حقّهم الثّابت في الحياة.

(قائمة الموقّعين كاملة على موقعنا)

منوعات

نادين لبكي: #زرّيعة_قلبي

#زرّيعة_قلبي هو عنوان الحملة «الوطنية» التي أطلقتها المخرجة اللبنانية نادين لبكي (الصورة) وساهمت في الترويج لها مع مجموعة من المشاهير (وجوه فنية وإعلامية...) والأشخاص العاديين. ظهر هؤلاء في فيديو مصوّر منفّذ عن بُعد حمل لمسات المخرج إيلي فهد، وهم يزرعون في أماكن مختلفة ويغنون على لحن أغنية «حشيشة قلبي» (كلمات تانيا صالح، ألحان خالد مزنّر) الشهيرة من فيلم لبكي «وهلأ لوين» الصادر في عام 2011. وبحسب النص التعريفي عن المبادرة الذي نشرته نادين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فهي «تجمع معظم مبادرات الزراعة المستدامة وتهدف إلى مساعدة المواطنين الراغبين في زراعة البذور والخُضر في منازلهم أو أراضيهم». في الكلمات الجديدة التي كُتبت بالتعاون مع الفنان جورج خباز، تشجيع للناس على الزراعة في الريف أو في المدينة، ولا سيّما في ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي ترزح تحتها البلاد. وفي الوقت الذي أثنى كثيرون على هذه الخطوة، أثار الفيديو موجة نقد عارمة على السوشال ميديا لـ «نظرته السياحية» إلى معاناة الناس، وعرضه «حلّاً سحرياً» كما يحدث دائماً في أفلام لبكي.

ريكاردو كرم: أحاديث وبودكاست

بعيداً عن الشاشة الصغيرة، يخوض ريكاردو كرم (الصورة) تجربة جديدة في التقديم. قبل أيّام، كشف الإعلامي اللبناني عن إطلاق بودكاست «أحاديث مع ريكاردو كرم»، سيتمكّن من خلالها الجمهور الاستماع إلى تسجيلات صوتية لـ «لقاءات عفوية، جديدة وحصرية». ولفت صاحب برنامج «مع ريكاردو كرم» إلى أنّ ضيفه الأوّل ضمن هذه السلسلة الجديدة سيكون الأمير الأردني علي بن الحسين (1975)، الابن الثالث للملك حسين بن طلال، والثاني من زوجته الثالثة عليا. وإلى أن يحين موعد نشر المقابلة (لم يحدد الوقت بعد)، دعا كرم متابعيه على مواقع التواصل الاجتماعي إلى الانضمام إلى منصة البودكاست الخاصة به. (الرابط متوافر على موقعنا).

«دار بيسترو»... إلى اللقاء!

ليس خافياً على أحد أنّ الأزمة الاقتصادية ووباء كورونا يُرخيان بظلالهما على اللبنانيين، ويدفعان بمؤسسات عدّة، منها ثقافية وفنية، إلى الاستسلام بعدما فقدت القدرة على المقاومة. آخر الفضاءات التي قرّرت الانسحاب هو مقهى ومكتبة «دار بيسترو» التي كانت ملاذاً أساسياً لكثير من مرتادي شارع الحمرا البيروتي. في تعليق مطوّل نشرته على السوشال ميديا، أعلنت «دار بيسترو» عن النبأ الحزين، مؤكدة أنّ القرار كان «صعباً»... «لقد بذلنا قصارى جهدنا حقاً، لكن خلال هذه الأوقات العصيبة، في عصر الضبابية الاقتصادية والتباعد الاجتماعي، كان علينا أن نفكّر في كيفية التوفيق بين ذلك وبين الفضاء الذي تم إنشاؤه لتقريب الناس». وتوجّهت «دار بيسترو» إلى الزبائن بالشكر على «جعلنا جزءاً من حيواتكم»، من وجبات الغداء والعشاء وجلسات القهوة والمحادثات إلى اجتماعات العمل وتواقيع الكتب وعروض الزواج وأعياد الميلاد والنزهات العائلية... واختتم البوست بالقول: «في حين أنّ النهايات صعبة، إلا أنّها تأتي ببدايات وآفاق جديدة... في حين أننا قد لا نكون في المكان نفسه في هذا الوقت، إلا أنّ رحلتنا لم تنتهِ بعد... إلى اللقاء».

الإثنين 18 أيار 2020 العدد 102
Lundi 18 Mai 2020 no102

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
نجيب عيسى
النموذج البديل: التحوّل من الريع إلى الإنتاج

03
الأمجد سلامة
الاقتصاد الجغرافي ـ السياسي

04
غسان شمّاس
قروض القطاع الخاص: الضحيّة الصامتة

06
وثيقة
إفلاس اليوم «قبل 27 عاماً»

08
علي القادري
النيوليبرالية vs الصّين [3]

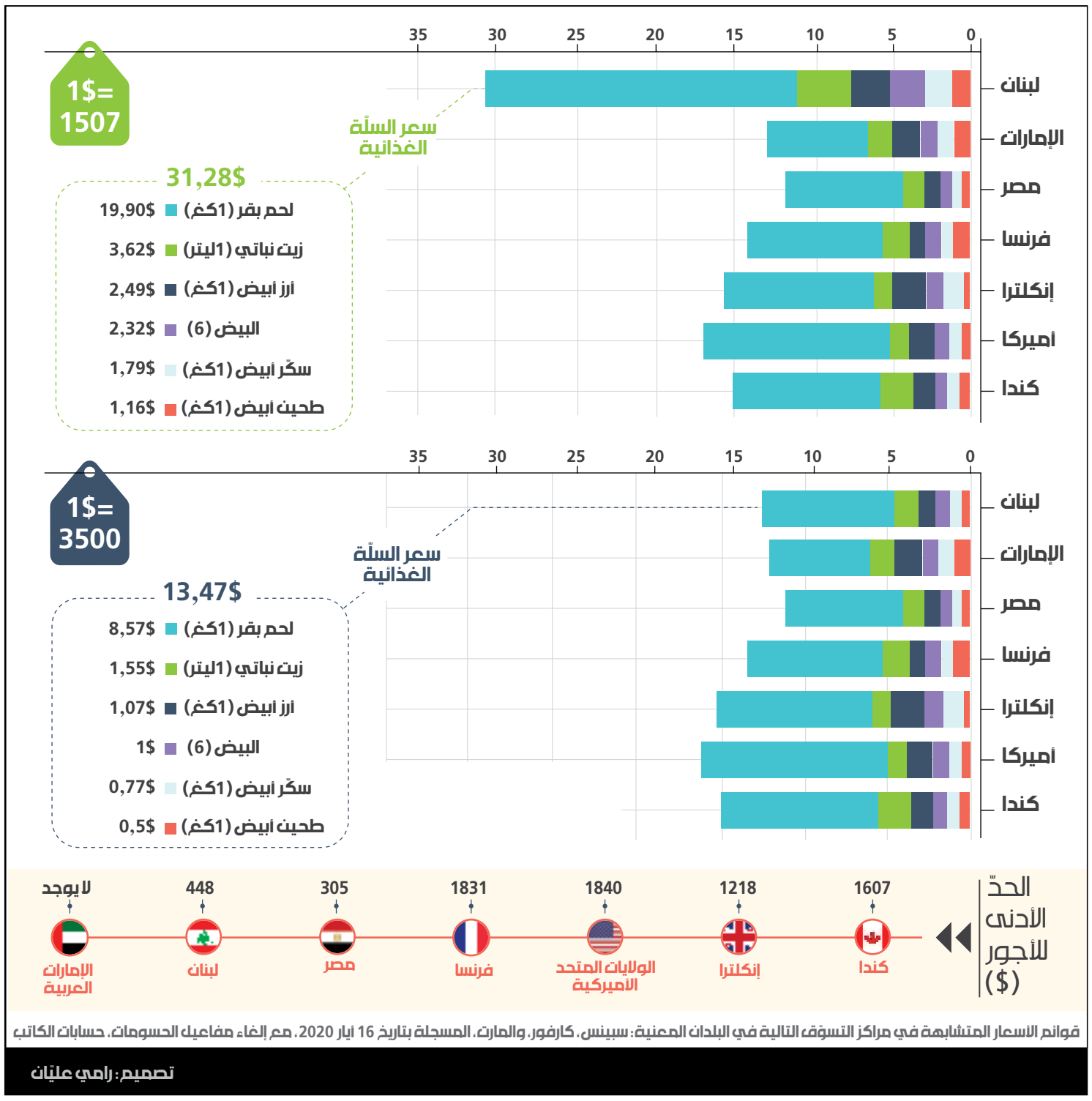

قوائم الاسعار المتشابهة في مراكز التسوّق التالية في البلدان المعنية: سبينس، كارفور، والمارت، المسجلة بتاريخ 16 أيار 2020، مع إلغاء مفاعيل الحسومات، حسابات الكاتب

تصميم: رامي علّيان

الحدّ الأدنى للأجور = غذاء أسبوع واحد

حسن شقراني

«زبط حساب السلّة الغذائية إنما اخترب بيت الفقير». هذه هي لعبة الرياضيات النقديّة الشريرة التي أرستها السياسات الاقتصادية في البلاد منذ انتهاء الحرب الأهلية. النتيجة بعد عقد كامل من بدء تعثّر النموذج القائم وأكثر من ستة أشهر على انتفاضة البلاد: معدّل تضخّم مخيف يضرب سوقاً متفلّتة أصلاً من الرقابة وخاضعة لسلطة الاحتكار ويُصيب مداخيل الفقراء والطبقة الوسطى برمّتها. بهذه المعادلة، تصبح أسعار السلع الغذائية الأساسية (سلّة مختارة من ست سلع غذائية ضرورية) ضعفي المعدّل السائد في بلاد الغرب، وثلاثة أضعاف البلدان المجاورة.

يقضم التضخّم ميزانيات المقيمين في لبنان عبر ارتفاع للأسعار أساسه محلّي نتيجة الإدارة النقدية الفاشلة، ومن خلال آليات السوق الاحتكارية المتروكة على سجيّتها تماماً كما تُركت الليرة تهوي في هبوط حرّ تمهيداً لتحريرها.

هذا التآكل للقدرة الشرائية ينعكس بالدرجة الأولى على السلع الغذائية الأساسية. ولتحديد هذا الانعكاس ومعرفة مداه، اعتمدت «الأخبار» على مقارنة الأسعار الأدنى السائدة في أسواق البيع الكبيرة لست سلع غذائية أساسية (البيض، الطحين، السكر، الأرز، لحم البقر، والزيت النباتي) مع أسعارها الرديفة في أسواق ستة بلدان أخرى.

الخلاصة كانت أن السوق اللبنانية، في ظلّ تعدّد أسعار الصرف وثبات الرواتب والأجور، تعاقب المقيم بلقمة عيشه؛ فالسلع الست المذكورة تُعدّ أغلى بنسبة 100% مقارنة بما هو سائد في فرنسا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة وكندا، وبنسبة 150% من المعدّل في مصر والإمارات العربية المتّحدة. واللافت أن بعض السلع تسجّل فرقاً كبيراً في الأسعار بين لبنان وباقي الدول. فعلى سبيل المثال، يبلغ سعر لحم البقر الأرخص في السوق اللبنانية 20 دولاراً للكيلوغرام الواحد، فيما يتراوح سعره بين 6,5 دولارات و9,6 دولارات في باقي البلدان. كذلك يُعدّ سعر البيض في لبنان أغلى بنسبة 170% و100% مقارنة بأغلى وأرخص سعر مسجّل في الأسواق الست الأخرى.

يتمّ احتساب أسعار السلع في لبنان على اعتبار أن سعر الصرف يبلغ 1507,5 للدولار مقابل الليرة (السعر النظامي المحدّد من مصرف لبنان)، بينما السعر الفعلي السائد في السوق قد يصل إلى ثلاثة أضعاف السعر النظامي. وهذا الأمر يشمل الأجور والرواتب التي بقيت على مستوياتها السابقة، أي 675 ألف ليرة للحدّ الأدنى للأجور.

لكن في ظلّ إمكانات التذبذب المستمرّة بسبب تعدّد أسواق الصرف، يُمكن اعتماد فرضية سعر 3500 ليرة مقابل الدولار، أي السعر الذي حدّدته خطّة التعافي المالية من أجل مقاربة أكثر علمية لهذا التفاوت الحادّ في الأسعار. فباعتماد هذا السعر، تُصبح الصورة أكثر منطقية؛ سعر سلّة الغذاء في لبنان يصبح أقرب إلى سعر السلّة نفسها في الإمارات العربية المتحدة وأعلى بنسبة 12% من السعر السائد في مصر، فيما هي أغلى في الدول الغربية بفرق يتراوح بين 7%، في المملكة المتّحدة و22% في الولايات المتّحدة.

غير أن الاحتكام إلى سعر الصرف السائد في السوق الموازية (3500 ليرة مقابل الدولار) يُعدّ أكثر أدوات الحساب الاقتصادي ظلماً بحقّ ذوي الدخل المحدود، لأنه يعني أن الحدّ الأدنى للأجور بات يساوي 193 دولاراً أميركياً. وبالتالي فمن يتقاضون الحدّ الأدنى للأجور لن يكون بمقدورهم شراء سوى ست سلل غذائية في الشهر؛ ومع قياس معدّل استهلاك الوحدات الحرارية ومقارنته بباقي احتياجات تحضير الطعام، فهذا يعني أن الأجر بالكاد يغطّي أسبوعاً واحداً من غذاء العائلة اللبنانية وذلك من دون احتساب أي كلفة أخرى من متطلبات العيش من ثياب ونقل وعلم وصحة وترفيه. وعلى سبيل المقارنة، فإنّ الحد الأدنى للأجور في مصر هو أكثر بقليل من 300 دولار، ويُغطّي 25 سلّة غذائية هناك، أي تقريباً أربعة أضعاف المسجّل في لبنان.

تأتي هذه المأساة رغم التراجع المستمرّ في أسعار المواد الغذائية عالمياً بسبب انخفاض أكلاف الإنتاج. وفقاً لمؤشّر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتّحدة، تراجعت الأسعار وسطياً بنسبة 3,4% في نيسان الماضي مقارنة بالشهر السابق، ليُسجّل المؤشر أدنى مستوى له منذ مطلع 2019 في ظلّ انهيار أسعار النفط وانخفاض الطلب الناتج من انتشار وباء كوفيد-19. هكذا يزحف الفقر إلى الطبقة الوسطى اللبنانية بعكس النمط العالمي، هنا لا شيء محسوم لمصلحة الضعيف، فهو غير قادر حتى على معرفة الخسارة اللاحقة بمداخيله لأن تقديرات التضخم لعام 2021 تبقى غامضة حتّى لصندوق النقد الدولي.

التحوّل من الريع إلى الإنتاج: منافسة أكثر وصدمات أقل

نجيب عيسى *

منذ ما قبل الاستقلال وإلى وقت قريب، كانت مقولة «إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن يكون إلا اقتصاد تجارة وخدمات» تهيمن في أوساط النُخب السياسية والفكرية اللبنانية. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي نعاني منها في الوقت الحاضر، صار الكثيرون يزون أن لا مخرج من هذه الأزمة إلّا بالتحول إلى الاقتصاد المنتج. فما هو هذا التحوّل وما هي الشروط التي يجب أن تتوافر له.

النموذج البديل: اقتصاد المعرفة مدخلا

اقترحت رؤية للنموذج الاقتصادي الاجتماعي البديل تتضمّن القدرة على إطلاق نموّ مستدام بالاستناد إلى قاعدة بنية إنتاجية محلّية أكثر متانة، وأقلّ تعرّضاً للصدمات الخارجية، وأكثر قدرة على المنافسة محلّياً وخارجياً وأكثر توفيراً لفرص العمل. فالنموذج البديل يجب يكون قادراً على إطلاق عملية نموّ اقتصادي مستدام على قاعدة بنية إنتاجية محلّية أكثر متانة وأكثر قدرة على المنافسة محلياً وخارجياً. على هذا النموذج أن يكون قادراً أيضاً على توفير فرص عمل كافية ومجزية لأفواج القادمين الجدد إلى سوق العمل، بالإضافة إلى مستوى معيشي لائق لجميع اللبنانيين.

انطلاقاً من أوضاع لبنان الخاصة، وخصوصاً لجهة حجمه الديمغرافي الصغير والارتفاع النسبي لمستويات التعليم والمعيشة فيه، لا يمكن للنموذج المنشود أن يعتمد، في شقّه الاقتصادي، على النشاطات التي تقوم على استخدام كثيف لليد العاملة الرخيصة، وإنّما يجب أن يعمل على تنمية نشاطات عالية الإنتاجية. ما يستوجب أن تصبح المعرفة العلميّة والتكنولوجية المتقدّمة، عامل الإنتاج الرئيسي. بعبارة أخرى على الاقتصاد في لبنان أن يتحوّل إلى ما يمكن تسميته «اقتصاد معرفة».

ولا يعني اقتصاد المعرفة الاستخدام الكثيف للإنترنت والهاتف المحمول والحاسوب (ICT)، بل هو القائم على إنتاج ونشر واستخدام كثيف للمعرفة العلمية والتكنولوجية في جميع القطاعات. بعبارة أخرى، هو الاقتصاد الذي تعدّ فيه المعرفة المحرّك الرئيسي للنموّ الاقتصادي، وتكون فيه الموارد البشرية المؤهّلة وذات المهارات العالية أكثر الأصول قيمة.

يمتلك لبنان الكثير من المقوّمات التي تمكّنه من اللحاق بركب اقتصاد المعرفة. فلدان كسنغافورة وإيرلندا وفنلندا لم تكن تملك، قبل شروعها في التحوّل إلى هذا النوع من الاقتصاد، من المقوّمات أكثر مما يملكه لبنان من موارد بشرية ومالية وطبيعية؛ ناهيك عن القطاع الخاص الديناميكي، والانفتاح التاريخي على الخارج، وانتشار اللبنانيين في مختلف أنحاء العالم.

وقد خلصت دراسات وتقارير عديدة إلى أن هذه المقوّمات تُكسب لبنان مزايا تنافسية حقيقية، تتيح الكثير من فرص الاستثمار الواعدة في مختلف القطاعات الإنتاجية ذات المحتوى المعرفي العلمية والتكنولوجية المتقدّمة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا كان ينقص لبنان من أجل تحويل هذه الإمكانات والفرص إلى إنجازات ملموسة على الأرض؟ إنّه تحديداً، الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة كمخطّط وموجِّه ومحفِّز ومنسِّق ومؤطِّر وناظم للممارسات الخاصة. فهذا الدور كان محورياً وحاسماً في تجارب البلدان التي نجحت في عملية التحوّل إلى اقتصاد المعرفة. وهذا الدور كان، بشكل عام، محورياً وحاسماً في تجارب البلدان التي استطاعت أن تقطع أشواطاً متقدّمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

معالم رئيسية لإستراتيجية التحوّل

يتطلّب التحوّل إلى النموذج الاقتصادي الجديد في لبنان، الأخذ باستراتيجية تتضمن أربعة محاور رئيسية:

* المحور الأول يتناول تعزيز مرتكزات اقتصاد المعرفة: المطلوب معالجة وجوه التقصير الحكومي على صعيد مرتكزات اقتصاد المعرفة الأربعة (التعليم والتدريب، البنية التحتية للمعلومات، أنظمة الابتكار، الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية) بإخراج الاستراتيجيات والمخططات الموضوعة بهذا الخصوص من الأدراج وتطويرها إذا اقتضى الأمر، ليُصار إلى تنفيذ مندرجاتها. ومن أهم الإجراءات بهذا الخصوص:

- تحقيق إلزامية ومجانية التعليم الأساسي.
- رفع مستوى التعليم الرسمي.
- توثيق العلاقات بين التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج.
-الارتقاء بقطاع تكنولوجيا المعلومات إلى مستوى عالٍ من النوعية والجودة، وجعل خدماته شاملة لمختلف فئات المجتمع والمناطق وبأسعار تنافسية.
- إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية
- زيادة كبيرة في الإنفاق على البحث والتطوير.
-التوسّع في تمويل الشركات التكنولوجية.
- إنشاء مناطق ومدن تكنولوجية وحاضنات ومسرّعات أعمال.

* المحور الثاني يتناول دعم وتنمية المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة: من الضروري العمل على بلورة رؤية مستقبلية شاملة ومتكاملة لتنمية هذه المؤسّسات. ومن أهم الإجراءات:
- تطوير «استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خريطة طريق لعام 2020».
- إنشاء جهاز حكومي خاص للإشراف على وضع وتنفيذ خطة لدعم هذه المؤسّسات، على أن يرتبط الدعم بدائها لناحية توليد قيمة مضافة عالية أو فرص عمل كثيرة ولائقة أو القدرة على التصدير.
- إنشاء صندوق خاص لتمويل هذه المؤسسات.
- التوسع في إنشاء المناطق الصناعية وإنشاء مناطق صناعية خاصة.
- إعطاء الأولوية في الدعم للمؤسّسات الناشئة خارج بيروت وضواحيها.

* المحور الثالث يتناول إصلاح سياسات الاقتصاد الكلّي وأطره المؤسساتية: من البديهي القول بأن السياسات الخاصة الرامية إلى تعزيز مرتكزات اقتصاد المعرفة ودعم وتنمية مؤسساته الإنتاجية، لا يمكن، بحدّ ذاتها، أن تحقّق النمو المستدام الموفر فرص العمل المطلوبة إذا استمر اعتماد السياسات المالية والنقدية والأطر الإدارية والمؤسسية التي أوصلت إلى الأزمة، ما يقتضي إرساء الإصلاح في هذا المجال على مرتكزات أربعة رئيسية:

-التخطيط الاستراتيجي والاجتماعي الشامل والقطاعي: المقصود هو التخطيط الديمقراطي القائم على المشاركة الفعلية بين القطاع العام والقطاع الخاص وقطاعات المجتمع المدني بخاصة منها النقابات العمالية. ما يستدعي استحداث وزارة للتخطيط.

- سياسة مالية تتمتع بقدر كبير من الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ما يتطلب أن يصبح النظام الضريبي محفّزاً للنشاطات الإنتاجية ولأجمالي النشاطات الريعية. وأن يكون، من جهة ثانية، متوازناً بين الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة، مع ضرائب على الدخل والثروات أكثر تصاعدية.

أمّا لجهة الإنفاق، فيتعيّن العمل على إقفال مزاريب الهدر والفساد في استخدام الموارد المالية بشكل عام، وترشيد الإنفاق الجاري، وخفض أسعار الفائدة، وزيادة كبيرة في الإنفاق الاستثماري على تطوير البنى التحتية والمرافق العامّة التي يتطلّبها الاقتصاد الجديد.

- سياسة نقدية تحفّز الإنتاج المحلي القابل للتبادل على الصعيد الدولي: ما يستدعي اعتماد مرونة في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية، تشجّع التصدير وتلجم الاستيراد وتخفّض كلفة مدخلات الإنتاج المستوردة.

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية عبر تحديد أولويات مجالات توظيف هذه الموارد. والموارد الطبيعية التي يجب أن تكون موضع اهتمام بشكل خاص هي:

1- الأراضي الزراعية: يجب الإسراع في وضع «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي» موضع التنفيذ.

2- الثروة المائية.

3- الثروة البترولية الواعدة. المطلوب العمل بجدّ على تحويل هذه الثروة إلى «وقود» (بالمعنى المجازي والفعلي) لعملية التحوّل إلى اقتصاد إنتاجي، وذلك من خلال استعمالها كمادّة أولية في التصنيع المحلّي للبتروكيماويات، أو كطاقة محرّكة لمختلف النشاطات الاقتصادية الأخرى، أو كمصدر تمويل لمشاريع البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية (التعليم والصحة...).

- تأطير نشاطات القطاع الخاص. هذا يعني أن تبقى حرية المبادرة الفردية ضمن أطر مؤسّسية تضمن عدم خروجها عمّا تقتضيه المصلحة العامة، ما يتطلّب:

● إدارة كفوءة وفاعلة.
● مكافحة الاحتكارات والممارسات الاحتكارية.
● إعادة هيكلة النظام المصرفي، بحيث يستعيد دوره الأساس كمموّل للاقتصاد بشكل عام وللقطاعات الإنتاجية بشكل خاص. بالإضافة إلى إنشاء مصارف متخصّصة بتمويل القطاعات الإنتاجية.
● إنشاء سوق مالية فعلية.
● تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إنما في القطاعات التي تحظى بالأولوية في خطط التنمية الوطنية، وبشرط أن تعمل هذه الاستثمارات على نقل وتوطين التقنيات المتقدّمة.

* المحور الرابع يتناول تطوير سياسات سوق العمل وشبكات الأمان الاجتماعي. فمن نافل القول إن التحوّل إلى الاقتصاد الجديد لا يمكن أن يحدث بين ليلة وضحاها ويتطلّب، في حال توفرت له الشروط المطلوبة، عقداً من الزمن على الأقل. ما يعني أن زوال الجانب البنيوي للخلل في سوق العمل، المتمثّل بمنسوب الهدر المرتفع في رأس المال البشري، سيأخذ طابعاً تدريجياً. حتى لو بعض وجوه الخلل في سوق العمل قد تزداد حدّة خلال مسيرة التحوّل. نعني، بشكل رئيسي، تعرّض العمالة الأقل مهارة لفقدان وظائفها، نتيجة دخول التقنيات المتقدّمة إلى القطاعات التي تعمل فيها. وزوال الخلل البنيوي بحدّ ذاته لا يعني بالضرورة استمرار التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل. فهذه الأخيرة تبقى عرضة لاختلالات بعضها عادي كالبطالة الاحتكاكية، وبعضها ظرفي أو طارئ، وبعضها الآخر كالبطالة التكنولوجية الناتجة عن تغيير موضعي في التقنيات المستخدمة في أحد القطاعات. لذلك من الضروري بلورة سياسات تهدف إلى «تنشيط» سوق العمل. ويدخل في هذا الإطار:

أ- تطوير آليات اشتغال سوق العمل عبر إقامة نظام متكامل وأكثر فاعلية للتدخّلات في سوق العمل.

وفي هذا السياق يجب توفير قاعدة معلومات شاملة ودقيقة حول سوق العمل. من العار بهذا الخصوص أن يبقى لبنان البلد الوحيد في العالم الذي لا يُجري تعدادات دورية لسكانه. كذلك يجب العمل على صياغة وتنفيذ مجموعة/ منظومة برامج من شأنها المواءمة الكمّية والنوعية بين العرض والطلب في سوق العمل. ومروحة البرامج المطلوبة واسعة، وأهمها إنشاء شبكة من مكاتب التشغيل تغطّي جميع المناطق اللبنانية، توسيع مروحة برامج تدريب القوى العاملة.

ويجب العمل على ترشيد الاعتماد على اليد العاملة غير اللبنانية عبر إجراءات من شأنها إزاحة منافستها لليد العاملة اللبنانية وإزالة الضغط التي يمارسها استخدامُها على مستوى الأجور باتّجاه الانخفاض... وفي هذا السياق يبدو من الضروري الالتزام بما يلي: حصول العامل غير اللبناني على إجازة عمل، أن يكون تشغيل العمالة الأجنبية انتقائياً، يرتبط بحاجة الاقتصاد الوطني، شمول القوانين والأنظمة المتعلّقة بالحدّ الأدنى للأجور والضمانات الاجتماعية وشروط العمل لليد العاملة غير اللبنانية.

ب- توفير ظروف العمل اللائق. يتوجب إصدار قانون جديد للعمل يأخذ بالمعايير التي حدّدتها منظمة العمل الدولية والاتفاقات الدولية، والعمل على مأسسة عمل لجنة المؤشر واعتماد البات محدّدة لتعديل الحدّ الأدنى للأجور، وتصحيح الأجور بالارتباط مع ارتفاع مستويات الأسعار والإنتاجية. كذلك يجب التحوّل إلى نظام موحّد للتغطية الصحية يشمل جميع المواطنين ويموّل من الموازنة العامة، والانتقال من نظام تعويض نهاية الخدمة إلى نظام تقاعدي يشمل جميع أفراد القوى العاملة، واستحداث نظام للتعويض عن البطالة.

ج- تفعيل الأطر المؤسساتية من خلال إعادة هيكلة المؤسّسة الوطنية للاستخدام ووزارة العمل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

تبقى أخيراً الإشارة إلى أن نجاح سياسات سوق العمل ككل يتوقف على مدى قيام حوار (اجتماعي) مثمر بين الأطراف الثلاثة الأعية في هذه السوق: الحكومة والعمال وأصحاب العمل. ما يستدعي إعادة تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعطائه دوراً تقريرياً في بعض الأمور بدلاً من حصره بمجرد دور استشاري، على أن يسبق ذلك إعادة هيكلة الاتحاد العمالي العام على نحو يعزّز موقعة التفاوضي. ويكون ذلك بوضع شروط للترخيص للنقابات تضع حدّاً للتشرذم الذي يعاني منه العمل النقابي في الوقت الحاضر.

هل يمكن حالياً إطلاق مسيرة التحوّل؟

بعد مضي سنتين ونيف على هذا التصوّر، أخذت الأوضاع، وكما هو معلوم، منحى انحدارياً متسارعاً، ووصلنا إلى ما نحن عليه الآن. فصار ضرورياً إعطاء الأولوية القصوى لمعالجة سريعة للأوضاع المالية والنقدية والمصرفية، بحيث لا تصل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى مرحلة الانفجار الشامل والدخول في فوضى عارمة أو احتراب داخلي. لكن يجب ألّا يغيب عن البال أن هذه المعالجة ينبغي أن تشكّل جزءاً لا يتجزّأ من مسيرة التحوّل إلى النموذج الاقتصادي الاجتماعي الجديد. ما يعني أن الإجراءات التي يجب البدء باتخاذها، منذ الآن، ينبغي أن تندرج في خطة إنقاذ مالي تكون المرحلة الأولى من مسيرة التحوّل هذه، فلا يكون هدفها إعادة إنتاج النموذج القديم نفسه أو بصيغة معدلة. ما يقتضي أن تقوم هذه الخطة على خمسة مبادئ رئيسية:

- التخلّص من معظم الدين العام بشقّيه الخارجي والداخلي.
- الاعتماد في تمويل الخطة، بشكل رئيسي، على المصادر المحلية وليس على الاستدانة من الخارج.
- تحميل معظم أكلاف الخطة للأولیغارشية بصفتها المسؤولة عن النهب الذي تعرّض له المال العام.
- وضع القطاع المصرفي في خدمة الاقتصاد الوطني وليس العكس.
- إقامة شبكة أمان اجتماعي شاملة.

وفي هذا الإطار، يجب أن تتضمن الخطة الانتقالية الإجراءات التالية (والتي يتقاطع بعضها مع مندرجات الرؤية الإستراتيجية التي سبق عرضها).

● تشريع القيود على حركة الرساميل إلى الخارج.
● إعادة هيكلة شاملة للدين العام وشطب الجزء الأكبر منه.
● إعادة رسملة وهيكلة القطاع المصرفي بحيث يعود إلى وظيفته الأساسية في تمويل القطاعات الاقتصادية والتركيز على المنتجة منها. مع رفع السرّية المصرفية وخفض أسعار الفائدة وشطب جزء من الودائع الكبيرة.
● الحفاظ على مدّخرات صغار ومتوسّطي المودعين وأموال صندوق الضمان الاجتماعي وصناديق التعاضد.
● العمل على استقرار سعر صرف الليرة.
● استرجاع الأموال المنهوبة والمحوّلة إلى الخارج.
● إعادة هيكلة مصرف لبنان وجعل السياسة النقدية في خدمة السياسة الاقتصادية الجديدة.
● إقفال مزاريب الهدر والفساد والنهب (التهرب الضريبي، الأملاك العامة، الكهرباء، الصناديق والمجالس، التحويلات الزبائنية من الموازنة...).
● إصلاح إداري يرسي الوظيفة العامة على أساس الكفاءة والفاعلية والاستقلال عن السلطة السياسية.
● إصلاح النظام الضريبي وجعله أكثر تصاعدية على الدخل والثروة.
● تأمين استقلالية فعلية للقضاء وأجهزة المراقبة والمحاسبة العمومية.
● تفكيك احتكارات وكارتيلات الاستيراد.
● زيادة الرسوم الجمركية، وتشديد القيود الكمّية على الواردات من السلع الكمالية والسلع المنتجة محلّياً.
● تعليق العمل بالاتفاقيات التجارية مع الخارج التي تعيق الإنتاج المحلي.
● الشروع بوضع نظام للتغطية الصحية الشاملة وتأمين إلزامية ومجانية التعليم الأساسي.
● شمول الفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً من الأزمة بشبكة أمان اجتماعي خاصة.

> النموذج البديل يجب أن يطلق نموّاً اقتصادياً مستداماً على قاعدة بنية إنتاجية محلّية أكثر متانة وأكثر قدرة على المنافسة

هذا المقال يشكّل جزءاً من ورقة عمل أعدّها الكاتب

* أستاذ جامعي يحمل دكتوراه في العلوم الاقتصادية

فرص الاستثمار في النشاطات الانتاجية ذات المحتوى المعرفي العلمي والتكنولوجي والإبداعي العالي

القطاعات الرئيسية	القطاعات الفرعية	الفروع التفصيلية
1- البحث والتطوير	- العلوم الأساسية والصناعة والهندسة. - الزراعة والبيئة. - الطب والرعاية الطبية.	استخدام ت م إ. في قطاع الأعمال – تكنولوجيا الانترنت وتعريب البرمجيات – صياغة النماذج الرياضية ذات التطبيقات الرياضية والاقتصادية – الطاقة المتجددة – المواد المخلقة – الإدارة المستدامة للشواطئ والمناطق الساحلية – الإدارة المتكاملة للموارد المائية – تكنولوجيا للفرص الزراعية الجديدة – التوعية الغذائية للطعام – البحوث عالية الجودة في مجالات علوم الحياة الجزئية والخلوية والعلوم العيادية.
2- الخدمات	-تطوير البرمجيات - خدمات ت م إ وتطبيقات الهاتف الجوال.	- العناية الصحية. - الخدمات المالية والمصرفية. - التسويق والإعلان. - التطبيقات والشبكات الاجتماعية وبناء المحتوى. - وسائط الإعلام. - الألعاب والتحريك الثلاثي الأبعاد.
4- الزراعة	- محاصيل زراعية جديدة. - مزارع للأسماك بتقنيات جديدة. - تربية المواشي بتقنيات جديدة. - تقنيات جديدة لزيادة انتاجية الزراعات القائمة. - التغليف والتخزين ومراقبة الجودة بتقنيات جديدة.	فواكه – فطريات – كستناء – أعشاب طبية – زهور وورود... الخ.
	- مكونات الحواسب والأجهزة.	- تصميم وصناعة مكونات كهربائية عالية القيمة. - تصميم وهندسة مكونات تجهيزات الحواسيب. - تصنيع منتجات البنى التحتية العائدة لـ (ت م إ)
	التكنولوجيا الطبية	صناعات مكملة لقطاع التقنيات الطبية
5- الصناعة	- التكنولوجيا النظيفة	- في قطاع النقل (الاقتصاد في استخدام الوقود والطاقة الكهربائية). - في إدارة المياه البتدئة (الرصد والتخطيط وإدارة العمليات، معالجة المواد العضوية والمواد الصلبة). - في إدارة النفايات الصلبة (تحويل النفايات إلى طاقة). - في الطاقة (انتاج الطاقة المتجددة: الكهربائية الطاقة الشمسية المركزة - الطاقة المولدة بالرياح).
	- الصناعات ذات المحتوى العلمي العالي.	- الالكترونيات – الميكانويك – النانوتكنولوجيا – الكيمياء الحيوية والصناعية – البتروكيماويات – الأدوية والعطور – مستحضرات التجميل – معدات صناعية متفرقة
	- الصناعات ذات المحتوى الإبداعي العالي	- البصريات الإبداعية: أفلام السينما والتلفزيون والفيديو.. - تصميم الأزياء. - الصناعات الجلدية
	- تنويع الصناعات الغذائية	منتجات زيت الزيتون - منتجات الأجبان والألبان - الفواكه المجففة – الخمور – المكسرات – المأكولات المعالجة صناعياً – منتجات الحليب النباتي – منتجات الكينوا.

الاقتصاد الجغرافي ـ السياسي

الأمجد سلامة

بعد أولى جولات المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، سيطر على النقاش العام في لبنان، مجدداً، حيّز تقني ماليّ. وبينما طُعّمت خطّة «التعافي المالي» الحكوميّة ببعض بأفكار وبنود متعلّقة بتفعيل الاقتصاد الكلّي وتحويله من الريعي إلى المنتج، لم تتطرّق المفاوضات مع الصندوق إلى هذه المسألة. وتمحور تركيز غالبية المحللين حول ما طرحه الوفد اللبناني مقابل ما طلبه ممثلو صندوق النقد ليصبح الشقّ الاقتصادي المتمم للخطة خارج الضوء، رغم أنه لا يقلّ أهمية عن الشّق التقني الماليّ. صحيح أن الشقّ الأخير يمهّد لمعالجة التبعات المباشرة للأزمة والانهيار، إلّا أن النقاش في مستقبل النموذج الاقتصادي يؤسّس للتعافي في المدين المتوسّط والطويل. إنّما النقاش في أيّ نموذج اقتصادي يجب تكريسه يعدّ مسألة معقّدة بسبب طبيعة تشكّل الكيان السياسيّ الذي وُجدت فيه مجموعة مناطق كانت علاقاتها الاقتصاديّة (إنتاج وتجارة وعمالة) ضمن حيزات جغرافية متنوّعة وغير مرتبطة ببيروت وجبل لبنان، أي قلب الكيان. وبالإضافة إلى هذه الطبقة العميقة من التعقيد، توجد طبقة سطحيّة تمثّلها الأزمة الراهنة (بشقّيها المالي والاقتصادي) وما قد ينتج عنها من انهيار. بسبب هذه التعقيدات، لا طائل من أيّ نقاش كلاسيكيّ في بنية النظام الاقتصاديّ اللبناني، بل الأجدر البحث عبر مقاربة سياسيّة تتحدّى المشكلة الأصلية، أي تشكّل الكيان وما رافقه من تحدّيات تاريخيّة وجغرافيّة. يمكننا الولوج إلى مقاربة كهذه عبر اتّباع منهج يعتمد الاقتصاد الجغرافيّ السياسيّ.

مقاييس جغرافية

الاقتصاد الجغرافي السياسيّ ينطلق من تصوّر أن الرأسماليّة نظام اقتصادي غير مستقرّ ولا يسمح بتطوّر متوازن جغرافيّاً. لهذا المنهج ثلاث ركائز:

- الأولى، هي أن الرأسماليّة واحدة من بين طرق كثيرة أخرى لتنظيم الضرورات الاقتصاديّة في أي مجتمع (إنتاج الفائض وتوزيعه على المشاركين في عملية الإنتاج والمراكمة، وعملية إعادة الإنتاج...)، وهي ليست بالضرورة أفضل طريقة تنظيم رغم أنّها المهيمنة.
- الثانية، هي أن الجغرافيا ليست عاملاً خارجياً في الاقتصاد، ولا تشكّل قيداً على الاحتمالات الاقتصاديّة. ولكن الجغرافيا تُصنع جنباً إلى جنب مع النشاطات الاقتصاديّة، لينتج عنها فضاء يحدّد بدوره مسارات جدلية اجتماعيّة.
- الثالثة، هي أن العمليات الاقتصاديّة يجب أن تُدرس من خلال علاقتها بعمليات الجيزياء الحيويّة والعمليات الثقافيّة وتلك الاجتماعيّة، ومن خلال مراقبة كيفيّة تطوّر هذه العمليات كلّها مع بعضها البعض.

في هذا الإطار، يبدأ الاقتصاد الجغرافي السياسيّ عند لحظة تخصيص الرأسماليّ لرأس المال بغرض إنتاج السلع وليس عند لحظة تبادل السلع. ويتخلّل عملية إنتاج السلع تحويل الموارد الطبيعيّة (وهي بدء اجتماعي بحدّ ذاته) إلى أشياء ماديّة وغير ماديّة قابلة للتبادل وينتج عن تبادلها أرباحاً. وبذلك تكون عملية الإنتاج مترابطة مع عمليات فيزيائية حيويّة وثقافيّة واجتماعيّة وسياسيّة، فضلاً عن أنّها تفترض مسبقاً تسليع الطبيعة. وهكذا تسليع عادة يكون من خلال السلب أو انتزاع الملكيّة. ما يتطلّب عمليّة سياسيّة ذات اختلال في موازين القوى التي تمارس عملها من خلال مجموعة متنوعة من المقاييس الجغرافيّة. وهذا الاختلال في موازين القوى يحدّد من يسيطر على أيّ موارد طبيعيّة. وكذلك تتحكّم بشكل الإنتاج ماديّة البشر المسلّعين المشاركين في عمليّة الإنتاج. وعمليّات إنتاج السلع بهذا الشكل، بالإضافة إلى المعرفة بوجود وحجم الأرباح، تخلق فضاءات جغرافيّة متحرّكة ومعقّدة، تتحرّك من خلالها سلاسل إنتاج السلع، بالإضافة إلى اليد العاملة. انطلاقاً من هذا الشرح تصبح عملية إنتاج السلع عملية تغيّر، وتوتّر في المزارع والمصانع والمكاتب والمناطق والدول. والتعامل مع عملية الإنتاج على أنها عملية تحوّل من مجموعة عوامل محصاة بشكل مجرّد إلى كثيات من السلع، يؤدّي إلى الاستهتار بالعوامل الماديّة وعامل عدم اليقين الناتج عن عوامل الزمان والمكان التي تصاحب الإنتاج. وبما أنّ مراكمة رأس المال تنتج دائماً اختلالاً في التطور على الامتداد الجغرافيّ، فإنّ المناطق غير المستعدة ستسعى إلى تطوير مسارات بديلة رغم أنّ الذين حقّقوا النجاح يفترضون أن نموذجهم يمثّل الوصفة الناجحة.

سردية كاذبة

في هذا السياق يمكن تفسير الأزمة اللبنانية وامتداداتها بشكل أعمق. فلبنان بلد لا ينتج، سواء سلع ماديّة أو غير ماديّة. خلال الأعوام الثلاثين الماضية دُمّرت القطاعات بشكل ممنهج، ولم يبقَ سوى عملية ماليّة وحيدة قوامها إعادة تدوير الدين وزيادة مطلوبات المصارف (الودائع) لتمويل الاستهلاك. ما يعني أنّ القسم الأعظم من قطاع الخدمات أصبح في خدمة الاستهلاك من خلال سلع وخدمات مستوردة. تدمير الإنتاج بهذا الشكل، دمّر الفضاء الذي تؤمّنه عملية الإنتاج. وهذا الفضاء مشوّه أساساً، بسبب العوامل السياسيّة التي حكمت تشكيل الكيان، وبالتالي حكمت قدرة عمليّات الإنتاج المحليّة على الوصول إلى شتّى أنواع الموارد.

إذا دقّقنا في السرديات التي شرّعت وبرّرت تشكيل الكيان اللبناني، سنجدّ سرديّة أساسيّة تستمد من التاريخ، شرعية وجدوى اقتصاديّة. فقد اخترع المُنادون بصناعة الكيان اللبناني، الكيان التاريخي «فينيقيا». ليبرّروا سلخ المناطق التي ضُمّت إلى الكيان عن الفضاء الإنتاجي الذي انتمت إليه تاريخيّاً. وبُنيت هذه السردية على نجاحات التجار الفينيقيين الذين لعبوا دور الوسطاء، ونقلوا مختلف البضائع من بلدان إلى أخرى، بينما كانت «فينيقيا» كياناً احتلّ جزءاً من الشريط الساحلي السوريّ بين عكّا وأنطاكية، وتميّز سكّانه بأنّهم يجيدون الإبحار وبوصولهم لخشب الأرز لصناعة سفنهم.

المشكلة أن هذه السرديّة غير حقيقيّة. فالكنعانيون الذين سكنوا الساحل السوريّ لم يشكّلوا كياناً سياسيّاً موحّداً أبداً. والمصادر التاريخيّة الوحيدة التي ذكرتهم تحت تصنيف واحد هي تلك الإغريقيّة، وهي متأخرة نوعاً ما. أمّا المصادر التاريخيّة المبكّرة، سواء المصريّة أو الفارسيّة، فتتعامل مع الفينيقيين كمماك متعدّدة ومشتّتة، تتنوع اصطفافاتها السياسيّة بين القوى الكبرى المحيطة فيها.

ويشرح ريتشارد مايلز، في كتابه «قرطاجة يجب أن تُدمّر»، أن أهم فترات ازدهار هذه المدن كانت بين القرنين العاشر والخامس قبل الميلاد. وتمحور هذا الازدهار حول مدينتين-مملكتين: صيدا وصور. ولم يكن أهل هاتين المدينتين بحّارة ممتازين فقط، بل كانوا حرفيين منتجين على مستوى عالٍ. فبالإضافة إلى إتقانهم صنع السفن التي تمكّنت من الإبحار في عواصف البحر المتوسط، أتقنوا شتّى أنواع الصناعات المعدنية من المجوهرات حتى الأسلحة والمعدّات الحربية، والفخار والزجاج.

كما يكشف اعتماد الأبنية ذات الطوابق المتعدّدة في مدينة صور، أنّهم كانوا بنّائين على مستوى عالٍ أيضاً. أساس نجاح تجارة المدينتين كان إتقانهما إنتاج السلع وبكمّيات كبيرة، بالإضافة إلى صنع السلع بما يتناسب مع رغبات المستوردين من مصر وبلاد ما بين النهرين. وقبل كلّ شيء، هم تاجروا بسلعهم ومن ثمّ بسلع الآخرين.

> لا يمكن بناء نموذج اقتصادي منتج بلا خريطة الموارد الجغرافيا القريبة

لكن كما يشرح ميلز، طرق التجارة الأساسيّة لفينيقيي صيدا وصور كانت شرقاً. وخصوصاً بعد ضمور الدور المصري. ومع صعود الإمبراطورية الآشورية الجديدة، وصلت تجارة الفينيقيين إلى شمال الجزيرة العربية والشمال السوري والأناضول، بالإضافة إلى بلاد ما بين النهرين. وفي هذه الفترة وجد الصوريون أنفسهم مضّطرين للتوسع غرباً تلبية للطلب المتزايد للإمبراطوريّة الآشوريّة، فبدأوا بإنشاء المستعمرات في قبرص وجنوب الأناضول ورودوس وحتى في البر اليونانيّ ثم السواحل الشمالية لأفريقيا. ومع الوقت امتدّت المستعمرات إلى غرب إسبانيا على المحيط الأطلسي (قادش). الهدف من إنشاء هذه المستعمرات كان استيراد المواد الأوليّة من المعادن لتصنيعها. وحتى بعد صعود الإمبراطورية الإخمينيّة ووصولها إلى سواحل المتوسط، استمرت استفادة المدينتين من الفضاء الجغرافي نفسه، لكن مع أسبقية لمدينة صيدا في هذه الفترة، كما يشرح فاديم يغولوف في كتابه «التاريخ الاجتماعي لفينيقيا الإخمينيّة».

إذاً سردية الكيان التاريخي الذي لعب دور الوسيط التجاري وازدهر من «السمسرة»، هي سردية مغلوطة. ومن دون الغوص في نوايا صانعيها، لا بد من التركيز على أن الكيانات التي ازدهرت في هذا الشريط الساحلي قبل آلاف السنين ازدهرت لأنها أتقنت مجموعة واسعة من الحرف والصناعات. وازدهرت أكثر لأنها أجادت الاستفادة من البنى الاجتماعية والاقتصادية التي أمتنها الكيانات السياسيّة الكبرى في محيطها الشرقيّ، ولأنها أضافت إلى هذه البنى سلاسل توريد وإنتاج امتدّت على امتداد جزر وسواحل البحر المتوسّط. ولم يكن الازدهار مبنياً على إتقان لعب دور الوسيط، وعلى الإبحار غرباً.

نحو فضاء جديد

في خضم النقاشات حول مستقبل النموذج الاقتصادي اللبناني، سيحاول الذين استفادوا من سياسات السنوات الثلاثين الماضية، أن يعيدوا طرح دور لبنان كحلقة وصل أو كمركز ماليّ أو خدماتيّ في سبيل الحفاظ على قليل من المكاسب التي حقّقوها. ستكون محاولة استنساخ تجربة وظيفة الوسيط التي فشلت فشلاً ذريعاً. هذه التجربة أثبتت أنّها لا يمكن أن تدعم اقتصاداً منتجاً ومزدهراً يحافظ على البنية السكّانيّة والاجتماعية. لم يعد بالإمكان تجاهل دراسة الجغرافيا والعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية المصاحبة لها، وبالتأكيد ليس ممكناً تجاهل ما هو متوافر من موارد وعند من. بالإضافة إلى ذلك لا يمكن بناء نموذج اقتصادي منتج وخصوصاً في لبنان الذي تفصله هوّة إنتاجية كبرى عن محيطه، من دون دراسة الخرائط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخريطة الموارد للجغرافيا القريبة.

قراءات

قروض القطاع الخاص

الضحيّة الصامتة والمعامَلة بالمِثل

غسّان سَمّاس *

إنّ معظم الخطط المطروحة، إن لم تكن كلّها، لم تلحَظ بشكل جدّي وعلمي إشكاليّة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من شركات وأفراد، بالليرة اللبنانيّة أو بالعملات الصعبة. كما لم تلحظْ الخطّة الإنقاذيّة للحكومة هذا الموضوع الحياتيّ المُهم، وحتى لم تذْكُرْه، بل ركّزت على حماية الودائع والمودعين، على أهميّتها، ضاربةً بعرض اللامُبالاة القروض المصرفيّة والمُقترضين.

إشكاليّة القروض الممنوحة للقطاع الخاصّ ذات شقّين:

* في الشق الأوّل، إنّ المصارف اللبنانية، أي لنْ يستطيعَ المقترضُ أبداً أن يضاعف قيمة قِسطِهِ الشهريّ للمصرف ثلاث مرّات!). أمّا الشركات فستضطرُّ مرغمة، لأن تضاعف أسعارها، ما يُدْخِل البلاد دوّامة تضخّم تصاعديّة، وتالياً في ركودٍ تضخّميّ مُميت. أمّا الشركات المُصدِّرة فستتضاءل قدرتها التنافسيّة في الأسواق العالميّة، ولن يتوقف منافسون أجانب عن قضْم الحصص السوقية للشركات اللبنانيّة في الخارج ما يُنضِب مصادر القطع النادر الشحيح أصلاً للأسف.

من الناحية الاقتصاديّة السلوكيّة البحتة (Behavioral Economics)، فإنّ تشجيع المصارف للمواطنين والشركات على الاقتراض ينبعُ من المبدأ الاقتصادي القائل بأنّ العملات المحليّة والأجنبيّة هي عملات ذات ذبذبة مُتوقّعة أي، بمعنى آخر، حين يتعاقد المواطن على قرض مصرفيّ لمدة ثلاثين عاماً، فإنّ المصرف والعميل يعتبران أن سعر صرف العملة الوطنيّة (أي مصدر سداد العميل) سيبقى نسبيّاً ثابتاً وأنّ العميل سيحافظ على إنتاجيّته أو على عملِه ما يقلّل مشاكلَ تعذّر السداد. هذان الشرطان تغيّرا حاليّاً: فلا سعر صرف الليرة ثابت أو مُتوقّع، ولا إنتاجيّة الاقتصاد، ولا الوظائف في حالٍ مقبول. وبالتالي، يجب إيجاد حلول ناجعة لا تؤدّي طرفي التعاقد: العميل والمصرف.

في ما يلي بعض الحلول المُقترحة لمُعضِلة القروض الخاصة في لبنان:

- بالنسبة إلى قروض الشركات، وأسوةً بمعالجة الحفاظ على الودائع، يجب على المصارف المشاركة برؤوس أموال الشركات بواسطة آليّة الـ bail in ذاتها، بحيث يكتتب المصرف بأسهم في الشركة المدينة بنسبة قيمة الدَّين، أي يتحوّل المصرف إلى شريك في المؤسّسة المدينة. طبعاً، هذا الإجراء يتطلّب تشريعاً خاصاً من قِبل المركزي، إذ يتعذّر حاليّاً على المصارف الاستثمار بأسهم الشركات الخاصة في لبنان. أمّا إذا تعذّر السماح للمصارف بذلك بشكل مباشر، اقترحَ أن يُصار إلى تأسيس صندوق استثماري تملّكهُ المصارف، ويقوم الصندوق بعمليّة الاكتتاب تلك، مقابل نسبة مشاركة كلّ مصرفٍ برأس مال الصندوق. هذا الإجراء الأخير يتيح المجال للصندوق لتسنيد جزء من المطلوبات وتحويل الأسهم الباقية إلى مساهمة مباشرة قد تُربَط بمؤشّر متحوّل يَسهُلُ تداولهُ، وبالتالي تَسييل بعض أسهمه لرسملة المصارف. من الطبيعي أن تقبَل المصارف بالمعاملة بالمِثل، فهي تطلبُ من مودعيها الاكتتاب بأسهم في المصرف بغية تخفيف التزاماتها تجاههم بواسطة الbail in، فمن باب أولى أن تتعاطف هي أيضاً مع الشركات المدينة وتكتتبَ في أسهمها أيضاً، وهذا رأس العدل في المعاملة بالمِثل.

- بالنسبة إلى القروض الفرديّة او قروض التجزئة، وخصوصاً تلك الممنوحة بالعملات الأجنبية والدولار (اليورو، والدرهم في بعض بطاقات الائتمان) فلا بُدَّ من الإجراءات التالية:

● القروض السكنيّة، وهي الأصعب، فمن الضروري جدّاً المحافظة على ثبات العائلة وتجذّرها في مسكنها من خلال تشريع الدولة للحسم المباشر على رأس المال بما يوازي الـ30%.

● مراجعة الفوائد المدفوعة من قِبل العميل وإعادتِها، وخاصّة في السنوات الخمس الأخيرة وتعديلها إلى نسبة منطقيّة توازي الأسواق العالميّة. ألمّ تُلحظ الخطّة الحكوميّة إرجاع الفوائد المدفوعة على الودائع إلى المصارف، ومنها إلى الدولة؟

● تحويل الباقي إلى الليرة اللبنانية بسعر صرف تفضيلي (يوازي سعر الصرف المُقدّر بـ1507 إلى 1520 ليرة مقابل الدولار).

● إنشاء صندوق سيادي يشتري هذه القروض من المصارف بالدولار، ويسدّد لها قيمتها بالليرة اللبنانية على أساس سعر السوق وفق المنصّة الإلكترونية، أسوةً بالتعميمين 547 و151 وغيرهما اللذين استفادت منهما المصارف لتخفيف حمولتها من ذمم على مصرف لبنان لديها. فمجدداً أليست المعاملة بالمِثل أعدل المعاملات وأقلّها تعسّفاً؟

● أما قروض الاستهلاك بالعملات الأجنبيّة، فلا تخضع لأيّ حسومات، بل لمراجعة نسبة الفوائد الماضية ويتم تسديدها في صندوق مماثل، وذات آفاق زمنيّة أقصر، ويسدّدها مصرف لبنان للمصارف بذات الآليّة السابقة.

- القروض السكنيّة بالليرة اللبنانيّة المدعومة وغير المدعومة، فتخضع لمراجعة نسبة الفائدة إن لم تكن مدعومة، وتواصل الدولة دعمها بواسطة الاحتياط الإلزامي المودَع لديها من قِبل المصارف. أقترح أن يُنشئ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي صندوقاً خاصاً يشتري هذه القروض مقابل مطلوباته الكبيرة لدى المصارف وأن يديرها وفقاً لمؤشر استثماريّ مربوط بعائدات استثماراته لأموال تعويض نهاية الخدمة. يمكن التوسّع لاحقاً في هذا الأمر في إطار الإشارة إلى أنّ أحد المصارف الخمسة المقترَحة في الخطة الحكوميّة، يجب أن يكون شراكة بين «الضمان» ومستثمرين من الخارج، ويكون متخصّصاً حصريّاً بالتمويل السكني وبالليرة اللبنانيّة، أسوةً بأترابه في البلدان المتقدّمة.

أدعو الحكومة ومستشاريها الماليين والاقتصاديين إلى أن «تتفّقي معروفها» مع المدينين بالليرة أو بالدولار من القطاع الخاص، وتشملهم جميعاً في خطّتها الاقتصادية. فقد أنصفت الخطة المصارفَ والمودعين والخزينة والاقتصاد والعملة الوطنيّة، إلا أنها أهملت الشركات والمواطنين المدينين وثُركوا لتتقاذفهم أمواج المصارف ورياح سعر الصرف.

أدعو الحكومة إلى إصدار ملحق إضافي بهذا الموضوع. فإنْ أرادت الحكومة في خطّتها، أن تستردَّ المال «الموهوب» (الخطة ميّزت بين المال المنهوب وبين المال الموهوب عبر الفوائد) وعائدات الفوائد العالية من الودائع فسيعود إلى المدينين جزءاً من هذه الأموال، لأنهم جزءٌ من مصادرها، لأنّ قروض القطاع الخاص تساوي اليوم 41 مليار دولار، و30 تريليون ليرة (أي 20 مليار دولار على السعر الرسمي المسجّل في دفاتر المصارف)، فعاملوهم بالمِثل.

* أستاذ جامعي ومستشار مالي

الطاقات البديلة: أوهام الحلول «الخضراء»

اليسار شعيب *

ثمّة قصّة طريفة أوردها نيكولا ريدو في كتابه «نحو انخفاض النمو الاقتصادي للجميع»! تستحضر ما وصلْنا إليه من اغتراب عن أنفسنا ومن عبثية في عالمنا المعاصر: رسا أميركي من العالم المتمدن في قرية مكسيكية ساحلية نائية ووجد صياد سمك يأخذ قيلولة فساله: لماذا لا تبقى في البحر لمدّة أطول لزيادة نتاج الصيد؟ فأجابه الصياد المكسيكي: «لماذا أبقى طالما ما اصطدته اليوم يكفيني ويكفي عائلتي؟»، فتعجّب الأميركي وسأل: «وماذا تفعل في الوقت المتبقّي لك من النهار؟»، فقال الصياد: «ألعب مع أطفالي، أنام، أستمتع بقيلولة مع امرأتي، أمضي ساعات المساء مع أصدقائي، نشرب ونعزف على الغيتار، لديّ حياة ممتلئة»، قاطعه حينئذ الأميركي قائلاً: «اتبع نصيحتي وابقَ في البحر لمدة أطول لزيادة إنتاجك من السمك، عندها ستجني أرباحاً أكثر لكي تشتري قارب صيد أكبر ثم تؤسّس مصنعك الخاص، ما يسمح لك بالانتقال إلى العاصمة مكسيكو ثم إلى نيويورك». فسأل الصياد «وبعد ذلك؟»، أجاب الأميركي: «عندها ستحصل على أسهم في البورصة وستربح الملايين». فتعجّب الصياد «الملايين؟ وماذا بعد؟»، فأجاب الأميركي: «بعد ذلك، يمكنك أن تتقاعد وترجع لهذه القرية، لكي تلعب مع أحفادك، تنام، تأخذ قيلولة مع امرأتك، وتمضي ساعات المساء مع أصدقائك، تشربون وتعزفون على الغيتار».

يمكننا السخرية من نصيحة الأميركي الذي يريد للصياد أن يخسّر حياته بالركض من أجل وهم الربح. لكن البشرية جمعاء أصبحت عالقة في طاحونة الهواء هذه تحت عنوان «النموّ الاقتصادي» الذي استنزف طاقات الأرض والبشر. بعض من الضرائب التي ندفعها بسبب النموّ الاقتصادي تتمثّل في تدمير النظم البيئية والتلوّث والاحتباس الحراري وتراكم النفايات وغيرها من مشاكل بيئية ترتدّ بنتائجها السلبية على صحّتنا وحياتنا. لمواجهة هذه الأخطار، عجّت العقود الأخيرة بطروحات ومفاهيم وحلول عدّة روّجت لها الأنظمة والجمعيات البيئية والمنظمات غير الحكومية. منها مفهوم «التنمية المستدامة» الذي أصبح عنوان النضال البيئي والذي أُدرجت تحت رايته سلسلة من الحلول المقترحة مثل استعمال مصادر الطاقة النظيفة المتجدّدة كالطاقة الشمسية والهوائية والمائية من أجل تخفيف انبعاثات الغازات المتسبّبة بالاحتباس الحراري (ثاني أوكسيد الكاربون، الميثان وأوكسيد النيتروجين)، كما السعي لتصنيع السيارات الكهربائية، واستخراج الوقود الحيوي Biofuel من الزيوت النباتية. في السنوات الأخيرة، طُرحت أيضاً مفاهيم جديدة مثل «المرونة» Resilience و«التحوّل» transition في استعمال موارد الطاقة، وهي بدأت تحلّ محلّ «التنمية المستدامة» وتكتسح الأدبيات البيئية.

طُرح مصطلح التنمية المستدامة للمرة الأولى رسمياً عام 1987 في تقرير تحت عنوان «مستقبلنا المشترك» لرئيسة الحكومة النروبجية آنذاك بروندتلاند، وتم تبنّيه من قبل 182 دولة في قمّة الأرض في ريو دي جينيرو سنة 1992. في المبدأ، شيّد هذا المفهوم على ثلاثة مداميك: الاقتصاد، استدامة الموارد الطبيعية، والتنمية الاجتماعية. تعريف هذا المفهوم أُعطي بجملة تُختصر بالآتي: مواصلة النمو الاقتصادي من دون استنزاف الموارد الطبيعية وإلحاق الضرر بالنظم البيئية، ليتسنّى للأجيال اللاحقة التنعّم بما تنعّمت به الأجيال السابقة. رغم تعميمه ووضعه في كلّ «صلصات» الحلول البيئية في العقود الماضية، حتى أنه أصبح شعار أكثر الشركات المضرّة بالبيئة والمستنزفة للموارد الطبيعية، لم يُترجم هذا المفهوم على الأرض بمشاريع تؤمّن فعلاً «تنمية مستدامة»، ولم يتحسّن حال الأرض وأهلها، بل إن هذا المفهوم بدأ بالأفول ولم يعد اليوم الحلّ «السحري» المطروح لعدة أسباب:

- أولاً، التباس هذا المفهوم وغموضه اللذان كانا وراء شعبيّته في البداية انتهاء بتحويله إلى خطاب ممجوج وشعار أجوف، حيث لكلّ حكومة وجمعية ومؤسسة «تنميتها المستدامة» الخاصة بها من دون حدّ أدنى من القواسم المشتركة.

- ثانياً، لم يحدّد هذا المفهوم ما هو المستدام، وما هو غير المستدام، بحيث طغى في تطبيقه مفهوم النموّ الاقتصادي على مفهوم الاستدامة، وطغى منطق الربح والتجارة وتراكم الثروات، إذ أصبح الشقّ البيئي مجرّد ديكور أو «علامة تجارية» لا أكثر.

- ثالثاً، يتبنّى هذا المفهوم فكرة أنّ الموارد الطبيعية المحدودة قادرة فعلاً على تغذية نموّ اقتصادي لا محدود، وتحويلها إلى «رأسمال بشري» يمكن استغلاله إلى ما لا نهاية.

> **تُستثمر مئات المليارات سنوياً من أجل تطوير تكنولوجيات الطاقات البديلة، ومن أجل خلق اسواق لبيعها وتصريفها**

- رابعاً، حتى مفهوم الاستدامة ضبابي ويحمل في طياته كثيراً من المطبّات والاستغلال غير المرئي للموارد الطبيعية.

أصبحنا اليوم نسمع أكثر عمّا يسمى «الاقتصاد الأخضر» Green economy أو «الذهب الأخضر» الذي يروّج للحلول نفسها التي أدرجت تحت عنوان «التنمية المستدامة»، لكن بحلّة جديدة أكثر جاذبية وتناغماً مع الثورة التكنولوجية المتسارعة. هذه «الحلول الخضراء» ليست جديدة، بل انطلقت بمبادرات فرديّة أو محصورة ببعض الجمعيات البيئية التي تأسّست في السبعينات والثمانينات وكانت مؤمنة بهذه البدائل. أمّا في السنوات الأخيرة، فقد نُظّمت حملات هائلة لتسويق هذه الحلول على نطاق واسع جداً، ويُروّج لها على أنها خشبة خلاصنا المثلى التي لا تتعارض مع مبدأ النمو الاقتصادي المسلّم به كأن لا مستقبل للبشرية من دونه. لم يعد هناك حكومة في العالم أو شركة أو جمعية لم تشارك في معزوفة ضرورة تطوير ودعم وتمكين تكنولوجيات الطاقة البديلة (رغم الدوافع المختلفة).

من البلافت أنّ قادة وروّاد هذه «الثورة الخضراء» اليوم هم من كبار المهندسين العاملين في شركات متعدّدة الجنسيات2 (على سبيل المثال لا الحصر: أيلون موسك «شركة تيسلا»، مات غولدن «شركة CEO»)، ومن كبار المديرين وأصحاب رؤوس الأموال الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في مجموعات صناعية وإعلامية كبرى (ريتشارد برونسون، الأخوان كوتش وغيرهم) وحتى من السياسيين المتموّلين أمثال مايكل بلومبرغ الذي شغل منصب عمدة مدينة نيويورك حتى سنة 2013، والبرت الغور الذي كان نائباً للرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون قبل أن يصبح من دعاة حماية البيئة ويحتلّ موقع الصدارة في الفيلم الذي عوّمه «حقيقة تزعج» الحاصل على جائزة أوسكار سنة 2007، بحجّة أنه أظهر مشاكل التغيّر المناخي.

تُستثمر مئات المليارات سنوياً من أجل تطوير تكنولوجيات الطاقات البديلة، ومن أجل خلق أسواق لبيعها وتصريفها. ومن أهم الحجج المسوّقة أن هذه الطاقات لا تخلّصنا فقط من الكربون المنبعث من استعمال الطاقة الأحفورية (نفط وفحم حجري)، بل ستخلّص الولايات المتحدة وأوروبا (وحتى إسرائيل إذ أنّ رائد هذه الدعاية هو المهندس شاي أغاسي) من الاعتماد على الطاقة المستمدّة من بترول الشرق الأوسط.

لذا، لا مهرب من سؤال مشروع وضروري: هل استعمال هذه الطاقات هو فعلاً «أخضر»، أي لا يؤذي البيئة وهو «نظيف» 100% كما يروّج له؟ أو أنها «سوق» جديدة لسلع جديدة تتجدّد فيها الرأسمالية وتكتسي ثوباً أخضر وتغسل به أثامها البيئية السابقة واللاحقة؟ وما هي علاقة هذه الطاقات بالاستدامة؟

لنبدأ بالطاقات الشمسية والهوائية والمائية والتي تندرج تحت مسمى الطاقات المتجدّدة اللامحدودة والنظيفة بعكس الطاقة الأحفورية. من دون شك أن الشمس والهواء والماء تشكّل مصادر طاقة متجدّدة ونظيفة، لكن كلفة تصنيع وإنشاء محطات استخراج هذه الطاقة تطرح إشكاليات عدة. الثابت أن هذه المحطات لا تتسبّب بانبعاثات غازية فور تشغيلها، وبهذا هي فعلاً نظيفة، لكن ماذا عن فعاليتها ومدّة حياتها وعوائدها بيئياً؟

إذا أخذنا اللوحات الشمسية مثلاً، يتبيّن أن صنعها يتطلّب كمية كبيرة من المواد الأولية المحدودة وغير المتجدّدة، كما أن استخراج هذه المواد مكلف وملوّث للبيئة، فضلاً عن استغلال شنيع للأيدي العاملة كما في كل القطاعات المنجمية، وخصوصاً في بلدان الجنوب. صناعة اللوحات الشمسية تتطلب استخراج الألمنيوم، الزرنيخ، البور، الكادميوم، الكوبالت، النحاس، الحديد، السيليكون، السلينيوم، الفضّة وغيرها من المعادن. الواقع مختلف عمّا يُشاع بأن هذه اللوحات تتطلّب فقط الرمل! لا يمكن استخراج السيليكون من الرمل، بل يتم استخراجه من معدن الكوارتز المدفون في المناجم. إذا احتسبنا كلفة الطاقة الضرورية لصناعة هذه اللوحات المستمدّة من الطاقة الأحفورية، لوجدنا أن هذه الصناعة مكلفة بيئياً، ولا تصحّ تسميتها «نظيفة» لأنها في المحصّلة والتقييم النهائي تستهلك كميات غير قليلة من النفط والفحم الحجري والماء والمواد السامة، كما يقول الكاتب الأميركي أوزي زهنر في كتابه «الأوهام الخضراء: الأسرار الوسخة للطاقة النظيفة ومستقبل البيئة». كما أن المستفيدين من إنتاج وتوزيع هذه اللوحات هم المجموعات والشركات الصناعية الكبرى: على سبيل المثال، المجموعة الصناعية Adani (التي تستثمر أيضاً في استخراج الفحم الحجري) تملك أكبر محطّة للطاقة الشمسية في العالم، مركزها الهند. ثاني أكبر محطة عالمية لتوليد الطاقة الشمسية تملكها مجموعة بيركشير هاثاوي الأميركية التي يشارك بيل غايتز في إدارتها (تعدّ هذه المجموعة رابع أكبر شركة في العالم وتملك استثمارات في مجالات متعدّدة). أمّا مجموعة Vinci فتتكفل بإنشاء وتطوير محطّة للطاقة الشمسية في أفريقيا وخصوصاً السينغال. أخيراً لا مهرب من طرح مشكل آخر يتمثّل في كيفية وأكلاف إعادة تدوير هذه اللوحات (مدّة حياتها لا تتعدّى الثلاثين سنة) لجهة الطاقة المستهلكة والثمن البيئي لهذه العملية.

لا تنحصر الإشكاليات هنا، بل تمتدّ لمسألة فعاليّة هذه الطاقات؛ فالشمس لا تسطع دائماً والرياح لا تعصف باستمرار، إذ لا يمكن الاعتماد عليها فقط، بينما يجب دائماً اقترانها بمصادر طاقة كلاسيكية (نفط أو غاز) باعتراف أكبر الشركات المصنّعة التي غالباً ما يكون لها فرع لاستعمال الطاقات الأحفورية! هناك حلول لتخزين هذه الطاقة طبعاً، واستعمالها ليلاً أو في أيام هدوء الريح، لكن هنا تكمن إشكالية تصنيع البطاريات المخزّنة وكلفتها البيئية ومدّة حياتها وإعادة تدويرها. هذه المشكلة لا تختلف أيضاً عن مشكلة السيارات الكهربائية التي تتطلّب بطارياتها استعمال معادن نادرة مثل الليثيوم فضلاً عن نهمها بالطاقة المستمدّة طبعاً من مصادر أحفورية.

أخيراً، ينبغي إثارة ما يسمى «الوقود الحيوي» الذي يُستخرج من الذرة وقصب السكر والصويا. هذه الزراعات تتطلّب أراضي شاسعة يجري توفيرها غالباً بقطع الغابات، وخصوصاً في بلدان أميركا الجنوبية مثل البرازيل والأرجنتين وبوليفيا، وبتدمير مساكن العديد من القبائل الأمازونية والاستيلاء على أراضيها. كما أن الحاجة لإنتاج كميات هائلة من هذه الزراعات من أجل إنتاج الفيول الحيوي تتطلب استعمال كل أنواع المبيدات الحشرية والأسمدة التي حوّلت هذه الحقول إلى صحارى «خضراء»، عدا عن أن عملية تصنيع هذا الفيول تعتمد على الطاقة الأحفورية.

بدأ عدد من الباحثين بالتشكيك في فعالية هذه الطاقات وحقيقة نظافتها منذ سنة 2012 (الدراسة المنشورة في مجلة nature (دناءة3) من أجل التفكير في طرق أخرى، إذ أن الهدف من سرد هذه الوقائع ليس التسليم بأنّ الحلّ هو بالرجوع إلى عهد مصابيح الزيت والكهوف، بل عبر الإقرار بالواقع وإشكالياته. ليست هناك عصا سحرية بالتأكيد، لكن يمكننا التفكير ببدائل فعليّة وحقيقية نابعة من إرادة الشعوب وليس من مصالح الشركات التي دمّرت كل شيء وتأتي الآن لكي ترقص على الأنقاض وتذّعي البناء. بذلك يمكن العودة إلى قصّة الصياد المكسيكي: هل النموّ الاقتصادي وتراكم الأرباح هو هدف لذاته؟ ما هي طبيعة هذا النمو المنشود؟ هل النموّ الذي تريده الشركات هو نفسه ما تريده الشعوب؟ ماذا عن نجاح الرأسمالية في تصوير ثقافة الاستهلاك والتبذير كأنها جزء من «الطبيعة البشرية»؟ هل يمكننا التفكير في بناء مجتمعات أقل استهلاكاً للطاقة بدلاً من البحث عن طاقات بديلة من أجل استمرار الاستهلاك!

*أستاذة أيكولوجيا في الجامعة اللبنانية

وثيقة

في 21 نيسان 1992 تلقّى رئيس الحكومة آنذاك (الراحل) عمر كرامي، تقريراً من لجنة الخبراء المكلفة من مجلس الوزراء بقرار رقم 16 الصادر بتاريخ 11 آذار 1992، يتضمن «تصوراً عاماً لمرتكزات الاستقرار الاقتصادي في لبنان». التقرير واضح في الهاجس المرتبط بتداعيات الحرب الأهلية على مفاصل الاقتصاد والخسائر اللاحقة بالليرة اللبنانية وتداعي القدرات الإنتاجية، إلا أنه بمعزل عن هذا الهاجس، وإذا عزلنا المسائل الطارئة في الأزمة الراهنة اليوم، فإن ما كان مطروحاً في السابق من تعقيدات شبيهاً إلى حدّ التطابق مع ما يُطرح اليوم. تكاد الأزمة تكون هي نفسها وإنما بحجم أكبر يعكس كل تلك السنوات من مواصلة النهج نفسه. صحيح أن التقرير لا يقدّم وصفة واحدة أو إجابة واحدة، إنما كان مشغولاً بعقل ليبرالي واضح لا يشبه التركيبة اللبنانية المبنية على «أوليغارشية» أمراء الحرب وشركائهم من طبقة رجال الأعمال التي أوجدت ليبراليتها الخاصة التي تتيح لها ممارسة الفساد بحرية وبوقاحة والتعدّي على الأملاك العامة والخاصة والاستفادة من الريع «السهل»...
في هذا التقرير، رُسمت معالم قانونية وتقنية للسياسة النقدية والحدود التي يجب أن يلعبها مصرف لبنان في إقراض الدولة وحماية المودعين، وهي حدود لو احترمت لما وصلنا اليوم إلى تبديد أموال المودعين. فمصرف لبنان لا يمكنه إقراض الدولة كيفما كان، لكن الحاكم رياض سلامة يزعم أن لديه بذمة الدولة 15 مليار دولار من دون أن يقرّ مباشرة أن هذه هي أموال المودعين التي استقطبها من المصارف بواسطة هندسات مالية مكلفة جداً، بدلاً من أن يحافظ على أموال المودعين بدّدها مع الدولة! هل بإمكان سلامة ردّ أموال المودعين أو قسم منها بالدولار؟ لن يجيب الحاكم، وإنما تعاميه تشير إلى أنه يردّ جزءاً منها بالليرة اللبنانية وبسعر يبلغ 3200 ليرة اليوم، أي أنه سيطبع الليرات ليردّ الودائع بالدولار وستكون الضغوط التضخمية في أوجها، وربما يخلق هذا الأمر وحده تضخماً مفرطاً، وفي كل الأحوال من يدفع الثمن هو المداخيل بالليرة.
كما حدّد التقرير دور القطاع العام وحجمه بخلفية الحشو الذي أصابه بفعل الحرب وأمراضها. فأول الذين يجب إلغاء عقودهم من القطاع العام هم المهاجرون والمتغيبون... لكن بدلاً من الإصلاح، عمدت السلطة إلى المزيد من الحشو لاستيعاب الميليشيات وانتقلت سلطتهم من حدود «الأمر الواقع»، إلى حدود «أمر القانون».
لا تتفاجؤوا أن مسألة التعديات على الأملاك البحرية كانت قائمة كما هي اليوم مع التطورات التي طرأت عليها وأصابتها بين 1992 و2020 وتفرّع وتشعّب النفوذ السياسي بين هاتين السنتين.... ثمة الكثير ما طُرح سابقاً ويُطرح اليوم، مع فوارق جوهرية. صحيح أن التقرير طرح زيادة الرسوم على البنزين، لكنه ربطها بإجراءات سريعة لتعزيز النقل العام. المفارقة أن البنزين خضع لاحقاً للضريبة لكن لم تؤمن الدولة أي نقل عام لغاية اليوم.
العملة الوطنية كانت هاجساً، وإن كان عام الخروج من الحرب الأهلية يأتي بعد دولرة كل الاسعار. مشاكلنا كانت هي نفسها: دولرة مرتفعة، ضعف الخدمات العامة، ترهل بنية الإدارة العامة، صفقات بالتراضي، غياب أجهزة الرقابة، محاصصة طائفية ومذهبية، لا عدالة ضريبية... المشكلة في لبنان هي في أصل النظام وليست في أدواته وآلياته. اليوم، نعيش الهواجس نفسها ببعد زمني مختلف، وكأن حقبة الحرب الأهلية لم تتوقّف وإنما تابعت تطورها لنصل اليوم إلى مفصل جديد. هذا ما يثير سؤالاً أساسياً: هل يصحّ القول بأننا اليوم نعيش مرحلة الـ1991 أي مرحلة نهاية الحرب الأهلية ونستعدّ للخروج من تداعياتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، أم أننا نحتاج إلى وقت أطول أو تطورات مالية ونقدية أقسى لنصل إلى ما يشبه مرحلة الـ1991؟
هذا التقرير بمثابة وثيقة يمكن مقاربتها من زاوية آنيّة. هو يستعيد مرحلة ما بعد الحرب الأهليّة وبنية الفساد التي تمدّدت زمنياً لغاية اليوم، وأوصلت لبنان إلى أزمة جديدة يفترض أنها بدأت قبل 27 عاماً. إفلاس اليوم يأتي بتاريخ سابق.

تقرير لجنة الخبراء - نيسان 1992

إفلاس اليوم «قبل 27 عاماً»

الإطار السياسي والإداري

إذا كان من البديهي أن تمتلك كل دولة عصرية سياسة اقتصادية - اجتماعية واضحة الأهداف والوسائل، فإن وعي الجسم السياسي لمتطلبات هذه السياسة وتوافر الإرادة لديه لوضعها موضع التنفيذ يشكلان المرتكز الأساسي لنجاحها. إن هذا يعني أن تكون الإدارة السياسية للاقتصاد الوطني عموماً وللقطاع العام بشكل خاص، على قدر كبير من الانضباط والمسؤولية. وفي بلد كلبنان يواجه في الظرف الراهن تحديات سياسية واقتصادية، داخلية وخارجية بالغة، فإن هذه الأمور تصبح أكثر إلحاحاً وتتطلب مستوى رفيعاً من الأداء السياسي والإداري.
إن الأداء الإداري في لبنان أصبح في الظروف الراهنة عائقاً أساسياً في مواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. فهذه الإدارة تعاني من ضعف الإنتاج والرقابة وتفشي البطالة المقنعة وانعدام الحساب الاقتصادي وعدم توافر التجهيزات الحديثة والعنصر البشري الكفوء وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية. هذه الأمور كلها باتت تنطوي على كلفة اقتصادية واجتماعية باهظة لم يعد في وسع الاقتصاد اللبناني تحمّل أعبائها. فقد أصبحت حصّة الإدارة العامة مما ينتجه المقيمون غير متناسبة مع حجم ونوعية الخدمات العامة التي توفّرها هذه الإدارة للمواطنين. إن المشكلة المطروحة على هذا الصعيد ليست ذات طابع إداري بحت، بل هي تعكس في جانب أساسي منها واقع الحياة السياسية اللبنانية عموماً، والتي لا تزال شديدة التأثر بالاعتبارات الطائفية والمذهبية والعائلية المنسحبة لأشكال مختلفة على مجمل من أدار القطاع العام والسلوك الإداري.
من هنا فإن اللجنة ترى أهمية تحقيق الشروط الكفيلة برفع مستوى الإدارة السياسية والإدارية بحيث يصبح في مستوى المشاكل الكبرى التي يواجهها المجتمع والاقتصاد في لبنان. إن البلاد تحتاج إلى الشروع من دون إبطاء في بناء الدولة العصرية والإدارة المنتجة. من المهم تأكيد أولوية الإصلاح الإداري الذي يشكل عاملاً مهماً في مواجهة المشكلات الاقتصادية المستعصية بعد حرب الـ16 عاماً.

قضايا اقتصادية اساسية

يعاني لبنان حالياً من تزامن التضخم مع انخفاض مستوى الإنتاج الحقيقي نسبة إلى طاقاته الكامنة في وقت بعد نفسه لإعادة الإعمار. وفي هذا الإطار نرى أن يتمحور البحث حول القضيتين الأساسيتين التاليتين: التضخم والسياسة المالية والنقدية، الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ومستوى الإنتاج.
عانى لبنان من موجات التضخم خلال سنوات الحرب. وقد ارتدت هذه الموجات منحى تصاعدياً متفاقماً ابتداءً من أواسط الثمانينات. وقد سجّل معدل التضخم السنوي الوسطي نحو 200% خلال أعوام 1985 - 1988، ثم ما لبث أن تراجع إلى 70% في أعوام 1988 - 1990. وفي عام 1991 بلغ معدل التضخم ما يفوق 50%. إن ظاهرة التضخم بالغة التعقيد، ومردّها إلى عوامل الطلب و/أو عوامل الكلفة، وقد يكون بعض هذه العوامل داخلياً وبعضها الآخر خارجياً، وغالباً ما يتداخل بعض هذه العوامل مع بعض.
أما في لبنان فقد كان لتنامي العجز في موازنة القطاع العام ككل، الأثر الأعمّ في استفحال ظاهرة التضخّم. وقد بلغت نسبة العجز إلى إجمالي الإنفاق في السنوات الخمس الأخيرة مستويات مرتفعة جداً فاقت الـ70% عام 1987 وارتفعت إلى 85% في أعوام 1988 - 1990. وبحسب الإحصاءات الأولية المتوافرة لدى مصرف لبنان ووزارة المال فإن هذه النسبة تراجعت إلى 57% في عام 1991، مع الإشارة إلى أن الأرقام العائدة لهذا العام بحاجة إلى مزيد من التدقيق، وخصوصاً لجهة التأكد من أنها تشمل إجمالي إنفاق القطاع العام.
وإذا كان تنامي العجز قد تولد حتى عام 1990 عن التزامن بين فقدان السيطرة على الموارد الحكومية من جهة والتوسع في الإنفاق من جهة ثانية، فإن عام 1991 تميّز بتحسّن ملحوظ في الواردات ولكن قابله ارتفاع في الإنفاق ولا سيما الإنفاق الجاري. إن استمرار العجز الكبير في هوّة تعكس في جانب أساسي منها واقع الحياة السياسية اللبنانية عموماً، والتي لا تزال شديدة التأثر بالاعتبارات الطائفية والمذهبية والعائلية المنسحبة لأشكال مختلفة على مجمل من أدار القطاع العام والسلوك الإداري.
من هنا فإن اللجنة ترى أهمية تحقيق الشروط الكفيلة برفع مستوى الإدارة السياسية والإدارية بحيث يصبح في مستوى المشاكل الكبرى التي يواجهها المجتمع والاقتصاد في لبنان. إن البلاد تحتاج إلى الشروع من دون إبطاء في بناء الدولة العصرية والإدارة المنتجة. من المهم تأكيد أولوية الإصلاح الإداري الذي يشكل عاملاً مهماً في مواجهة المشكلات الاقتصادية المستعصية بعد حرب الـ16 عاماً.

قضايا اقتصادية اساسية

يعاني لبنان حالياً من تزامن التضخم مع انخفاض مستوى الإنتاج الحقيقي نسبة إلى طاقاته الكامنة في وقت بعد نفسه لإعادة الإعمار. وفي هذا الإطار نرى أن يتمحور البحث حول القضيتين الأساسيتين التاليتين: التضخم والسياسة المالية والنقدية، الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ومستوى الإنتاج.
عانى لبنان من موجات التضخم لاتجاه واحد، بل شهد تقلبات بين فترة وأخرى. وفي السنوات الخمس الأخيرة شهد الناتج المحلي نمواً بين عامي 1986 و1988 تبعه انخفاض في عامي 1989 و1990 بالنظر أساساً إلى الأحداث الداخلية والخارجية التي استجدت خلال هذين العامين. ومع استتباب الوضع السياسي والأمني في عام 1991 سُجّل تحسن في مستوى الناتج المحلي ولكنه بقي أدنى بكثير من مستواه في عام 1975 (بالأسعار الثابتة).
إن القضية الرئيسية الثانية التي تواجه الاقتصاد اللبناني في المدين القصير والمتوسط تتمثل في الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية المتاحة راهناً وفي تحديثها وتوسيعها مستقبلاً في ضوء خطة إعادة إعمار لبنان. وبمقدار ما ننجح في معالجة هذه القضية، نوفر في الوقت نفسه فرصاً أكبر لتعبئة الموارد البشرية اللبنانية المتاحة حالياً ومستقبلاً ولاستعادة الطاقات البشرية المهاجرة.

السياسة المالية

إن برمجة انخفاض العجز المالي في القطاع العام الذي يشمل الموازنة العامة والموازنات الملحقة والمستقلة تشكل المدخل الأساسي لإعادة التوازن المالي. صحيح أن ما صدر عن مصرف لبنان ووزارة المال من معطيات يظهر تحسناً نسبياً في وضع الموازنة عام 1991 مقارنة مع عام 1990، إلا أن التطورات التي استجدت منذ كانون الأول 1991 قد انطوت على اتجاهات معاكسة وسلبية. ومن هذه التطورات الاستمرار في الإنفاق غير المجدي وارتفاع فاتورة الأجور الإجمالية في القطاع العام بصورة غير مبرمجة، من دون أن يترافق ذلك مع الزيادة المطلوبة في الواردات الحقيقية، ويضاف إلى ذلك جملة ضغوطات سياسية وأمنية كانت لها تأثيرات سلبية على الوضع الاقتصادي.
بغية إعادة ضبط الوضع المالي للقطاع العام، ترى اللجنة ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية:
- تحديد سقف أعلى لانفاق القطاع العام لا يتجاوز 1700 مليار ليرة عام 1992، على أن يتزامن ذلك مع خفض نسبة العجز في موازنة القطاع العام بحيث لا تزيد عن حد أقصى نسبة 35% من مجموع الإنفاق في هذا القطاع. ويتطلب ذلك بالضرورة زيادة الإيرادات العامة من ضرائب ورسوم إلى 1100 مليار ليرة. وبالاستناد إلى هذه السقوف وإلى التقديرات الأولية للناتج المحلي القائم لعام 1992 يفترض أن ترتفع نسبة الواردات العامة إلى ما بين 20% - 25% من الناتج وأن يتراجع العجز إلى ما بين 10% - 12% منه.
وفي ضوء التطورات النقدية الجارية ترى اللجنة أنه من المفيد برمجة إنفاق القطاع العام على أساس فصلي من أجل مراجعة منتظمة للأداء المالي للحكومة وإدارات القطاع العام وتقييم فعّالية الخطوات التي تقرّرت سابقاً والتي قد يتوجب اتخاذها مستقبلاً.
وتدعو اللجنة إلى تحديد سقف لاقتراض الدولة من مصرف لبنان في حدود 10% من الإنفاق (الحكومي) كحدّ أقصى على أن يسقط هذا الاقتراض شهرياً بشكل متساوٍ على مدار السنة. علماً بأن اللجوء إلى مصرف لبنان يبقى أكثر أنواع الاقتراض توليداً للتضخم. أما ما تبقى من تمويل للعجز الممرمج فيتم بواسطة سندات الخزينة وذلك بصورة مؤقتة لحين عودة التوازن المالي.
كما أن اللجنة ترى أن سياسة الدولة المالية يجب أن ترمي خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى الاستمرار في التقليص التدريجي للعجز وصولاً إلى تأمين التوازن المالي الكامل بين الموارد الحقيقية للدولة ونفقاتها. وإذا كان الإعمار يتطلب إنفاقاً متزايداً لا تتوافر للدولة القدرة على تمويله كاملاً فإن العجز المحتمل في هذه السنة الحالية ينبغي أن يكون مرتبطاً بصورة مباشرة بتمويل المشاريع ذات الطابع الإعماري والإنمائي وبنسب تُحدد في ضوء المعطيات السائدة في حينه.
- ضرورة الإصلاح الجذري للنظام الضريبي في ضوء معايير اقتصادية واجتماعية تهدف إلى جعل هذا النظام أكثر انسجاماً مع مستلزمات النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار وأكثر عدالة في بعده الاجتماعي. تدرك اللجنة أن هذا الإصلاح هو عملية طويلة المدى وترتبط بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أنها تقترح أن يتم التركيز في المرحلة الآتية على الآتي:
* إعطاء الأولوية لعملية تحقيق وتحصيل الضرائب والرسوم المختلفة التي تقاعست الدولة عن جبايتها، وخصوصاً في ما يتعلق منها بضرائب الدخل والأملاك المبنية والأرث ورسوم التسجيل العقاري وفواتير الكهرباء والمياه والاتصالات وتسويات مخالفات البناء، على أن يُعتمد الدفع المسبق عند التصريح في كل الحالات القابلة لذلك.
* رفع الدولار الجمركي في مرحلة أولى إلى نصف سعره الحقيقي على جميع البضائع الخاضعة للرسوم حالياً، مع ضبط صارم لعمليات التهريب كي لا تأتي النتائج معاكسة، على أن يُعتمد السعر الحقيقي للدولار في تحصيل الرسوم الجمركية في مرحلة لاحقة تتحدّد في ضوء التقدم في تحقيق الاستقرار النقدي.
* زيادة الرسوم على البنزين ضمن الحدود التي لا تشجع على التهريب على أن يقترن ذلك بوضع خطّة مفصلة وسريعة التنفيذ لتعزيز وسائل النقل العام.
* الإسراع بإقرار مشروع قانون تسوية مخالفات البناء ومشروع قانون الغرامات والرسوم على أشغال الأملاك البحرية.
* زيادة رسوم الميكانيك على السيارات الخاصة وتأكيد طابعها التصاعدي.
* تعديل ضرائب الدخل على الأفراد والمؤسسات.
إذا كان من المتوقّع أن تؤدي هذه التدابير في المدى القصير إلى زيادة أسعار بعض السلع، فإن رفع مستوى الإيرادات الحكومية يسهم في مدى أبعد في تحقيق أهداف السياسة المالية الآيلة إلى تقليص العجز وبالتالي كبح التضخّم.
كما أن هذه التدابير السريعة والآنية ينبغي أن تتلازم مع إجراءات أخرى مكمّلة وملحّة، منها:
* «نفض» الإدارة الضريبية المالية واستبدالها بإدارة ضريبية جديدة مؤهلة علمياً ومحضنة أخلاقياً ومزوّدة بوسائل عمل حديثة.
* الإعداد لمسح المكلّفين أفراداً ومؤسسات ومسح المساكن والعقارات غير المبنية، وإعادة تحديد أصول جديدة وموحّدة لتقدير وعاء الضريبة بحيث يستبعد عامل الاستنساب في التقدير.
* حصر أملاك الدولة الخاصة ودراسة إمكانية الاستفادة منها في مشاريع اقتصادية واجتماعية.
* إعادة النظر في الأسس التي تنظّم عمل لجان الاستلام ومنع التلزيم بالتراضي منعاً مطلقاً، وإعادة النظر في نظام المناقصات وتعزيز الرقابة المسبقة على الصفقات لدى ديوان المحاسبة وإخضاع مراقبي عقد النفقات ومراقبي الضرائب لمناقلات دورية.
تعتبر اللجنة أن وضع هذا البرنامج المقترح موضع التنفيذ هو أمر ممكن التحقيق في المدى القصير. وفي هذا الإطار من المهم المباشرة في إصلاح الإدارة العامة، وترشيد الإنفاق وإعادة الاعتبار إلى عوامل الإنتاجية والربحية وتسعير الخدمات العامة استناداً إلى أكلافها الحقيقية ومنع التعديلات وتحسين الأداء الإداري وتبسيطه وإضفاء الشفافية على حسابات القطاع العام من التدخلات السياسية في شؤون الإدارة.
في ظل التفشي المفرط للبطالة المقنعة في القطاع العام، هناك ضرورة لرفع الحصانة عن الموظفين وتطهير الإدارة وخفض عدد العاملين في هذا القطاع بنسبة صافية قد لا تقلّ عن 20% من دون أن يتعارض ذلك مع ملء الشواغر ذات الطابع المنتج على أن يشمل هذا الخفض في المقام الأول المتغيبين والمهاجرين والموظفين العاملين في قطاعات أخرى. بالإضافة إلى ضرورة حصر نفقات السفر والمشاركة في المؤتمرات وخفض عدد المرافقين الملحقين بالجسم السياسي والإداري والعسكري الرسمي.

السياسة النقدية والمصرفية

إن أهداف السياسة النقدية لا يمكن تحقيقها بمعزل عن انضباط في السياسة المالية. فالعجز المالي المتنامي ولا سيما بفعل الهدر في الإنفاق الجاري وعدم حصول ارتفاع مناسب في قيمة الواردات قد ضاعف من حجم الضغط على الاقتصاد اللبناني. وترى اللجنة في ظل الأوضاع الراهنة ضرورة الإبقاء على سياسة الضبط النقدي. ينطبق هذا على نسب الاكتتاب في سندات الخزينة شرط أن يتم التخفيف التدريجي لهذه النسب بالتزامن مع التقدم الواجب تحقيقه على صعيد ضبط الوضع المالي الإجمالي للقطاع العام.
وعند استقرار الوضع المالي والنقدي لا تعود ثمة حاجة إلى سياسة إلزام المصارف بالاكتتاب في سندات الخزينة.
تود اللجنة التأكيد أن تبقى سياسة سعر الصرف تعكس القوى الأساسية في السوق مع استمرار مصرف لبنان في الحدّ من التقلبات المالية وتأمين الانتظام في سوق القطع.
إن الواقع الراهن المتمثل في المستوى المرتفع لنسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى مجمل الودائع، ليس سوى انعكاس لعدم استقرار الأوضاع المالية والنقدية ولما يولده عدم الاستقرار هذا من توقعات غير إيجابية لدى المدّخرين والمستثمرين. هذا الواقع، يضعف بدوره من فعالية السياسة النقدية التي تتركز أساساً على ضبط الوضع النقدي بالعملة الوطنية. وإذا كان مصرف لبنان قد عمد للمرة الأولى في عام 1991 إلى وضع سقوف للتسليف بالعملة الأجنبية، فإن اللجنة ترى ضرورة أن توائم السلطة النقدية في هذا المجال، بين الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية، وبين تأمين سلامة المصارف المعنية بهذه التسليفات، وذلك على ضوء تطور حجم الودائع بالعملات الأجنبية (الدولرة).
وتشدد اللجنة على التزام الدولة بموجبات السياسة المالية الرامية إلى تحقيق هدف إعادة التوازن المالي التدريجي الذي من شأنه تعزيز الثقة بالعملة الوطنية وبالتالي التخفيف من ظاهرة الدولرة.
إن المعطيات المتاحة في الفصل الأول من عام 1992 تشير إلى أن عودة تفاقم موجة التضخم، نظراً إلى أن التأثيرات الإيجابية للسياسة المقترحة قد لا تظهر في حال تطبيقها، إلا بعد انقضاء فترة من الزمن، فإن استمرار تفاقم هذه الموجة قد يستوجب زيادة معدلات الفائدة الدائنة على الليرة كحافز إضافي للادّخار بالعملة اللبنانية.
إن اللجنة تؤكد أهمية الإسراع في تنقية القطاع المصرفي، إذ أن ذلك يوطّد الثقة بهذا القطاع ويعزز القدرة على اجتذاب الودائع والحفاظ عليها كما يشكّل سندات للسياسة المالية والنقدية. إن رساميل المصارف التي تأكلت بفعل التضخم الداخلي والخارجي، ينبغي تعزيزها وزيادتها لتتلاءم تدريجياً مع نسب الملاءة الدولية حسب اتفاقي «بال» بما يدعم موقع لبنان في تعامله مع المراكز المالية الدولية. كما أن زيادة الأموال الخاصة للمصارف قد تشكل فرصة مؤاتية لتسريع عملية الدمج من دون أن يؤدي ذلك إلى قيام وحدات مصرفية احتكارية. هذا الأمر يحفظ حقوق المودعين والمستخدمين ويحول دون تكرار ظاهرة المصارف المتعثّرة. وفي الإطار نفسه ينبغي تسريع عملية التصفية الذاتية خلال فترة زمنية محدّدة لحماية أصحاب المدخرات وعدم ترتيب أي أعباء على الخزينة والقطاع المصرفي والحفاظ على ثقة المستثمرين والمودعين.

الادخار

أهم وسائل الادّخار هي: مدّخرات الأفراد من مداخيلهم، مدّخرات المؤسسات من أرباحها، المدّخرات الإجبارية التي تتشكل من اشتراكات نهاية الخدمة في الضمان الاجتماعي، الادخار العام الذي قد يتوافر للدولة أو مؤسساتها من تجاوز العوائد للنفقات أو تحقيق أرباح من قبل مؤسسات تابعة للدولة.
إن الحرب المتمادية قد قلّصت القاعدة الداخلية لادخار الأفراد والمؤسسات، مقارنة مع ما كانت عليه في أواسط السبعينيات، وذلك لسببين رئيسين: انخفاض القيمة الحقيقية لمداخيل وخروج جزء كبير من المدخرات المحلية إلى الخارج، لكن رغم هذا التراجع لا يزال لبنان يملك مخزوناً من الادخارات على شكل ودائع محلية بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية بلغت ما يوازي 6,2 مليار دولار في نهاية 1991. علماً بأن هذه الادخارات أصبحت مودعة بالعملات الأجنبية التي شكلت في نهاية العام الماضي 68% من مجمل الودائع لدى المصارف التجارية، وكلما توطد الاستقرار السياسي والاقتصادي تعزّزت فرص الثبات النسبي في سعر الصرف وانتظام سوق القطع وتعزّز بالتالي الادخار بالعملة الوطنية.
لذا، شدّدنا في الفقرة السابقة على ضرورة تقليص عجز الموازنة وضبط الوضع النقدي بما يحسن التوقعات المستقبلية ويقوّي ميزان المدفوعات.
تتوزّع وسائل التمويل الخارجية على المصادر التالية: مدخرات اللبنانيين في الخارج سواء كانت عائدة إلى المقيمين منهم أم إلى غير المقيمين. مدخرات وموارد الشركات في الخارج التي يملكها لبنانيون كلياً أو جزئياً، موارد لغير اللبنانيين من مؤسسات وأفراد يمكن اجتذابها إلى الاستثمار المحلي، والقروض والهبات المتأتية من الحكومات والمؤسسات المالية والإنمائية والإقليمية والدولية.
من المؤكد أن اجتذاب موارد القطاع الخاص مرهون بالمناخ الاستثماري والاقتصادي المحلي الملائم، كما أن اجتذاب القروض والمساعدات الحكومية يعتمد إلى حدّ كبير على الاستقرار السياسي والأداء الإداري ووضوح التوجه في أهداف ووسائل السياسة الاقتصادية. كلما تعزّزت هذه الشروط وتوطد المناخ الاستثماري تمكّن لبنان من استقطاب المزيد من وسائل الادخار الخارجية وتعزيز القدرة الذاتية على النهوض.
تشير نشرة الإحصاءات المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أن ما يملكه اللبنانيون المقيمون في لبنان من ودائع في مصارف خارج لبنان، غالبيتها مصارف لبنانية الملكية، قد بلغ وفقاً لآخر التقديرات 8,12 مليار دولار في نهاية أيلول 1991. كما أن اللبنانيين المقيمين وغير المقيمين يملكون في الخارج أصولاً مالية بما يزيد في مجموعه بنسبة كبيرة عن حجم الودائع المذكورة.
كذلك فإن أعمالاً كبيرة تبقى معقودة على الثروة البشرية المهاجرة التي تظهر المعطيات المتاحة أن نسبة الكفاءة العلمية والمهنية فيها مرتفعة نسبياً، وكما هو الحال بالنسبة إلى إعادة اجتذاب موارد القطاع الخاص المالية فإن عودة هذه الكفاءات تتوقف على توفر جملة من الشروط، أهمها تحسّن التوقعات النسبية حيال مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي وتحسن فرص العمل والحياة.

الاستثمار

تنبغي الإشارة، بداية، إلى أن العوامل المتحكّمة في الاستثمار أصبحت في ظل التطورات الدولية مرتبطة بالمستويات الضريبية السائدة والحوافز المتوافرة في مختلف أنواع النشاطات الاقتصادية، إضافة إلى المناخ السياسي في البلد المعني.
إن هذه التطورات قد أضعفت ارتباط رأس المال بالإطار الوطني للبلد وجعلت الاستثمار مرهوناً إلى حد كبير بتقييم المؤسسات المصرفية الكبرى لجدوى الاستثمار في بلد معيّن قياساً على المخاطر السياسية والاقتصادية المرافقة له، مع الإشارة إلى أن هذه المؤسسات تستند في تقييمها إلى رأي المؤسسات الدولية المختصة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي...) بشأن الوضع الاقتصادي والمالي في هذا البلد، ومن هنا تبرز أهمية توفير مناخ استثماري مؤات في لبنان مع كل ما يتطلّبه ذلك من شروط سياسية واقتصادية وإدارية وتشريعية.

توقيع أعضاء اللجنة:
سمير المقدسي
هشام البساط
إيلي يشوعي
كمال حمدان
إيلي عساف
حسن عواضة
أمين علامة
مروان اسكندر

> الهواجس نفسها لا تزال مطروحة: أزمة النقد العام والسياسة النقدية وتضخم الاسعار وقطاع عام منفوخ
>
> كلما نجح لبنان في السيطرة على الوضع النقدي تعزّزت الثقة والتوقعات الإيجابية في مستقبله الاقتصادي

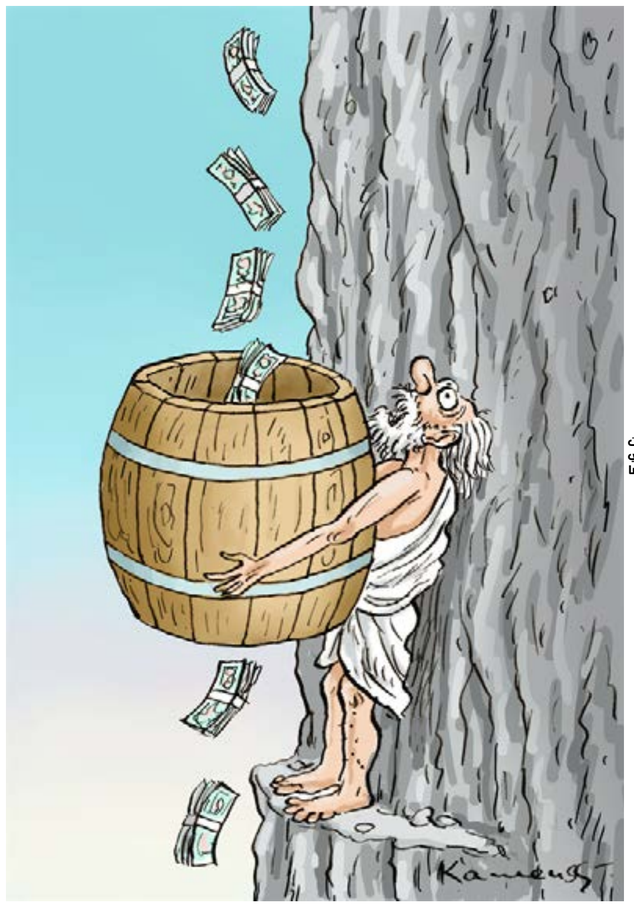

ماريان كامينسكي ـ النمسا

مقال

النيوليبرالية vs الصّين [3]
حكم السلع

علي القادري *

شكّلت الأيديولوجية المهيمنة، واقعنا الحالي المربك، من خلال النزعات الفردية المتضخّمة وسياسات الهوية المنغلقة على الذات، مشوّهةً بذلك الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج، فضلاً عن أثرها في تشويه جوهر عالمية الحضارة الإنسانية، أي كونية المعرفة والعملية السياسية التي تعدّ المحرّك الأساس للتنمية الاجتماعية.

إنّ توسّع الظواهر والكتل الثقافية، هي ذات منشأ إمبريالي، وبالإضافة إلى هذه الهويّات الخيالية العابرة للزمن، فإنّ هذا التوسّع هو بمثابة عوامل تلبّي المتطلبات الإمبريالية في التخلّف المزمن والحرمان من التنمية الثقافية السليمة، ولا سيما نزع الهوية والذات الحقيقيتين.

ومع العلاقة المترابطة والمتداخلة بين السطوة العسكرية للقواعد الإمبريالية ومدى هيمنة الناتو، تعمل الكتل الثقافية الموالية للإمبريالية بشكل متلازم على زعزعة الأمن وإنهاء سيادة الأمم المستهدَفة، كما عبّر عنها برزيجنسكي بصراحةٍ، واصفاً الصورة المتخيّلة للنموذج الثقافي الأميركي بالسلاح في مواجهة الاشتراكية.

تحرص الإمبريالية على تحجيم البنى التحتية الاجتماعية لبناء وإنتاج المعرفة، وعلى تعزيز خصخصة الأفكار كنقيض لمشاعيتها. بالإضافة إلى منع التنمية في المناطق النائية وتحفيز التعليم النقدي، والأهم من ذلك، التعتيم المهول على المواضيع المتعلقة بالتاريخ والطبقات.

كان انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة انتصاراً لعملية تعتيم منظمة، وفرضٍ قصري للفردانية على الكائن الأجتماعي، فضلاً عن زيادة اغتراب الأخير عن الوعي المجتمعي ككل، وذلك عبر عزله عن وسائل الإنتاج والمكوّن التكنولوجي لها. ادّعى كثيرون أن نهاية الحرب الباردة شكلت انتصاراً للديمقراطية الغربية، وليس للطبقة المالية العالمية، ليُطرح القليل من الأسئلة المشكّكة بالديمقراطية كشكل من أشكال ممارسة الهيمنة الطبقية.

يُعتقد أنّ الاقتصادات المركزية المسيطر عليها من قبل العمال، من خلال التحكم بأجهزة الدولة، قد فشلت. وكنتيجة طبيعية، حقّق الاقتصاد المدفوع بآلية الأسعار والذي يعدّ الأكثر ذكاءً وفعاليةً ومهارة انتصاراً ساحقاً. الأسوأ من ذلك كله هو تلك الفكرة المعمّمة التي تفيد بأن التاريخ يمثّل لعبة شطرنج عملاقة، فتغادر الأحجار الخاسرة، اللعبة في لحظة زمنية معيّنة. إنّما في الواقع، لقد فاز أحدهم. لكنّ الطبقة الاجتماعية ورأس المال، كجزء من أحجار اللعبة، لم يغادرا بعد. فرأس المال والطبقة المهيمنة يشكّلان ثقل التاريخ من أجل أن تستمر نفس العلاقة القديمة الممتدة من القرن السادس عشر، قوّة عدوانية لا تعرف الكلل تعمل على تحطيم جدران جميع الكيانات الأقل تطوّراً، وتنمو لتمزّق روح الناس بحدّ ذاتها، وتنهب مواردهم وثرواتهم، والأدهى من ذلك كلّه، تعزل الناس عن ذواتهم ككائنات اجتماعية.

أعادت حقبة ما بعد الحرب الباردة السطوة لحكم السلع، مع انعدام وجود مناطق خارج هذه السطوة. وبسبب غياب البدائل الاشتراكية والافتقار لنموذجٍ ناجح يمثّل خياراً بديلاً على غرار النموذج الصّيني، انزلق الوعي الجماهيري إلى حالة من الانهزامية.

إن إشهار شعار رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر «لا يوجد بديل» في إشارتها إلى الرأسمالية، مستمدّ من رأس المال كنظام يتقن تمكين اغتراب الإنسان على نطاق كوني، وخصوصاً كما يعبّر الفيلسوف الهينغاري ستيفان ميساروس (1970) [نوقش عبر جون فوستر (2014)]: «إن دور الرأسمالية كنظام يعمل وسيطاً بين علاقة الإنسان بالطبيعة، ويعمل على تحويل وتطويع هذه العلاقة الجوهرية كأداة قهر طبقية، وذلك عبر نزع سيطرة العمال على وسائل الإنتاج، وبالتالي قطع علاقتهم المباشرة بالطبيعة وبعملهم». وفي ما يتعلّق بالعلاقة مع الطبيعة، يشير فوستر لميساروس كواحد من أوائل المنظّرين الاجتماعيين الرئيسيين الذين بيّنوا أن العلاقة بين النظام الرأسمالي والتدمير الإيكولوجي هي في طليعة التناقضات المحفّزة للنظام - قبل دراسة نادي روما الشهيرة لعام 1972 حول حدود النمو - يعيد فوستر الاعتبار لملاحظات ميساروس حول النمط الأميركي للاستهلاك المكثّف، مشيراً إلى استحالة تعميمه على الكوكب - ليس نظراً إلى واقع عمل الإمبريالية فحسب - بل لأن تعميم هذا النمط من الاستهلاك عالمياً يستنفد الموارد البيئية لكوكبنا مرات عدّة قبل انقضاء القرن.

لاحظ فيدريك إنجلز، أن فكرة إزالة وتجريف الغابات والخزانات المائية تؤدي إلى ظروف بائسة، فالطبيعة تثأر في النهاية والانتقام: «في كل خطوة نخطوها علينا أن نتذكر بأننا لا نتحكّم بأيّ شكل من الأشكال في الطبيعة، أو بأننا نسيطر عليها، كالغزاة على شعب آخر، أو ككيان يقف خارجها، ففي الأخير نحن كجسد ودم ودماغ ننتمي إلى الطبيعة» (1876). هذه الوحدة بين الإنسان والطبيعة هي «الطبيعة الاجتماعية» للبشر التي تستهدفها الرأسمالية عبر الاستهلاك، فتقوّض الطبيعة وتعمل على تسليع وتشييء العمل البشري. إن تآكل غاية العمل البشري هو جوهر ديناميكيات العمل في ظل الرأسمالية لأن وقت ومدّة العمل الضرورية لتسيير المجتمع، تتحوّل إلى مجرد عملية إنتاج لفائض القيمة بأكبر قدر ممكن.

ومن منظور رأس المال، هناك عدد قليل من الوسائل المتاحة لإزالة الغابات من دون تجريف القبائل الأصليّة التي تعيش فيها، لأن عملية استئصال وإزالة السكان بمثابة «فرن» ضخم لإنتاج فائض القيمة، وهي تجسيد لجوهر عملية الإنتاج الذي يتشارك فيه الإنسان والطبيعة في عملية أيض عملاقة تقصّر العمر الافتراضي للكثيرين.

وما حروب العدوان الإمبريالي إلّا عملية تكرار مضخّمة لعملية تجريف السكان الأصليين من الغابات، وبدرجات متفاوتة من العنف مرهونةً بحسابات موازين القوى ودماثة السلع في تمكينها من سلطة رأس المال وتقليص تناقضات منظومته.

المسألة هنا لا علاقة لها بحقيقة جنوح النظام

> **إن تآكل غاية العمل البشري هو جوهر ديناميكيات العمل في ظلّ الرأسمالية لأنّ وقت ومدّة العمل الضرورية لتسيير المجتمع تتحوّل إلى مجرّد عملية إنتاج لفائض القيمة بأكبر قدر ممكن**

داريو كاستيليخوس ـ المكسيك

نحو نقل التناقضات الأساسية إلى مستوى وسيط من تناقضات الدرجة الثانية، بل تكمن في تحديد الأولويات. فهناك دائماً استعراض للشفقة في المركز الرأسمالي للمناطق القبلية في الغابات، لكن حجر الزاوية في النضال يكمن في إيقاف وسدّ قنوات تحويل فائض القيمة إلى المركز، والتي تعزّز الفوقية الأوروبية. وهنا، لا أقصد بالفوقية الأوروبية التيارات الفاشية الأوروبية، بل أعني أمثال ليوبولد الثاني في بلجيكا وكلّ الليبراليين الآخرين الذين وصلوا إلى السلطة في أوروبا عبر شنّ حروبٍ إمبريالية.

يجب أن تسمو مطالب تكافؤ شروط الإنتاج وتوليده على جميع مطالب الطبقة العاملة لتحسين أوضاعها داخل مجال تداول وتدوير فائض القيمة. فالنشاط النقابي يعيد تدوير أجور إضافية لعمال وجنود الإمبراطورية على هيئة ريع. هذا ما يوسّع الفجوة بين طبقة العمال العالمية، بدلاً من تقليصها. إن ما يقصده ماركس بـ«المكوّن الأخلاقي لارتفاع الأجور» لا يعني أن المكون الأخلاقي هو رافعة لمستوى الأجور الأعلى في دول الشمال العالمي، إذ بالنسبة إليه ليست الأخلاق والأخلاقيات في ظلّ رأس المال إلّا أمور محصورة بالطبقات المنتفعة من الربح. وإن اختار أحد أفرادها رفع الأجور بدافع أخلاقي في زاوية ما، فهذا يعني حتمية زيادة البؤس في زاوية أخرى.

تقوم ظاهرة إيلاء قضايا كتجريف الغابات أولويةً وجعلها في الواجهة، مع إضفاء طابع استعراضي لها مقابل تحييد قضايا القصفً الإمبريالي باليورانيوم المنضب واستراتيجيات الأرض المحروقة وجعلها في الخلفية، على فرضية أن إصلاحات دول الرفاه الاجتماعي لصالح الطبقة العاملة في المركز سيحفّز الثورة بدلاً من تثبيطها، ويدفع بالطبقة العاملة في المركز إلى التقهقر والتمترس خلف المشاريع الإمبريالية. ويعدّ ذلك تجاوزاً لحقيقة أنه، كما في حكم البيض لجنوب أفريقيا، يستحيل تفكيك الطبقة البيضاء الأوروبية التي تعتاش على خراب العالم النامي والعدوان الإمبريالي، من دون قلب موازين ضدّ بنية وهيكل المركز الرأسمالي ككل.

في ظلّ هذه المرحلة الأكثر عدوانية لهجمة رأس المال، فإنّ الشريحة الأولى من التناقضات الناشئة من بين جملة تناقضات العمال ورأس المال، هي تلك التناقضات بين الإمبريالي والمعتدى عليه إمبريالياً. وتتحقّق أوضح تناقضات هذه الصور أثناء الحروب. وبمعزل عن الحلقة المفرغة الناشئة من شريحة التناقضات الثانوية، كالأسرة النووية على سبيل المثال، فإنّ الشريحة الأولى هي التي تحافظ على ديمومة وتماسك المنظومة الرأسمالية من خلال حالة الوعي التي يُعيد رأس المال إنتاجها، إذ تذعن الطبقة العمالية في المركز لواقع تملّك السلاح النووي والحروب العدوانية على العالم الثالث.

لم تنشأ حالة الوعي هذه من حسابات ذهنية بشكل فردي، بل هي نابعة من المصالح التي تكتسبها الطبقة العاملة في المركز عبر نصيبها من الريع الإمبريالي، ومن خلال حصّتها المادية الناتجة عن نمط الإنتاج في المركز، والذي يشكل نموّه واطراده تناسباً عكسياً مع نسبة سيادة وتملّك العالم النامي لوسائل إنتاجه.

*** مفكر وأحد كبار أساتذة الجامعة الوطنية في سنغافورة ومعهد لندن للاقتصاد. من أبرز مؤلفاته «تفكيك الاشتراكية العربية» و«الحزام الواقي: قانون واحد يحكم التنمية في شرق آسيا والعالم العربي» و«التنمية الممنوعة».**
- تعريب موسى السادة

مختارات من ورقة عمل أعدّها الكاتب وتنشر في ملحق رأس المال على حلقات